عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

نحو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية

هشام صالح محمد صالح

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1433هـ/ 2012م

نحو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية

إعداد

هشام صالح محمد صالح

بكالوريوس إدارة إنتاج من جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

إشراف: الأستاذ الدكتور طارق الحاج

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

1433هـ/ 2012م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

نحو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية

اسم الطالب: هشام صالح محمد صالح
الرقم الجامعي: 20714211

المشرف: الأستاذ الدكتور طارق الحاج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 2012/4/8م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسمائهم وتواقيعهم

1. رئيس لجنة المناقشة: أ. د. طارق الحاج التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. عزمي الاطرش التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. فتحي السروجي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1433 هـ / 2012 م

الإهداء

إلى روح والدي رحمه الله

هشام صالح محمد صالح

إقرار:

أقر أنا معد الرسالة بأنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد. آخر

التوقيع:.....

الاسم: هشام صالح محمد صالح

التاريخ:.....

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد الأمين، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل. ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ الدكتور طارق الحاج لقبوله الإشراف على هذا البحث ولما بذله من جهد في متابعتي، وكذلك الدكتور عزمي الأطرش والدكتور فتحي السروجي أعضاء لجنة المناقشة.

كما أتقدم بالشكر إلى جميع العاملين في معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس، وأخص بالذكر الدكتور زياد قنّام، لما أبدوه من سعة صدر وتعاون لإتمام هذا البحث. وكذلك لا يفوتني أن أشكر من ساعدني على إخراج البحث لغويا وإحصائيا، وجميع من ساعدني في توزيع الاستبانات وجمعها.

والشكر كل الشكر إلى زملائي في الدراسة الماجستير شعبة الزبابدة، وزملائي العاملين في جامعة فلسطين التقنية – خضوري.

هشام صالح محمد صالح

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى سبل تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، بالإضافة إلى بيان أثر متغيرات الدراسة المتمثلة في الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي، ومجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، وعدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً، وتبعية مؤسسة سوق العمل، وعدد العاملين فيها، وتوفر قسم للبحث والتطوير فيها، وطبيعة عملها، وتاريخ إنشائه مؤسسة سوق العمل، في آراء المبحوثين، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية، وقد بلغ عددها (87) مركزاً بحثياً، كما شمل مجتمع الدراسة جميع المديرين في المؤسسات ذات العلاقة بالبحث العلمي وتطبيقاته ونتائجه، وتمثلت هذه المؤسسات في الشركات المساهمة العامة والوزارات، وقد بلغ عدد الشركات المساهمة العامة (46) شركة، وبلغ عدد الوزارات (21) وزارة، واختيرت عينة عشوائية من مجتمع مديري المراكز البحثية، وحجمها (45) مديراً، وكما تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع مديري الدوائر والأقسام في مؤسسات سوق العمل، وبلغ حجمها (64)، ولتحقيق هدف الدراسة، قام الباحث بإعداد استبانتين بالاعتماد على الأدب النظري، والدراسات ذات الصلة، وتم التأكد من صدق الاستبانتين من خلال عرضهما على لجنة من المحكمين وتم استخراج معاملي الثبات الداخلي بواسطة معادلة كرونباخ ألفا، وتم تحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وتوصلت الى ان الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، كانت متوسطة، في مجالات معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات، وربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، و تخطيط البحث العلمي. وكان مرتفعًا في مجالي دوافع البحث العلمي، وأهداف البحث العلمي الجامعي. وأتى منخفضاً في مجالي دعم البحث العلمي، و الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية. وكانت الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، كانت متوسطة في مجالات معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، وأشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، والاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل. و كان منخفضاً في مجالي مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، والرضا عن البحث العلمي الجامعي.

وبينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي و مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، بينما توجد فروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً، ولصالح عدد الأبحاث (3–6)، كما أشارت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغيرات تبعية مؤسسة سوق العمل، وطبيعة عمل المؤسسة، وتاريخ إنشاء المؤسسة، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير عدد العاملين، ولصالح عدد العاملين أكثر من 300، وكذلك لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير، ولصالح المؤسسات التي يتوفر بها قسم للبحث والتطوير.

وبناءً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، أوصى الباحث بتوصيات للجامعات ولمؤسسات سوق العمل وللحكومة، فقد أوصى الجامعات بضرورة وجود أهداف مشتركة للبحث العلمي الجامعي، من قبل الجامعات ومؤسسات سوق العمل، ومن هنا وجب وجود تنسيق بينهما، والعمل على إيجاد خطط للبحث العلمي الجامعي، وضرورة استناد تلك الخطط على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وجاءت التوصيات التي تتعلق بالحكومة في نشر ثقافة البحث العلمي من خلال الإعلام، وفي المؤسسات الحكومية، ودعم البحث العلمي في المؤسسات الحكومية، واعتباره نهجاً للإصلاح والتطوير.

Towards Activation of Role of University Scientific Research on Economic Development from point of view of University Research Centers and Labor Market Institutions in West Bank

Prepared by: Hisham Saleh Mohammad Salleh

Supervisor: Professor Tareq Alhaaj

Abstract

The study aimed at identifying the ways of activation of university scientific research role on economic development from university research centers and labor market institutions perspective in West Bank; in addition to measuring the effects of the variables adopted in this study on the opinion of the sample : the university that the research center belongs to, the domain of scientific research done by the center, the number of research conducted by the center annually, the subordination of labor market institution, number of employees of labor market institution, the existence of a research and development division in labor market institutions, the work nature of labor market institution and the establishing date of labor the market institution. The population of the study comprises all the directors of research centers at Palestinian universities which add up to (87) research centers. The population also contains all the directors of the institutions related to scientific research. These institutions are the public corporations and ministries. The number of corporations is (46). A random sample of research centers directors including (45). The sample size of directors of divisions at companies and ministries equals to (64). To achieve the aim of this study, the researcher has prepared two questionnaires depending on the theoretical literature as well as the related studies. The two questionnaires were verified by a committee of referees while the reliability coefficient was inferred by adopting Cronbach alpha formula. the data were analyzed using (SPSS) .

The study has been concluded by the following results: The total degree for the universities scientific research role on economic development from universities research centers perspective was medium in the domains of obstacles of scientific research encountered by universities researchers, connecting the output of universities scientific research with economic sectors needs and the planning of scientific research. The universities scientific research role on economic development from the universities research centers perspective was high in the domains of motives and goals of scientific research. That role was low in the domains of supporting scientific research and requesting universities scientific research from economic sectors. The total degree for the role of universities scientific research on economic development from labor market institutions perspective was medium in the domains of the obstacles of benefits from universities scientific research, types of benefits from the output of scientific research and the convince of the value of scientific research for labor market institutions. The role of universities scientific research on economic development from the labor market institutions perspective was low in the domains of the source of research used and benefited.

Furthermore, the study has indicated clearly that there are no statically significant differences at ($0.05 \geq \alpha$) in the means of the responses concerning the role of universities scientific research on economic development from the universities research centers

perspective due to the universities that the research centers belong to and the domain of scientific research done by the center, another statically significant difference from the perspective of labor market institutions due to the subordination of labor market institution, the work nature of labor market institution, its establishing date, and due to number of the employees of labor market institution in favor of employees number more than 300. While there are statically significant differences at ($0.05 \geq \alpha$) in the means of the responses concerning the role of university scientific research on economic development from the universities research centers perspective due to the number of research accomplished by the center annually in favor of the number of research (3-6), and there are significant differences due to the existence of a division of research and development in labor market in favor of the institutions which have a division.

Based on the findings of the study, the researcher recommendations to universities, labor market institutions and the government are related to where the necessity of shared goals for universities scientific research from the universities and labor market institutions perspective, so they should have to coordinate and to work in establishing plans of university scientific research. These plans should be based on economic and social problems, and recommendations related to government were in disseminating the culture of scientific research via media and in governmental institutions, to maximize the benefit from scientific research. Supporting scientific research in governmental institutions and considering it as a method of reform and development.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

يعد البحث العلمي أحد أهم الروافد الأساسية لتحقيق النمو وتقدم الأمم، وقد شهد العالم تطوراً علمياً وتكنولوجياً سريعاً وضخماً في مختلف حقول العلم والمعرفة، وفي نطاق السعي لتنمية الموارد على نطاق الاقتصاد الوطني وفقاً للأسس العلمية، التي من شأنها أن تزيد من القدرة الاقتصادية للبلد عموماً في مختلف ميادين الأنشطة، ولذلك فقد اهتمت دول العالم المتقدم بتطوير البحث العلمي وتوفير مستلزماته في مختلف المؤسسات وخاصة الجامعات. غير أن الجامعات الفلسطينية وهي الركيزة الأساسية لدعم حركة البحث العلمي وتطويره، لم تواكب هذا التسابق العالمي في هذا الميدان، مما يزيد من مخاطر توسيع الهوة بين وطننا فلسطين والدول المجاورة بخطى متسارعة.

إن استيعاب هذه المسألة الهامة والخطيرة من قبل الجامعات الفلسطينية والحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، يدعو أن يدفعها إلى التفكير والبحث عن سبل جديدة لتنمية مواردها المختلفة، إذ بالإمكان تحقيق ذلك من خلال دراسة وحصر تلك الموارد والاهتمام بها وتجديدها واستثمارها بكفاءة وفاعلية. وذلك لأن ما يعانيه المجتمع الفلسطيني من مشكلات وأزمات، وما يتطلع إليه من مستويات أفضل للرفاهية في المستقبل، يتوقف إلى حد كبير على حجم ونوع وكيفية استخدام المتاح من مواردها المختلفة. حيث أثبتت التجارب والبحوث والدراسات في هذا المجال، بأن الاستثمار في مجال البحث العلمي الموجه يعد من أفضل أنواع الاستثمارات، كونه يرفع من إنتاجية وكفاءة الموارد المستخدمة، وبالتالي تزداد القدرة الاقتصادية للمجتمع عاماً بعد عاماً.

والبحث العلمي مهم لتعزيز القدرة الذاتية للمؤسسات الاقتصادية أيضاً، من خلال تطوير أساليب حديثة في الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وحل الكثير من المشكلات التي تواجهها، سواء كانت المؤسسة إنتاجية أو خدمية، بحيث تتمكن المؤسسة من المحافظة على معدلات مستقرة في الحصة السوقية وفي نمو حجم المبيعات والأرباح، وأصبح لزاماً على المؤسسات ان تطور نفسها وبخاصة في مجال القدرة التنافسية.

وبناء على ذلك، فإن توجيه البحث العلمي والتطوير التقني التوجيه السليم وتوفير المقومات المادية والبشرية والتنظيمية اللازمة له، سوف يضمن تحقيق ما نصبو إليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي بإتباع منهج البحث العلمي، لذا فإن تطبيق هذا المنهج في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سوف يساعد في حل مشكلات كثيرة مثل حل مشاكل الإنتاج، وتحسين نوعية المنتجات، وترشيد تكاليف الإنتاج، وتقليص الفاقد من عمليات الإنتاج، وابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأرخص سعراً، فالبحث العلمي يلعب دوراً مهماً في عملية نقل وابتكار وتطوير التكنولوجيا بما يتواءم مع ظروف البلد حتى يتحقق الهدف المطلوب منها. لذلك أصبح التطور التكنولوجي المستند على البحث العلمي هو المعيار الفارق بين التقدم والتخلف في العصر الحالي، من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية للدولة وتطوير منتجاتها (تركماني،2006).

وبما إن البحث العلمي أصبح شرطا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح لزاما على الجهات المعنية تقديم الدعم للباحثين للتوصل إلى نتائج هامة تخدم المجتمع وقضاياه، ومن أهم الشروط اللازمة للبحث العلمي توفير الباحث الجاد المدرب والمؤهل علميا ومعرفيا، القادر على العطاء والإبداع في جو مؤسسي بحثي غني بالتجهيزات اللازمة لعمله، والمعزز لعطائه والمنتفع من نتائج بحوثه في تلبية متطلبات التنمية، ولعل الجامعات هي الموقع الأكثر ملاءمة لتوفير بيئة البحث العلمي، فالجامعات هي المهد المناسب للبحوث والدراسات الهادفة للتقدم العلمي والتنموي، وهي المكان المناسب لحل جميع الصعوبات الصناعية والزراعية والطبية والإدارية والاقتصادية وغيرها على المستوى الوطني، وهذا يتطلب إعداد الكوادر العلمية المؤهلة وتهيئة متطلبات البحث العلمي، ولا بد من ربط البحث العلمي مع حاجة المجتمع وتسخيره لتنفيذ خطط التنمية.

ويتطلب البحث العلمي موارد مادية للإنفاق عليه وتمويله، ويختلف الإنفاق على البحث العلمي من منطقة إلى أخرى حول العالم، كما أنه يختلف من دولة الى أخرى. وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من الدخل القومي الإجمالي في منتصف التسعينيات من القرن الماضي،

في كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، كانت 3%، 2.9%، 2.8%، 3.1%، 2.5% على التوالي، ولكن هذه النسبة لم تتعدى 0.7% في دول العالم الثالث ككل، وقد كانت 0.9% في الدول العربية. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغت هذه النسبة في إسرائيل 2.5% (زحلان، 2004)، وتشير إحصاءات عام 2011 إلى أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في العالم العربي لا تتعدى 0.4% من الدخل القومي (الحارثي، 2012).

وعند النظر في مصادر الإنفاق على البحث والتطوير حسب القطاعات، نجد أن بعض الدراسات أشارت إلى أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الإنفاق على البحث والتطوير في الدول المتقدمة تزيد عن النصف، وهي أعلى من مساهمة القطاع الحكومي. فعلى سبيل المثال، يلاحظ أن القطاع الصناعي يسهم ما بين 55% – 70% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والسويد (الجعبري وآخرون، 2008).

ولا يختلف واقع البحث والعلمي في فلسطين عن واقعه في الدول النامية حيث لا يتجاوز الإنفاق 0.2% من الدخل القومي الإجمالي (الدويهيس،2006)، ويعتبر نشاط البحث العلمي في الأراضي الفلسطينية حديث النشأة، إذ ارتبط النشاط مع نشوء الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا في سبعينيات القرن العشرين. وفي نهاية السبعينيات بدأ العديد من القوى الفلسطينية ببناء مؤسسات بشكل عام، وفي بداية الثمانينات بدأت المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بالعمل داخل الأراضي الفلسطينية لدعم المؤسسات الجماهيرية والوطنية وتنمية المرافق الاجتماعية والصحية والتعليمية والخدمية، في سبيل تحقيق نوع من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين الفلسطينيين. وبالتالي بدأ الاهتمام بدور البحوث في التنمية.

يهدف نظام البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية إلى تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه، وذلك بمختف الوسائل المادية والمعنوية والبشرية والزمنية، وتعطي الأولوية إلى البحوث العلمية المتعلقة بأغراض التنمية في فلسطين. وفي كل جامعة مجلس للبحث العلمي يتألف من عميد البحث العلمي وعضوية ممثل عن كل كلية في الجامعة. وبالإضافة إلى هذا المجلس هنالك العديد من المراكز البحثية التي ارتفع عددها بشكل ملحوظ منذ العام 1990 حتى الآن، وتنوعت تخصصات هذه المراكز وظهرت تخصصات جديدة بعد العام 1994، منها ما يتعلق بالبيئة، والمياه، والتربة، وتحليل الأغذية، والصحة العامة والمجتمعية، والتخطيط الصحي، والتحاليل الكيماوية والبيولوجي، والرقابة الدوائية، والتلوث الماء والهواء، والدراسات البيئية والريفية، والتخطيط الحضري والإقليمي، وعلوم الأرض وهندسة الزلازل، والالكترونيات الصناعية، والطاقة البديلة، وعلم الأوبئة الصناعية، والبناء

والمواصلات، والدراسات الدولية، والحقوق، والمرأة، والتطوير الإنمائي، والهجرة الإجبارية، والخدمة المجتمعية، والدراسات التجارية، والقياس والتقويم والإحصاء، والدراسات الإستراتيجية، والدراسات الإسلامية، والأبحاث التطبيقية، والتعلم عن بعد، والإعلام وتكنولوجيا المعلومات. (الجعبري وآخرون، 2008)

ولذلك تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع البحث العلمي الجامعي ورصد مشكلاته والتصدي لمعضلاته في إطار من التحليل لتلك المشكلات ودراسة تأثيراتها على واقع البحث العلمي الجامعي وتوجيهه لخدمة متطلبات تنمية الموارد الاقتصادية، ومعرفة ارتباط مخرجات الأبحاث العلمية الجامعية مع متطلبات مؤسسات سوق العمل الفلسطينية. وبما ينسجم مع بلورة مقترحات تهدف إلى دفع عجلة حركة البحث العلمي والتنمية الاقتصادية إلى الأمام. من خلال تشخيص واقع البحث العلمي والانطلاق نحو قواعد وركائز رصينة تعمل على تحسين هذا الواقع، لتعزيز توجيه مخرجات الجامعات من البحوث إلى احتياجات المجتمع بكافة قطاعاته الإنتاجية والخدمية، وإيقاف هدر جهود وطاقات الباحثين في إنتاج بحوث غير موجه لخدمة المجتمع. ولفت نظر مؤسسات سوق العمل المتمثلة في الوزارات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص الى ضرورة الاستثمار في مجال البحث العلمي الموجه.

وتحاول هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية رصد دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية وتركز على توجيه مخرجاته لخدمة التنمية الاقتصادية مع تبيان أسباب ضعف ارتباط المخرجات مع احتياجات المؤسسات الاقتصادية، وهذا ما لم تركز عليه الابحاث السابقة.

2.1 مشكلة الدراسة

ليس هناك من شك في أهمية وضرورة البحث العلمي للمجتمع، وبخاصة المجتمع النامي، ولكي يكون البحث العلمي ضمن السياقات الصحيحة والملائمة، يستلزم الأمر العناية الخاصة بالجامعات وبالبحث العلمي من قبل الحكومات والمجتمعات . وهذه العناية تجعل من الممكن للبحث العلمي أن يقود الحركة الفكرية والعلمية إلى الإبداع والابتكار وتحديث ورفع مستوى رفاهية الفرد والمجتمع إلى مستوى أفضل، كذلك رفع مستوى التطور على كافة الأصعدة. بينما إذا أهمل البحث العلمي فإن ذلك يؤدي إلى تعميق مظاهر التخلف والانكفاء على الذات والابتعاد عن حركة العلم في العالم، وهذا ما يضر بمستقبل المجتمعات النامية. ومن هنا، فإن مشكلة البحث تكمن بأن هناك اختلال هيكلي في البحوث والدراسات المقدمة من الجامعات ومراكزها، وأن هذا الخلل يكمن بأن أغلب تلك البحوث والدراسات هي بحوث ذاتية

غير موجهة فمن هذا المنطلق يتطلب الأمر إيجاد آلية تعاون تربط بين مخرجات الجامعات من البحوث من جهة، واحتياجات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال التالي: ما هي سبل تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية؟

3.1 مبررات الدراسة

تلقي هذه الدراسة الضوء على واقع البحث العلمي ورصد مشاكله والتصدي لمعضلاته في إطار من التحليل لتلك المشاكل ودراسة تأثيراتها على واقع البحث العلمي الجامعي وتوجيهه لخدمة متطلبات تنمية الموارد الاقتصادية وبما ينسجم مع بلورة مقترحات تهدف إلى دفع عجلة حركة البحث العلمي إلى الأمام. ومن هنا تبرز عدة مبررات لهذه الدراسة متمثلة في:

- تشخيص واقع البحث العلمي والانطلاق نحو قواعد وركائز رصينة تعمل على تحسين هذا الواقع.
- العمل على إقناع القائمين على البحث العلمي الأكاديمي بضرورة توجيه مخرجات الجامعات من البحوث إلى احتياجات المجتمع بكافة قطاعاته الإنتاجية والخدمية، وإيقاف هدر جهود وطاقات الباحثين في إنتاج بحوث غير موجه لخدمة المجتمع.
- إثارة اهتمام الجامعات الفلسطينية، والحكومة، ومنظمات المجتمع المحلي، والمؤسسات الخاصة، الى ضرورة الاستثمار في مجال البحث العلمي الموجه، لأنه من أفضل أنواع الاستثمارات، كونه يرفع من إنتاجية وكفاءة الموارد المستخدمة، وبالتالي تزداد القدرة الاقتصادية للمجتمع عاماً بعد عاماً.
- النقص في الدراسات تناولت موضوع العلاقة البحث العلمي الجامعي والتنمية الاقتصادية.
- تعتبر هذه الدراسة امتداد للدراسات التي تهتم بموضوع البحث العلمي الجامعي.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إلقاء الضوء على أهداف البحث العلمي الجامعي وتخطيطه ودعمه، وتأثيره في التنمية الاقتصادية بشكل عام وفي الضفة الغربية بشكل خاص.
- التعرف على طبيعة البحث العلمي الجامعي في فلسطين من حيث النوعية والكمية وحجم الإنفاق عليه والجهات المستفيدة منه وكمية الطلب عليه، واهم المعوقات التي تواجهه.
- التعرف على مدى حاجة القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية للبحث العلمي الجامعي في حل مشكلاته.
- التعرف على مخرجات البحث العلمي الجامعي ومدى انسجامها مع احتياجات القطاعات الاقتصادية الفعلية في الضفة الغربية.
- معرفة معوقات توجيه البحث العلمي الجامعي نحو التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية حسب وجهة نظر المبحوثين.
- دراسة العلاقة بين البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية وتنمية الموارد الاقتصادية (البشرية والمادية).
- محاولة الاستنتاج والتوصية فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي الجامعي وتوجيهه نحو متطلبات تنمية الموارد الاقتصادية للمجتمع.

5.1 أسئلة الدراسة

تجيب الدراسة عن السؤالين الرئيسين الآتيين :

- السؤال الأول : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

  - ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال أهداف البحث العلمي الجامعي؟
  - ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال تخطيط البحث العلمي؟
  - ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال دوافع البحث العلمي؟
  - ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال دعم البحث العلمي؟

- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية؟

- السؤال الثاني : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي؟

6.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية :

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير عدد العاملين.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير طبيعة العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة.

7.1 حدود الدراسة

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية كمؤسسات قطاع عام وعلى الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية كمؤسسات قطاع خاص لتمثل مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، كما تقتصر الدراسة على المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية كجهات مزودة للبحث العلمي.
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري 2010/1-2011/11 ميلادي.

8.1 مسلمات الدراسة

- الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد ضعيف بحاجة الى دفعة قوية.
- هنالك فجوة كبيرة بين البحث العلمي الجامعي في فلسطين والبحث العلمي الجامعي في الدول المتقدمة.
- الاستثمار في مجال البحث العلمي الموجه من أفضل أنواع الاستثمارات.
- زيادة القدرات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية تزيد من إنتاجيتها ودخلها مما يزيد الاستهلاك والادخار والاستثمار ويعمل على تقليل البطالة وبالمجموع تعمل على تنمية الاقتصاد الكلي في الدولة.

9.1 مصطلحات الدراسة

- الجامعات الفلسطينية: هي مؤسسات التعليم العليا في فلسطين، والتي تقدم البرامج العلمية التي تؤدي للحصول على درجة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه (البرغوثي، 2007).
- البحث العلمي: التحري والاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء وعلاقتها ببعضها البعض وذلك من اجل تطويره الواقع الممارس لهل فعلا او تعديله (بوحوش وذنيبات، 1989).
- البحث الأساسي (النظري): البحث الذي يهدف إلى الكشف عن أسرار الحياة والطبيعة وتطوير المعارف النظرية، وغالبًا ما تكون البحوث الأكاديمية نظرية، يطلق أثناءها الباحث لفكره العنان ليطور نظرية جديدة، أو يقدم تفسيرًا لظواهر موجودة، أو يقوم بحل معادلات رياضية معقدة، ويتم هذا عادة بغض النظر عن إمكانية تطبيق النتائج عمليًا في المستقبل القريب (قنديلجي، 2008).
- البحث التطبيقي: وهو البحث الذي يمكن الجامعة ومؤسسة البحث العلمي من التفاعل مع المجتمع من خلال ما هو جديد، أو تطو ير التقنيات القائمة، ومن خلال هذا النوع من الأبحاث، تستطيع الجامعة أن تعمق ارتباطها بالمجتمع، ويلمس فوائدها وعائدها المادي والمعنوي (الدهراوي، 2008).
- مؤسسات سوق العمل: هي المؤسسات الطالبة لعنصر العمل للقيام بالعمليات الإنتاجية، لإنتاج السلع والخدمات، وهي المستخدمة لمخرجات البحث العلمي في تطوير أعمالها وتحسين نوعية منتجاتها. وفي بحثنا هذا سيمثلها القطاع العام والقطاع الخاص في الضفة الغربية.

- التنمية الاقتصادية: نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافةً إلى إحداث تغييرٍ في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (البياتي، 2010).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 الاطار النظري

يتناول هذا الفصل مفاهيم الدراسة المتعلقة بالبحث العلمي والتنمية، والتنمية الاقتصادية، والعلاقة بينهما، كما يتطرق إلى الدراسات ذات الصلة بالبحث العلمي وأثره على التنمية الاقتصادية.

1.1.2. مفهوم البحث العلمي:

نظراً للدور الكبير الذي يلعبه البحث العلمي كمقياس للتقدم، فقد اهتّم به الباحثون وتعددت وجهات نظرهم في تحديد معنى الأنشطة البحثية، واهتمت معظم كتب مناهج البحث بتقديم تعريفات متنوعة للبحث العلمي.

فقد ورد في قاموس وبستر (Webster) أن البحث بصفة عامة عملية تقصي أو اختبار الحقائق كما أنه يتضمن طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع وهو يقوم على مجموعة من المعايير والمقاييس تسهم في نمو المعرفة، وتتحقق نتائج البحث العلمي عندما يتم إخضاع الحقائق للتحليل والتطوير والتجربة والإحصاء، الأمر الذي يساعد على نمو المعرفة العلمية بأشكالها ولا سيما النظرية منها .(Webster,1988)

ويعد البحث العلمي أداة لإنتاج المعارف الفاعلة (أساسية وتطبيقية)، وأداة جوهرية للتكوين في اتجاه إنتاج المعارف والتحكم فيها والتعامل معها، وأن بناء القوة الذاتية لأية أمة هو الذي يعطي ثقة

بالمستقبل، والأمة تحتاج دوماً إلى البحث عن مصادر طاقتها الكامنة، وهذه أحدى مهمات البحث العلمي، فتعزز ما هو موجود فيها وتكتشف ما هو كامن، فإذا كان ما هو موجود لا يرقى إلى مستوى الطموح، فالمطلوب هو شحذ الهمم وتوفير الإمكانيات وتفجير الطاقات، وتغيير ما هو موجود فعلاً إلى حالة أخرى تسمح بتحقيق الأهداف، ويزداد الأمل بتحقيق الأهداف بقدر زيادة ما يُبذل من جهد وعمل دؤوب وبخاصة في مجال البحث العلمي.

والبحث العلمي هو الدراسة الموضوعية التي يقوم بها الباحث في أحد الاختصاصات الطبيعية والإنسانية، والتي تهدف إلى معرفة واقعية ومعلومات تفصيلية عن مشكلة معينة يعاني منها المجتمع والإنسان سواء كانت هذه المشكلة تتعلق بالجانب المادي أو الجانب الحضاري للمجتمع (البياتي، 2009).

ويبين فان دالين (Van Dalen, 1985) أن البحث العلمي محاولة دقيقة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية، ويولد البحث العلمي نتيجة لحب الاستطلاع، ويغذيه الشوق العميق إلى معرفة وتحسين المشاكل التي تعالج بها مختلف الأشياء.

ويرى زايد (1995) أن البحث العلمي قد لعب دوراً محورياً في تقوية العلاقة بين العلم والمعرفة، وعن طريق البحث العلمي وصل العقل إلى درجة عالية من الضبط والتحكم، وأصبحت المعرفة العلمية معرفة مؤسسية، ومع تقدمها رسمياً نحو التخصص، ظهرت المؤسسات الجامعية تلك المؤسسات التي لا تهدف إلى إعداد طلبتها لممارسة مهن معينة فحسب، وإنما تمنحهم المعرفة المرتبطة بهذه المهن، وتتحدد مهمة الجامعة في عمليتين هامتين هما : الحصول على المعرفة وتداولها، وترتبط العملية الأولى بكل المناشط التي تهدف إلى اكتساب المعرفة، والتي يأتي في مقدمتها النشاط التدريسي والنشاط البحثي، وتضم العملية الثانية كل المناشط التي تهدف إما إلى نقل المعرفة عبر الأجيال أو نقلها خارج أسوار الجامعة للاستفادة منها في الحياة العملية، وتتضمن تأكيد المبادئ عن الحقيقة.

أما سعيد (2001) فينظر إلى البحث العلمي على أنه الدراسة العلمية الموضوعية في أي مجال من المجالات الطبيعية أو الإنسانية دراسة تجريبية تطبيقية أو دراسة نظرية ميدانية أو مكتبية، فهو أي البحث العلمي، المهمة الرئيسية الثانية للجامعات، وعن طريقها يتم إعداد الباحثين والمتخصصين الماهرين في مختلف مجالات الحياة الإنسانية والطبيعية، ودراسة وتحليل وتقويم الظواهر المختلفة ومعالجتها، وتقديم معلومات ومعارف واقعية وتفصيلية ومستمرة عن المشكلات والتي من شأنها تحسين مستويات الحياة وحل مشكلاتها اليومية.

ويُعرف كيرلنجر (Kerlinger, 1984) البحث العلمي بأنه عمليات دينامية تهدف إلى معرفة المشكلات وتحديدها، مع تصور الفروض المرتبطة بها، والتحقق منها والانتهاء بنتائج حولها ويمكن تعميمها، وفي ذلك يقوم الباحث بتحديد الخطوات التي اتبعها وما أمكن التوصل إليه من نتائج تزيل الغموض عن المشكلات وتساهم بدورها في إثراء البناء المعرفي.

ويبين الباحثان الهنيني وعقيل (2001) أن تعريفات البحث العلمي تتعدد ولا يتفق الباحثون على تعريف محدد، ولعل ذلك يرجع إلى تعدد أساليب البحث، وأن مجال البحث العلمي واسع ومستفيض، يأخذ أشكالاً شتى وأساليب مختلفة وقد يكون نتيجة جهود فرد واحد أو مجموعة من الأفراد أو هيئة منظمة وتكون نتيجة البحث أشياء غامضة، أو اكتشافات رائعة، ورغم أن البحث العلمي في المفهوم المطلق هو الكشف عن الحقيقة أو أنه نوع من حب الاستطلاع الفكري بهدف التوصل إلى نتيجة ما، إلا أن الاتجاه العام الذي يُرجى منه هو توجيهه ليخدم كل مجتمع حسب احتياجاته والصعوبات التي تواجهه والأهداف التي يطمح إليها، وفي كل الأحوال يسعى البحث العلمي دائماً إلى توسيع نطاق المعرفة البشرية وتنميتها.

ومما تقدم نستخلص أن البحث العلمي ضرورة عصرية وأهمية عظمى في حياة البشرية، وبواسطته تتطور العلوم، وتنمو الحياة، وتُذلل مصاعب الحاضر، ويشرق المستقبل، وهو تطوير معلومات قائمة أو اكتشاف معلومات جديدة، بإتباع خطوات علمية منظمة، واستخدام ما يلزم من أدوات، والتوصل إلى نتائج يمكن تعميمها ولاستفادة منها في الحياة العلمية والعملية.

2.1.2. تطور البحث العلمي :

ازداد الإقبال على البحث العلمي والاهتمام بنتائجه والاستفادة منها، زيادة ملحوظة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبخاصة في نطاق الجامعات، ومن عوامل هذا التطور انتشار ما يُسمى ثقافة البحث، والتي سادت أمريكا وغيرها من بلدان العالم المتقدم والدعوة إلى تطوير وظائف الجامعة، وإعطائها مهمات بحثية، وتوسيع أدوارها في تطوير مجتمعاتها (البياتي، 2009). وبعد الحرب العالمية الثانية، كثفت الدول المتقدمة اهتمامها بالبحث العلمي، وبذلت جهداً كبيراً للاستفادة مما هو متراكم من معلومات علمية وتقانية كي تنهض على قدميها، وتعيد بناء ما دمرته الحرب، وقد تمكنت من ذلك بسرعة قياسية (Schwartz, 2008).

ومن هنا يمكن القول أن الكثير من الدول التي تحتل صدارة العالم، لم تكن لتصل إلى ما هي عليه

من تقدم وازدهار لو لم تعتمد على البحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته في سعيها الحثيث نحو بناء حياة أفضل لشعوبها، وفي تنافسها مع غيرها من الدول الأخرى السائرة في ركب التطور (الخطيب، 2009).

ولعل من أهم سمات هذا العصر، قيادة العلم والتقانة التي أصبحت جزءاً من عمليات الإنتاج وازدادت هيمنة العالم المتقدم حتى أصبح يسيطر على 95% من التقانة، وما يُسمى بعلوم المعرفة أو التقانة كثيفة العلم. ولم يعد هناك مدد زمنية تفصل بين الاكتشاف العلمي وتطبيقه، فالعصر الحالي هو طليعة عصر جديد يتميز بغلبة العلم والتقانة وهيمنتها على كل نشاط آخر، بل إن المفاهيم العلمية والتقنية هي التي بدأت تهيمن على المفاهيم الأخرى (الحارثي، 2012). وقد رافق هذه التحولات، تغيرات في سمات البحث العلمي، ظهرت على الوجه الآتي :

- تتميز البحوث الحديثة بالتقاء عدد من العلماء في اختصاصات مختلفة، ومن هنا فإن الاتجاه في الجامعات العالمية، تشجيع البحوث المشتركة ما بين الاختصاصات المختلفة.
- تميل البحوث إلى التعقيد، وإلى استعمال الأجهزة المتطورة والمتقدمة، وكذلك فإن الرياضيات والحاسبات والبرمجيات المختلفة قد دخلت إلى معظم البحوث ابتداء من البحوث الاجتماعية وانتهاء بالبحوث الطبية.
- نظراً إلى التوسع الهائل في نشر البحوث في المجالات العلمية المختلفة، فإن من الصعب على أي عالم متابعة ما يجري في اختصاصه، ومن هنا فقد تطورت أنظمة المعلومات العلمية سوياً مع تطور البحث العلمي. بحيث أصبحت مكملة ودافعة لهذا التطور. ولم يكن ذلك ممكناً دون تطور المكتبات وإدخال الحاسبات الإلكترونية لاستخدامها في خزن واستدعاء المعلومات (عيسى، 2010).
- إن ما يُسمى بالبحوث من أجل المعرفة، والتي كانت جامعات الدول المتقدمة تتميز بها، لم تعد منفصلة أو منعزلة عن الإنتاج، إذ أن الكثير من نتائج الأبحاث التي تجريها الجامعات تتحول وبمدة قصيرة، وبتأثير وحدات البحث والتطوير، إلى الإنتاج وتتسارع هذه العملية بمرور الوقت.
- إن عهد الانعزال العلمي، قد مضى إلى الأبد، لذا فإن الشركات الكبيرة والعملاقة مثل شركة (IBM) وزيروكس (Xerox) تتعاون مع بعضها في بحوث مشتركة رغم أن شركة (IBM) تخصص 500 مليون دولار سنوياً للبحث العلمي، فيما تخصص زيروكس فإنها تصرف 120 مليون دولار على البحث.

ولقد أدركت أوروبا بأن عزلة علمائها سيؤدي إلى هيمنة الولايات المتحدة في مختلف النشاطات العلمية، لذلك بدأت، ومن خلال الدول الأوروبية، بإنشاء لجنة للبحث والتطوير، وخصصت ملياري دولار لهذه البحوث (عبد المعطي وآخرون، 2002).

وقد بدأت فرنسا، وضمن هذا الاتجاه الأوروبي، بإقامة تعاون علمي عالمي، ففي برنامج سُمي " علم Science "، ويهدف إلى تشجيع البحوث الأساسية في مجال علم الوراثة، تم التعاون ما بين (19) مختبراً أوروبياً، وأنشأ مجلس البحث العلمي الفرنسي علاقات مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان. وقد بدأ هذا المشروع أحد العلماء الفرنسيين، وكان التعاون في البداية في مجال ميكانيكا الكم، ولكنه كان بسيطاً، أما الآن فالتعاون يشمل ما بين 400 و 500 مختبر تضم أكثر من 1000 عالم. إن هذا مثال واحد من عدة أمثلة تُساق للتدليل على اتجاهات البحث العلمي العالمي (Daston, 2008).

وتفيد تجربة اليابان أنهم ربطوا العلم بالحياة وبالواقع ومتطلباته، بل إنهم أخذوا بالبحث العلمي المندمج المُكرس لدراسة مشكلات بعينها، ووضع الحلول والمخارج العلمية لها، وقد ساهم المجتمع الياباني في تحويل الأبحاث ممثلة بمؤسساته كافة، فقد ألحق اليابانيون بالبحوث النظرية بحوثاً تطبيقية عملية، نقلوا من خلالها كل ما توصل إليه علمائهم إلى حيز التطبيق العملي (حاج منصور، 2009).

لذا يُلاحظ أن الدول المتقدمة ترصد في ميزانياتها مبالغ ضخمة للبحث العلمي، وأن حجم الإنفاق في بلد ما على البحث العلمي والتطوير إلى إجمالي الناتج القومي فيها هو أحد المؤشرات الهامة المستخدمة في العالم للدلالة على مدى الأهمية التي تعطيها هذه الدول للبحث العلمي والتطوير فيها.

ومن الملاحظ أيضاً التشابه الكبير بين الوضع الحالي في فلسطين من بنية تحتية ضعيفة واقتصاد مدمر بسبب الاحتلال الاسرائيلي، ووضع أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية التي اتجهت الى تكثيف اهتمامها بالبحث العلمي، وبذلت جهداً كبيراً للاستفادة مما هو متراكم من معلومات علمية وتقانية كي تنهض على قدميها، وتعيد بناء ما دمرته الحرب، وقد تمكنت من ذلك بسرعة قياسية.

3.1.2. تقسيمات البحث العلمي:

هناك عدة تقسيمات لأنواع البحوث، فيرى الضامن (2007) أنه يمكن التمييز والفصل بين البحوث

وفقا لأهدافها ومنهجيتها في البحث، وعليه يمكن تصنيفها إلى فئتين: بحوث مبنية على الغرض Based on Purpose وبحوث مبنية على الطريقة Based on Method. وبالنسبة للبحوث المبنية على الغرض يركز البعض على نوعين من البحوث، البحوث النظرية أو الأساسية Basic Research، والبحوث التطبيقية أو العملية Applied Research.

وتهتم البحوث النظرية بتنمية أو تطوير نظرية من النظريات وذلك من خلال اكتشاف المبادئ العامة والتعميمات الشاملة بغض النظر عن تطبيقاتها (Curzio and Fortis, 2005). وقد استمد هذا النوع من البحوث شكله من العلوم الطبيعية التي تؤكد على التحليل المنظم والدقيق للظاهرة موضع الدراسة بغرض اكتشاف الحقائق والعلاقات الأساسية الهامة من أجل توسيع المعرفة الإنسانية في هذا المجال، وتهدف إلى تنمية وتطوير النظرية التربوية وليس الأمور التطبيقية، أي تطبيق النتائج التي يتم التوصل إليها. ويندرج تحت هذا النوع البحوث الوصفية التي تصف الظواهر من أجل الوصول إلى فهم أفضل للواقع، كما تتضمن البحوث التاريخية التي تصف الظروف والوقائع الماضية، كما تشمل المقالات التي تتناول قضايا أو ظواهر أو نظريات علمية (قنديلجي، 2008).

أما البحوث التطبيقية، فهي بحوث قائمة بغرض التطبيق، أو اختبار نظرية وتحديد فائدتها في حل المشكلات (Michael, 2002). وتشترك البحوث التطبيقية مع البحوث النظرية في تطبيق المنهج العلمي في البحث، إلا أن هدفها الأساسي هو حل المشكلات الميدانية، وتطبيق المعرفة المتوافرة. وتطوير أساليب العمل الإنساني ووسائله. وتسعى كذلك إلى التوصل إلى نوع من التعميم، أي تعميم النتائج التي استخلصت من عينة إلى عينة أكبر وأشمل. ويندرج تحت هذا النوع البحوث، والدراسات الميدانية التي تهدف إلى حل المشكلات، أو البحوث التي تهدف إلى التأكيد العملي من صحة نظرية ما في المجال الفكري (الدهراوي، 2008).

ويختلف علماء البحث فيما بينهم حول الغرض من وراء البحث العلمي، فيرى كيرلنجر Kerlinger, (1984) أن الغرض من البحث العلمي هو تطوير النظريات العلمية "توليد المعرفة"، بينما يرى سكريفن (1980) Scriven أن الغرض من البحث العلمي هو تحسين الممارسات وتطويرها. ويصعب في الحقيقة وضع خط يفصل أو يحدد الأفضلية بشكل قاطع بين البحث النظري والبحث التطبيقي، فلكل منهما وظائف مميزة، وكلاهما ضروري في إثراء المجال العلمي أو في معالجة المشكلات التي تواجه القطاعات الوظيفية المختلفة، فلا يمكن الاستغناء عن أحدهما في تحسين الممارسات العملية.

أما بالنسبة للبحوث المبنية على الطريقة، فيركز العبيدي (2010) على ثلاثة أنواع: بحوث تاريخية Historical، وبحوث وصفية Descriptive، وبحوث تجريبية Experimental. وتختلف هذه الأنواع فيما بينها من حيث أهدافها ووسائلها، فالبحوث التاريخية تهتم بدراسة وفهم وتفسير الحوادث الماضية، وتهدف للوصول إلى نتائج مرتبطة بأسباب وآثار وتوجهات أحداث ماضية والتي يمكن أن تساهم في تفسير أحداث حالية والتنبؤ بأحداث مستقبلية. وبهذا تركز على دراسة عناصر ورؤى الماضي التي تمثل بعدا في الحاضر الحي، وفي توجه حركته في المستقبل.

أما البحوث الوصفية، فتهتم بجمع بيانات حول ظاهرة ما من أجل اختبار فرضيات أو الإجابة عن أسئلة ذات علاقة بالوضع الحالي لعينة الدراسة. فهي لا تقتصر على جمع البيانات وتبويبها فحسب، بل تتطلب قدرا من التحليل والتفسير، كما تتطلب أحيانا نوعا من المقارنة والمحاولة في كشف العلاقات بين المتغيرات موضع الدراسة، ولكنها تختلف عن البحوث التجريبية من حيث التدخل في المتغيرات والتحكم فيها (Creswell, 2009). وتستخدم البحوث الوصفية طرقا ووسائل متعددة لتحقيق أهدافها، منها طريقة المسح، ودراسة الحالة، والدراسات التطورية، وتحليل المضمون، والمقابلات والملاحظة المباشرة وغيرها (سليمان، 2009)

وتعنى البحوث التجريبية بدراسة مشكلة وتحليلها وذلك من خلال دراسة العلاقات السببية بين المتغيرات موضع الدراسة. ويصف ديفيز (Davies, 2007) الطريقة التجريبية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرات مستقلة وأخرى تابعة من خلال تناول المتغيرات المستقلة بالضبط والتحكم، وتبيان أثرها على المتغيرات التابعة، وتعتبر معالجة المتغيرات المستقلة إحدى السمات المميزة لهذه الطريقة التي تميزها عن الطرق الأخرى.

ويرى الباحث أن تنوع البحوث العلمية ومجالاتها يساهم في تحقيق قدر أكبر من متطلبات الحياة اليومية، وحل مشكلات يواجهها الأفراد أو المؤسسات على حد سواء.

4.1.2. معوقات البحث العلمي في فلسطين:

يذكر حسين (2011) عدداً من معوقات البحث العلمي في فلسطين منها:

- ضعف المخصصات المرصودة في ميزانية السلطة للبحث العلمي حيث أن نسبة التمويل ضئيلة جدا تبلغ 80 مليون دولار تصرف لتمويل الرسوم الدراسية

- عدم قيام عمادات البحث العلمي في الجامعات بالدور المطلوب لرفع مستوى البحث العلمي
- ضعف الهيكلية الإدارية للبحث العلمي.
- ضعف الحافز النفسي لدى الباحثين.
- عدم وجود فرص حقيقية للتعاون مع مراكز الأبحاث الإقليمية والعالمية للراغبين في البحث العلمي
- الإغلاق والحصار الإسرائيلي المستمر وأثره السلبي على قدرة الباحث في مواصلة عمله.
- فرض القيود والتأخير من قبل الجمارك الإسرائيلية على مواد البحث العلمي والذي يؤدي إلى تأخر وصول المواد والأجهزة العلمية.

5.1.2. معوقات البحث العلمي في الدول العربية:

على الرغم من الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي، فإنه يعاني من بعض المعوقات التي تحول دون أداء دوره في معالجة الواقع التطبيقي وتطوير الممارسات والإجراءات في المجالات الاقتصادية والصناعية، ويقصد بمعوقات البحث الصعوبات أو الأسباب أو المشكلات التي تواجه الباحثين أو مؤسسات البحث العلمي، والتي تقف حائلا دون إنجاز البحث أو تعمل على تأخيره وإعاقته، أو تؤثر في دقة نتائجه (البواردي، 2005).

ويواجه البحث العلمي في الدول العربية على وجه التحديد معوقات متعددة تحد من وجوده وفاعليته. وقد تطرق الكثير من الباحثين لهذه المعوقات حيث أجمعوا على وجود معوقات عامة مشتركة للبحث العلمي في البلاد العربية، فيحدد الناغي (2002) معوقات لنمو البحث العلمي في الوطن العربي، منها ضعف دور التفاعل بين البحث العلمي وبين الأنظمة العلمية نفسه، والافتقار إلى نظم المعلومات الحديثة التي تيسر توليد المعلومات وتداولها والإفادة منها كمدخلات ومخرجات لكل من البحث العلمي والعمل الإنساني، كما يعتبر النظام التعليمي العربي الذي يركز على التلقين والحفظ الصم وتخزين المعارف واسترجاعها الآلي وعدم التركيز على الاستكشاف والبحث والاستقصاء أحد معوقات البحث العلمي في الوطن العربي، بالإضافة إلى السياق الثقافي الاجتماعي السياسي في العالم العربي الذي يركز على النمطية والتسلط وضيق مساحة الحريات كأحد معوقات نمو البحث العلمي.

لقد ناقش مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2002) المشكلات التي يعاني منها البحث العلمي، وكان من بينها: النقص في الكفاءات البشرية اللازمة للنهوض بالبحث العلمي كما ونوعا، والنقص في المعلومات الدقيقة وصعوبة الحصول عليها، وضعف الارتباط بين كثير من المؤسسات البحثية

وبخاصة على المستوى الإجرائي، وعدم توفر الأدوات اللازمة للبحث العلمي، وقلة الموارد المادية المخصصة لمؤسسات البحث العلمي.

ويرى الباحث أن معوقات البحث العلمي ترتبط بقلة التمويل والدعم اللازمين لإجراء البحوث، فغالباً ما تكون شكوى الباحثين ناشئة من تدني القدرة المالية والمادية على إجراء البحوث.

6.1.2. البحث العلمي في العالم العربي:

إنّ عدم لحاق الدول العربية بركب التقدم والتكنولوجيا قد انعكس على تراجع الناحية العلمية والذي امتدت آثاره إلى محدودية مراكز الأبحاث وانخفاض إعدادها، فميدان عملها وتأثيرها بقي محدودًا، واقتصرت دراساتها على الجوانب الوصفية والعامة غالبًا، لأن إجراء بحوث عميقة تحتاج إلى قاعدة بحثية تفتقر إليها أغلب الدول العربية، فضلا عن أن نتاجات هذه المراكز قد تجد طريقها إلى رفوف المكاتب دون أن تتاح الفرصة الملائمة لاستثمارها، وقد جاءت هذه المراكز مكررة لما موجود في الغرب أو لما هو قائم في دول وجامعات أخرى ربما تكون مجاورة، الأمر الذي جعلها أقل فاعلية وتفتقد إلى الأصالة لأنها ستكون اقل تفاعلاً مع البيئة المحيطة بها واقل اهتمامًا بمشكلاتها (بلال، 2002).

7.1.2. هجرة الخبرات والكفاءات:

تشكل هجرة الكفاءات العلمية من الدول العربية إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها. وقد اتسعت هذه الهجرات كثيراً في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سياسية واقتصادية وعلمية، مم جعل كثير من المفكرين يدقون ناقوس الخطر ويحذرون من المفاعيل السلبية لاستمرار هذه الهجرات ويعقدون مؤتمرات تبحث وسائل الحد منها وكيفية استعادة بعض هذه العقول إلى موطنها. ويرى الدليمي (2008) ان أسباب هجرة الأدمغة والكفاءات العربية ترجع الى مسارين هما:

- المسار السياسي، حيث يشيع في الوطن العربي حالات من التحولات السياسية والرقابة الذاتية على الفكر ومحاولات لصهر المفكرين في أجهزة المؤسسات الحكومية وهى عوامل دفع قوية للمثقف العربي لدرجة تجعل منه أسير لفكر سياسي معين.
- مسار أنظمة البحث العلمي والسياسات التقنية، الذي يدفع بالأدمغة العربية إلى الخارج بعوامل بطء التطور في التعليم الجامعي وعدم توفير الاقتصاد العربي سوقا للبحث والتطوير ذلك في

ظل الخلل الأكاديمي الواضح في الجامعات العربية وعجز المجتمع العربي عن استيعاب الطاقات الإبداعية.

إن أثر هذه العوامل في دفع الأدمغة العربية إلى خارج الوطن العربي يختلف من قطر عربي إلى آخر. لكن يمكن إيجازها وتقسيمها إلى نوعين:

- القوى الدافعة، وتتعلق بالعوامل السلبية في البلد المُهاجر منه والتي تدفع الشخص للهجرة خارج وطنه منها مثل أنظمة التعليم المتخلفة , الدخل , المحيط السياسي , محيط العمل.
- القوى الجاذبة، وتتعلق بالعوامل التي تضعها الدول أمام المُهاجر والتي تجذبه للهجرة إليها مثل التسهيلات التربوية والصحية والتعليمية والأجور العالية.

8.1.2. أهداف المراكز البحثية:

تهدف المراكز البحثية إلى تحقيق الأغراض الآتية (قنديلجي، 2008):

- تركيز وتكثيف الجهود البحثية والفكرية مما يرجع على المتابع وذوي الاهتمام بالفائدة الكبيرة.
- إعداد دراسات علمية مستقبلية (استشرافية).
- تقديم دراسات جادة ورصينة للقضايا المصيرية، وإصدار توصيات على مستوى التكتيك والاستراتيجيات وتقديم خيارات وبدائل.
- تقديم الاستشارات المبنية على أسس علمية للمؤسسات العامة والخاصة على المستويات الوطنية والقومية والدولية.
- تفعيل حركة التأليف والترجمة والنشر وإصدار المطبوعات والدراسات المتخصصة.
- إعداد معلومات وبيانات قائمة على دراسات منهجية معمقة، والاهتمام باستطلاعات الرأي العام . بما يخدم حركة المجتمع في كل الميادين.
- دعم صناع القرار: فرجل الإدارة والتنفيذ بحاجة إلى الجهود البحثية المركزة التي تبلور له الخيارات وتوضح له السياسات وتفصل له القضايا بشكل عملي دقيق.
- لذلك فالكثير من الحكومات والأجهزة التنفيذية في المؤسسات العامة الوطنية والإقليمية والدولية تعتمد على نتائج دراسات وخبرات مراكز البحوث والدراسات وتعدها هيئة استشارية

- تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، بما أن مراكز الأبحاث والدراسات عادة ما تستقطب أصحاب الاهتمام والخبرة. لذلك فإن تلك المؤسسات لها دور أساسي في تطوير الحياة المعرفية والفكرية والعلمية عن طريق أنشطتها الثقافية والعلمية.

مما سبق يتبين وضوح وشمول أهداف المراكز البحثية، الذي نبحث عن انعكاسه على ارض الواقع، وامكانية تعزيز جدواه الاقتصادية.

9.1.2. الخبرات العالمية المعاصرة في تمويل المراكز البحثية:

يعد تمويل المراكز البحثية إحدى المدخلات المهمة في أي نظام، حيث يعول عليه تحقيق أكبر قدر من أهداف عملية البحث العلمي ويظهر أثره واضحا في أن المراكز البحثية تقف عاجزة عن تحقيق أهدافها إدا ما عانت بشدة في نقص التمويل. ويعد التمويل من المشكلات التي تواجهها المراكز البحثية في كثير من دول العالم النامي منها والمتقدم على أساس انتشار مبادئ الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وما تبع ذلك من إقبال متزايد على البحث العلمي ومحدودية الموارد الإمكانات النقدية (بنود، 2005). لذا سعت الكثير من الدول لوضع سياسات واستراتيجيات لإصلاح التمويل بأنواعه المختلفة وتبنت كثير من الاتجاهات والمداخل التي يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين زيادة الطلب على البحث العلمي ومحدودية الموارد التمويلية المتاحة.

وعليه سوف يتم الإشارة هنا لبعض الخبرات الحديثة لتمويل المراكز البحثية في بعض البلدان، بالإضافة إلى واقع البحث العلمي في فلسطين وجامعاته وتمويله.

1.9.1.2.الولايات المتحدة الأمريكية:

يتميز البحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية باللامركزية؛ حيث تشترك الحكومات الفيدرالية والحكومات المحلية وحكومات الولايات بدرجات متفاوتة في مسؤوليتها عن تمويل المراكز البحثية، ويرتكز التمويل في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاث مصادر؛ وتتمثل في: الحكومة الفيدرالية، وتدفع 12% من كلفة البحث العلمي في شكل منح أو عقود منافسة Competitive Grants Contracts وكذلك تسهم حكومات الولايات بنسبة أكبر تمثل 27% من كلفة البحث العلمي وتساهم السلطات المحلية Local Government بنسبة قليلة تمثل 3% من الكلفة المخصصة للبحث العلمي، كما تمثل رسوم تعليم الطلاب مصدرا آخرا من مصادر التمويل حيث تساهم بما يعادل 23%

من كلفة البحث العلمي، فضلا عن مصادر تمويل أخرى؛ مثل: الأفراد (خريجي الجامعات ورجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية والاقتصادية) والمنح والهبات (Wolanin, 2000). والجدول رقم (1.2) يوضح مصادر تمويل المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول 1.2: مصادر تمويل المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1999 ,Wolanin (2000

مصدر التمويل	النسبة
الرسوم والأجور	%18.5
الحكومة الفيدرالية	%10.8
حكومة الولايات	%35.8
الحكومات المحلية	%3.8
التبرعات والمنح والعقود	%4.8
الوقف والممتلكات	%0.7
المبيعات والخدمات	%21.6
مصادر أخرى	%3.9

والمتتبع لواقع تمويل المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية يجد أنه يواجه تحديات كثيرة بسبب الأزمة المالية الحديثة في خزينة الدولة والاتجاه نحو التمويل طويل المدى.

ونظرا لزيادة الإقبال على الالتحاق بالبحث العلمي في ظل الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد تقلصت وقلت نسبة ما تسهم به الولاية بالدولار لكل طالب دراسات عليا في العام الجامعي الواحد، وتجلت هذه الصورة في عام 2001 حتى عام 2004 فلقد تقلص نصيب الفرد الواحد إلى 650 دولار وهذا أقل بكثير عن ما سببته فترة الركود الاقتصادي في بداية التسعينات، إن مشكلة تمويل المراكز البحثية بأمريكا أدت إلى البحث عن توجهات يمكن أن تكون لبنة أولى لوضع استراتيجية لتطوير تمويل المراكز البحثية كما يلي:

- ركز الاتجاه الأول على حسم الجدل في الولايات المتحدة فيما يتعلق بأسباب تقديم المنح والمساعدات للطلاب، فبعض الولايات تتبنى الاتجاه الحديث الخاص بتقديم المساعدات والمنح للطلاب بناء على تميزهم الأكاديمي وليس لحاجاتهم المادية، وهذا قد يعود بالنفع على أبناء الطبقات الوسطى والطبقات العليا ولكنه ليس كذلك بالنسبة لأبناء طبقات أخرى يعانون ماديا

ولا تمكنهم معاناتهم من التميز الأكاديمي. وعلى الرغم من ذلك فإن أكثر من 75% من المساعدات الطلابية في مجموع الولايات المتحدة الأمريكية قائم على أساس حاجة الطالب المادية وليس تميزه الأكاديمي.

- ركز الاتجاه الثاني على توجيه المساعدات المالية المقدمة من الولاية للطلاب مباشرة بدلا من المؤسسات البحثية؛ قد يسهم في تسويق المراكز البحثية، فكلما زادت نسبة الدولارات التي تمنح للطالب عند التحاقه بمركز بحثي؛ زاد اهتمامه بهذا المركز البحثي وزادت جديته في الدراسة. إلا أن أثر هذا الاتجاه لا يجب أن يُبالغ فيه؛ إذ أن مردود توجه المساعدات إلى الطلاب مباشرة هو مردود متواضع وتدريجي حتى الآن، ولا يمكن الاعتماد عليه في إثبات فاعلية هذا الاتجاه فاعلية تامة (Jeeny and Arbak, 2004).

ونتيجة للآراء المتعارضة حول تبني أفضل الاتجاهات لتحسين أوضاع التمويل المقدمة للمراكز البحثية سعت بعض المراكز إلى وضع الاستراتيجيات لتطوير أوضاعها التمويلية؛ نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر،إستراتيجية جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية.

1.1.9.1.2. إستراتيجية جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية:

اعتمدت إستراتيجية جامعة أوهايو على التنوع في مصادر التمويل للمراكز البحثية. وتتلخص إستراتيجية الإصلاح التمويلي في جامعة أوهايو في وضع مجموعة من المحددات ينبغي وضعها في الحسبان عند وضع إستراتيجية لتمويل المراكز البحثية وهي كما يلي:

- تحديد معايير لمدخلات المراكز البحثية ومخرجاتها. وتشتمل المدخلات على عدد الطلاب، وعدد المقررات الدراسية، ومستوياتها، والإمكانات المادية؛ مثل: المدرجات، والقاعات، والمعامل، والمكتبات، وكذلك تحديد أهداف الكلية، ورسالتها، وعدد أعضاء هيئة التدريس ومستوياتهم. أما المخرجات فتشتمل على معدلات إنتاج الأبحاث العلمية، والتخرج، ومعدل الاستفادة من الأبحاث العلمية.
- وضع مداخل جديدة لتحديد تكلفة البحث العلمي وذلك على أساس تحديد كلفة البحث العلمي الكلية، والجزئية، والهامشية بالجامعة، فضلا عن تحديد كلفة البحث على ضوء العائد والاستفادة من نتائج البحث العلمي.
- تحديد مداخل جديدة لتصنيف المراكز البحثية وذلك من خلال وضع معايير للتصنيف؛ مثل: البرنامج الأكاديمي، وحجم المراكز، وعدد الطلاب (كبير، متوسط، صغير)، والتصنيف على

ضوء الأنشطة البحثية، وعلى ضوء المستوى (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) (Michael, 2002).

وتأسيسا على ما تقدم وضعت جامعة أوهايو إستراتيجيتين تنفيذيتين لإصلاح التمويل كما يلي:

- أولا: الإستراتيجية السياسية في التمويل Political Funding Strategy ، حيث يتم توزيع مصادر التمويل على المراكز البحثية التابعة لجامعة أوهايو وفق القاعدة السياسية السائدة. ويؤخذ على هذه الإستراتيجية أن منطق توزيع مصادر التمويل وتنوعها على المراكز البحثية المختلفة يخضع للتيارات السياسية التي قد تتغير من وقت لآخر، وعلى الجانب الآخر قد تتميز هذه الإستراتيجية بأنها ترضي غرور بعض السياسيين وقادة العمل البحثي الذين يتمتعون بمكانة سياسية كبيرة تساعدهم في تأمين مصادر تمويل مناسبة لطلاب البحث العلمي من خلال ما تقدمه الجهات الحكومية أو الخاصة.
- ثانيا: الإستراتيجية القانونية في التمويل Adjustable Formula Funding Strategy ، حيث يتم توزيع التمويل على المراكز البحثية وفقا للعوامل والعناصر التي يمكن قياسها مثل عدد الأبحاث ونوعيتها ومعدل الفائدة وحجم المركز وعدد طلابها، بحيث يتم توزيع نسب التمويل على المراكز وفق عوامل يسهل قياسها. ويؤخذ على هذه الإستراتيجية أنها تتسم بالجمود، والاعتماد الزائد على العناصر المباشرة القابلة للقياس، وإهمالها لعناصر أخرى غير مباشرة؛ مثل مدى ارتباط المعهد أو المركز بمشكلات المجتمع، وعدد قنوات الاتصال بين المعهد أو المركز والبيئة المحيطة.

والجدير بالذكر أن المراكز البحثية تستخدم إستراتيجية تجمع عوامل القوة في الإستراتيجيتين السابقتين ويطلق عليها إستراتيجية التمويل القانونية القابلة للتعديل Adjustable Formula Funding Strategy.

2.9.1.2.أستراليا:

تعتمد إستراتيجية التمويل للمراكز البحثية المقدمة من الجامعات في أستراليا على بعض المبادئ والأسس وهي (عبد الموجود، 1995):

- منح الاستقلالية التامة للمراكز البحثية لتحديد الرسوم الدراسية التي تحصل من الطلاب.

- دفع الرسوم الدراسية مقدما وذلك كائتمان ضريبي.
- إعطاء منح دراسية لا تسترد لغير القادرين من الطلاب.

ويعتمد نموذج المراكز البحثية الأسترالية على إتاحة الفرص للمراكز لتحديد الرسوم بحرية تامة وفقا لمستوى الخدمة التعليمية المقدمة للدارسين وتحصيلها على أن تخصم من الوعاء الضريبي للدخل العام لأسر الطلاب.

ثم تقوم الدولة بفرض ضرائب على الرسوم المحصلة من أسر الطلاب وتوجه هذه الضرائب إلى المنح والقروض التي تعطى للطلاب غير القادرين ماديا وبذلك لن يكون هناك حاجة إلى ما يعرف ببرنامج الإسهام في التعليم العالي (HECS(Higher education contribution scheme القائم على استقطاع قدر معين من ضريبة الدخل العام وتوزيعه بشكل غير مدروس على طلاب الدراسات العليا والباحثين.

هذا فضلا عن الطلاب الذين سيقومون بدفع الرسوم الدراسية من أنفسهم دون الاعتماد على أسرهم فسيتم حساب ما دفعوه للرسوم الدراسية من نسبة الضرائب التي سوف يدفعونها بعد تخرجهم والتحاقهم بسوق العمل.

ويمتاز نظام المراكز البحثية وفقا لنموذج الجامعات الأسترالية بمدى المرونة في تحديد نسبة الرسوم الدراسية وضمان وصول الدعم لمستحقيه من الطلاب.

3.9.1.2.إنجلترا:

ركزت السياسة الجديدة لمجلس تمويل المراكز البحثية في إنجلترا على ضرورة توزيع التمويل على المراكز على أساس التنافس بينها وقدرة كل جامعة على تحقيق مستويات أداء معينة مع إعطاء مساحة كبيرة من المرونة للتصرف في الأموال المرصودة للمراكز البحثية، هذا فضلا عن أي منح تقدمها الحكومة للمراكز البحثية تكون على أساس عدد الأبحاث، ومدى حرصها على التطوير المستمر لمحتوى المقررات والنظم الإدارية بها (Warner and Leonard, 1997).

غيّرت المراكز البحثية في إنجلترا من سياستها تجاه تنويع مصادر التمويل حتى تتلاءم مع المتغيرات المجتمعية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل Income Generation حيث تعتمد تلك السياسة

على تسويق الخدمات التي يمكن أن تقدمها المراكز البحثية؛ مثل البرامج التعليمية والتدريبية والبحوث التعاقدية (Michael, 1999). وتتضح الاتجاهات الحديثة لتنمية الموارد المالية في جامعات إنجلترا فيما يلي:

- جامعة "تورث استرن" حيث قدمت هذه الجامعة برنامجا للتعليم التعاوني ومشاركة المجتمع بقطاعاته المختلفة مع الجامعة ووضع برامج تدريسية وتدريبية مشتركة بين أهل الاختصاص في الصناعة والتجارة والاقتصاد، ونقابات العمال، وأعضاء هيئة التدريس في المجالس الجامعية ودعمها ماليا.
- العقود البحثية من المصادر المهمة للتمويل المراكز البحثية المنتجة.
- تأسيس شركة حكومية لتقديم القروض للطلاب الدراسات العليا لمساعدتهم على مواصلة البحث العلمي بحيث يسدد الطلاب هذه القروض بعد تخرجهم والتحاقهم بفرص عمل ثابتة (أبو عمة، 2000).

4.9.1.2.الصين:

عند الحديث عن تمويل المراكز البحثية بالصين في ظل الازدهار الاقتصادي الواضح بين الدول المتقدمة تجدر الإشارة إلى عدد من المصادر ذكرها وانج (Wang,2002)، وجونستون (Johnstone, 2002) وهي:

- الدولة، من خلال عائد الضرائب كانت الحكومة الصينية تقدم تدريبا مجانيا حتى بداية عام 1997 إذ بدأت الحكومة في فرض بعض الرسوم الدراسية الرمزية تطورت في شكل قروض دراسية وتعد وزارة التعليم Ministry of Education (MOE)، واللجنة الحكومية للتعليم State Education Commission (SEC) بالإضافة إلى للإشراف الحكومي هم الجهات المسؤولة عن الصرف على المراكز البحثية.
- المقاطعات والبلديات، حيث شاركت المقاطعات والبلديات في عملية تمويل المراكز البحثية وذلك من خلال استبدال ميزانية البنود Line-item budget بنظام المنح الإجمالية Block grant allocation بحيث يتاح للمراكز البحثية قدر أكبر من الاستقلالية في تقرير كيفية إنفاق هذه الأموال، والمتبقي من المنحة الإجمالية يمكن للجامعة الاحتفاظ به، ويتم ذلك كله تحت الإشراف الحكومي.
- الشراكة بين المراكز البحثية والمؤسسات، وذلك عن طريق البحوث التعاقدية بين المراكز

وبعض المؤسسات الإنتاجية، أو الصناعية، أو الاقتصادية، أومن خلال استثمار المزارع، والأراضي التي تملكها بعض الجامعات في تسويق بعض منتجات هذه الأراضي والمزارع؛ مما يعود على المراكز بعوائد مالية تسهم في تطوير برامجها وتحقيق أهدافها.

- برامج التدريب، حيث تمكنت الجامعات في الصين من توفير حوالي 2.3% من إجمالي الميزانية المخصصة للمركز البحثية من خلال تسويق برامج التدريب للشركات والمؤسسات؛ وذلك من خلال استخدام قاعاتها وأعضاء هيئة تدريسها، وما يتوافر بها من إمكانات أخرى لازمة لتنفيذ برامج التدريب المختلفة .
- الهبات والتبرعات، حيث يتم جمع التبرعات والهبات من الخريجين، والأصدقاء، والشركات، والمؤسسات، وقد بلغت التبرعات والهدايا حوالي 0.8% من إجمالي دخل المراكز البحثية العلمية.
- القروض، وتم إقرار برنامج جديد للقروض بالتعاون مع وزارة التعليم ووزارة المالية والبنك الشعبي الصيني People's Bank of China بتأييد من مجلس الدولة State Council، وقدم البنك قروضا للطلاب بفوائد تعادل 5% يمكن للطالب أن يسددها بعد التخرج والالتحاق بفرصة عمل.

5.9.1.2.أوغندا:

تجلت صورة الجهود المبذولة لتطوير التمويل بالمراكز البحثية في أوغندا في تجربة جامعة "ماكرير Makerere University" وذلك بمساعدة البنك الدولي، حيث نجحت جامعة ماكرير ومراكزها البحثية في تطوير مصادر تمويلها من خلال:

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتسويق منتجات الجامعة من دراسات واستشارات ودورات تدريبية.
- ربط المقررات الدراسية بحاجة المجتمع وذلك من خلال تقديم مقررات في إدارة الأعمال، والتمريض، والسياحة، والتخطيط الحضري، والكيمياء الطبية.
- إتباع أساليب إدارية جديدة تعتمد على اللامركزية في المشاركة لتحقيق أكبر قدر من الإفادة المالية للجامعة.

ويلاحظ على تجربة جامعة "ماكرير" أنها من التجارب الناجحة في إصلاح التمويل ومصادره، ذلك على الرغم من أنها تعتمد على القطاع الخاص الذي يدعي البعض أنه – أعني القطاع الخاص–

يؤدي إلى انتشار الفساد في خطط الجامعة وأهدافها. (Conference of Financing Higher Education in Eastern and Southern Africa, 2002, Court, 1999)

6.9.1.2.تونس:

بذلت تونس جهوداً كبيرة في تحسين تمويل المراكز البحثية، وذلك باستخدام نظام تحليل التعليم العالي وإدارته System of analysis and management of higher education، ويمكن من خلال هذا النظام عمل عقود بحثية، والتعامل مع الجامعات على أنها دور خبرة ومراكز تقدم الاستشارات، وتجري التدريب للقطاعات المختلفة، ويسير هذا النظام وفق إطار قانوني يحكم العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص (Rafiaa, 1997).

7.9.1.2. تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية:

يرى حلس (2010) أنّ تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية يتم من خلال :

- الجامعات، فجلّ التمويل اللازم للبحث العلمي مصدره الجامعات، وإسهام الحكومة والقطاع الخاص لم يتجاوز 8 % ، ويعود ضعف دعم البحث العلمي إلى اعتماده على الميزانية الخاصة بالجامعة وعدم استقلالية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين عن وزارة التربية والتعليم وهذا يحول دون تحسين مستوى التمويل اللازم للبحث العلمي.
- **إن** تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية يتمثل في طباعة المجلات العلمية وتحكيمها، والمؤتمرات والأيام الدراسية، والجوائز البحثية (ولضآلة التمويل فعددها أيضاً يتناسب مع ضآلة التمويل .
- دور القطاع الخاص في دعم البحث العلمي يتمثل فقط في تمويل المؤتمرات العلمية والأيام الدراسية وبشكل محدود، وهذا الدعم يأتي من باب الدعاية الإعلامية لهذه الشركات والمؤسسات وليس لشراء المعرفة أو جودة الإنتاج العلمي.

ويرى الباحث أن تجارب الدول في البحث العلمي والنهوض به، قد أشارت إلى كوّن الجامعات أساساً في نشر البحث العلمي منهجاً وأسلوباً، ولذلك فإن كثير من الجامعات في تلك الدول تقوم بدعم مؤسسات المجتمع المحلي من خلال ما تجنيه من قيامها بالأبحاث العلمية المستندة على حل مشكلات في ميادين المعرفة المختلفة كالاقتصاد والصناعة والزراعة. ولذلك فإنه يمكن للتجربة الفلسطينية في البحث العلمي أن تنضج وتتطور إذا ما وجهّت الجامعات طاقاتها وبحوثها نحو

مشكلات المجتمع، وغيّرت من نوعية الأبحاث التي تهتم بالإنتاج المعرفي النظري على حساب التطبيق.

10.1.2. مفهوم التنمية:

التنمية بصفة عامة هي عملية شمولية لا تقبل التجزئة، فهي عملية كلية وشاملة، وتتلخص أهدافها في خلق الشروط والظروف المساعدة على مواجهة مشاكل السكان من خلال إيجاد التوازن بين الموارد والسكان، ومساعدة هؤلاء على التحكم أكثر في أوساطهم الطبيعية، وذلك بغية الرفع من مستوى عيشهم ماديا ومعنويا وتوفير حاجياتهم الأساسية في جميع القطاعات.

ويرى بسما (2001) " بأن التنمية عملية واعية، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية، والتنمية بالإضافة إلى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات، فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها.

بينما يرى توفيق (2000) بأن التنمية تشكل فعلا اجتماعا ديناميكيا يساعد المجتمع ككل بمعطياته ومؤسساته على اكتساب قدرات معرفية جديدة تيسر له قدرات إنتاجية متزايدة تمكن كل المواطنين من تحسين مستواهم المعيشي وشروط حياتهم بصفة عامة.

وعموما، فقد شغل مفهوم التنمية أذهان كثير من الإداريين والباحثين المهتمين بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن إذا كان هؤلاء قد اختلفوا في إعطاء تعريف موحد لهذا الموضوع، فإن اهتمامهم بعملية التنمية لم يخرج عن إطار التفكير في قضايا تهم الإنسان، والاقتصاد، والمجتمع، والبيئة (Bardos et.al, 2011).

والتنمية عملية مركبة ومتداخلة، يصعب الفصل بين مكوناتها المتفاعلة التي تساهم مجتمعة وبنسب متفاوتة في تحقيق وإنجاح البرامج المسطرة في عملية التنمية. فهذه الأخيرة، هي مجموع العمليات التي يمكن بمقتضاها توجيه جهود أفراد المجتمع، لخلق ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ملائمة للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل على جميع الأصعدة.

وقد رافق إعادة التفكير في المفهوم التقليدي للتنمية ظهور مفاهيم جديدة كالتنمية المحلية، والتنمية

المجتمعية، والتي تعطي الفرصة للأفراد والتنظيمات المتواجدة بمجال جغرافي معين لتنمية مجالهم، بالاعتماد على قدراتهم الذاتية والإمكانيات المتواجدة على مستوى المجال المحلي. وجاءت هذه المفاهيم لتوضيح أن أسلوب التنمية التقليدي الذي كان ينطلق من الأعلى إلى الأسفل لم يعد مجديا ولا يتناسب مع الظروف الحالية والوقع السريع للمتغيرات، بل يلزم أن تكون التنمية من أسفل إلى أعلى (علام، 2003).

والتنمية كما جاء في تقرير التنمية البشرية لسنة 2003 هي: " إنجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدد على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية".

ويرى الباحث أن التنمية عملية شاملة تهتم في تحسين الخدمات وظروف الحياة والثقافة والتعليم والصحة، وتمكّن البشر من توفير مستوى معيشة ملائم، ولا يمكن فصل التنمية الاجتماعية عن التنمية الاقتصادية لأن كل منها يؤدي إلى الآخر، أو اعتبار أن التنمية هي بُعد واحد، وأنّ عملية التنمية تبدأ من التنمية الفكرية والثقافية للمجتمع.

1.10.1.2. أنواع التنمية :

تتنوع التنمية من حيث المجالات، فهناك التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية، والتنمية الاقتصادية، وفيما يلي عرض لكل منها :

- التنمية البشرية، فلقد حظي مفهوم "التنمية البشرية" بمكانة مميزة في الفكر التنموي، خاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول، عام 1990، ودأبه على تطوير المفهوم، واغنائه عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها.
- وحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن مفهوم التنمية البشرية يتضمن ثلاثة مكونات:

  - تكوين القدرات البشرية، مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
  - استخدام البشر لهذه القدرات في الإنتاج – سلعاً وخدمات– أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية.
  - مستوى الرفاه البشري المحقق، في إطار مفهوم التنمية.

- التنمية الاجتماعية، ويعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد لمستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد (الغرايبة، 2010). ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية، وبحسب الخلفيات النظرية لواضعي التعريف، فالتنمية الاجتماعية لدى بعض المشتغلين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية هي تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي اجتماعي (عبد اللطيف، 2007).
- التنمية الاقتصادية، حيث أصبحت التنمية الاقتصادية مسألَة اجتماعية وسياسية تحتل مكانًا بارزًا في العالم منذ عام 1940 وكذلك غدت التنمية الاقتصادية ومشكلاتها تحتل اليوم الصدارة في الفروع التي يبحُثها الفكر الاقتصادي العالمي، بعد أن كانت تحظى بالاهتمام الضئيل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، ولا يرجع ذلك الاهتمام العالمي إلى اكتشافٍ مفاجئ لمدى انتشار الاقتصادي في العالم، بل يرجع أساسًا إلى تغير المواقف اتجاه وجوده (International Economic Development Council, 2011).
- التنمية البيئية، ويأتي مفهوم التنمية البيئية ليعالج الأخطار المهددة للبيئة من حيث :

  - الأول :استنفاد الموارد الطبيعية التي قد تصل إلى حالة النضوب الكامل، وخاصة في الموارد الطبيعية المعدنية والطاقة.
  - الثاني : العجز عن التخلص السليم من فضلات استغلال الموارد بصفة عامة، والمعادن بصفة خاصة (الحسن، 2010).

ومن هنا فإن التنمية البيئية تتضمن إعلان الحكومات لسياساتها ولتعهداتها والتزاماتها تجاه البيئة . ويجب أن تكون السياسة البيئية أساسًا وركيزة لنظام الإدارة البيئية، وتوفر منظورًا موحدًا فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل الحكومات ككل .فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند صياغة الخطط وتطبيقها من قبل الحكومات (الطائي، 2010) . ويأتي مفهوم التنمية البيئية ليعالج الأخطار المهددة للبيئة من حيث :

- الأول :استنفاد الموارد الطبيعية التي قد تصل إلى حالة النضوب الكامل، وخاصة في الموارد الطبيعية المعدنية والطاقة.
- الثاني : العجز عن التخلص السليم من فضلات استغلال الموارد بصفة عامة، والمعادن بصفة خاصة (الحسن، 2010).

ومن هنا فإن التنمية البيئية تتضمن إعلان الحكومات لسياساتها ولتعهداتها والتزاماتها تجاه البيئة . ويجب أن تكون السياسة البيئية أساسًا وركيزة لنظام الإدارة البيئية، وتوفر منظورًا موحدًا فيما يتعلق بالاهتمامات البيئية من قبل الحكومات ككل .فهي إطار عام يتم من خلاله اعتماد الأهداف والغايات البيئية التي يجب أخذها بنظر الاعتبار عند صياغة الخطط وتطبيقها من قبل الحكومات (الطائي، 2010).

11.1.2. التنمية الاقتصادية:

فيما يلي مجموعةٍ من التعاريف لبعض الكُتاب في الاقتصاد، والتي تناولت موضوع التنمية الاقتصادية؛ إذ يصعب إعطاء تعريفٍ واحد للتنمية الاقتصادية باعتباره موضوعًا ملمًا بمختلف الجوانب، لمحاولة تقديم تعريفٍ شامل للتنمية الاقتصادية.

يعرّف انجهام (2010) التنمية الاقتصادية على أنها عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيراتٍ جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمعٍ ما. ويرى البياتي (2010) عملية التنمية الاقتصادية بأنها نصيب الفرد من الدخل على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ، ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.

كما يرى الدعمة (2009) أنها العملية التي تحدث من خلال تغييرٍ شامل ومتواصل مصحوبٍ بزيادةٍ في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين نوعية الحياة. أما العطار (2005) فيرى التنمية الاقتصادية بأنها سياسّة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي وأنها عمليّة يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترةٍ زمنية طويلة. ويعرّف جهينجان (Jhingan, 2010) التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادًة حقيقية في دخل الفرد لفترةٍ طويلة.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي للتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي تعريف شامل يتضمن التحديث، يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان توازن هذا النمو وتواصله لفترةٍ طويلة من الزمن وانعكاسه على شتى مجالات الحياة السياسية

والاجتماعية والتعليمية والثقافية والصحية؛ من أجل تلبية حاجات الأفراد، وتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من العدالة الاجتماعية.

1.11.1.2. أهداف التنمية الاقتصادية.

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من بلدٍ إلى آخر، ومن فترةٍ إلى أخرى في البلد الواحد؛ نظرًا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية بين الدول المختلفة، ومع ذلك فإن هناك أهدافاً أساسية مشتركة تسعى إليها معظم الدول، والتي تتمثل فيما يلي:

- زيادة الدخل الوطني، فتعتبر زيادة الدخل الوطني من أول أهداف التنمية الاقتصادية على الإطلاق؛ وذلك من خلال إتاحة الفرص للحصول على احتياجات السكان الأساسية من مأكلٍ وملبسٍ وحماية؛ وهذا راجع للدافع الحقيقي للتنمية والمتمثل في الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي (دباغي، 2009).
- رفع مستوى المعيشة، فيعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديًا؛ وذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلةٍ لزيادة الدخل القومي فحسب؛ وإنما هي أيضًا وسيلّة لرفع مستوى المعيشة، ومن هذا فهدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه، في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر (البياتي، 2008).
- تقليل التفاوت في الدخل والثروات، ويُعدّ هدفًا اجتماعيًا للتنمية الاقتصادية؛ فانخفاض مستوى متوسط دخل الفرد من الدخل الوطني، ينتج عنه فوارق كبيرة في الدخل والثروات؛ إذ ستحوز طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على أغلب ثرواته ودخله الوطني، ومثل هذا التفاوت في توزيع الثروات يؤدي إلى إصابة المجتمع بعدة أضرار، كلما كبر ذلك الجزء المعطَّل من رأس مال المجتمع (القريشي، 2007).
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني، فهناك أهداف أخرى تدور حول تعديل تركيب الاقتصاد الوطني، وتغيير طابعه التقليدي؛ ففي الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي .وعلى هذا الجانب، فعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية تخصيص نسبةٍ معتبرة من موارد الدولة للنهوض بالصناعة، سواءً كان ذلك بإنشاء صناعاتٍ جديدة أو بالتوسع في الصناعات القائمة (الشهوان، 2007).

ويرى الباحث أنّ إحداث تغيّر في هيكل الاقتصاد وتغيير الآليات التقليدية التي يتم التعامل بها، هو من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، خاصة إذا ارتبط ذلك بقطاع الصناعة والإنتاج.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2. الدراسات العربية:

دراسة البيلي (1993): بعنوان " واقع البحث التربوي ومعوقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة". هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات وأنواع البحوث والدراسات التربوية التي تمثل واقع البحث التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات البحث التربوي كما يشعر بها الباحثون التربويون في دولة الإمارات. وتكونت عينة الدراسة من جميع الباحثين في الجامعات الإماراتية، وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى تركز تلك البحوث في مجالات معينة كمجال خصائص المتعلم ومشكلاته ومجال الإدارة والإشراف التربوي وطرق التدريس. كما تركزت تلك البحوث في أنواع محددة دون أنواع أخرى. فمن حيث البحوث المبنية على الغرض، زادت البحوث النظرية مقارنة بالبحوث التطبيقية. أما بالنسبة للبحوث المبنية على الطريقة، فقد كانت البحوث الوصفية هي الطابع الغالب مقارنة مع البحوث التجريبية والتاريخية. كما أسفرت نتائج الدراسة عن وجود معوقات حادة للبحث التربوي بدولة الإمارات، كان في مقدمتها كثرة الأعباء الإدارية أو التدريسية للباحثين، وصعوبة الحصول على المراجع والدوريات، وقلة الموارد المالية، وقلة اهتمام أصحاب اتخاذ القرارات بنتائج البحوث، وقلة فرص النشر، وعدم وجود سياسة بحثية، وعدم توفر أدوات قياس مقننة، والافتقار إلى نظم ومصادر المعلومات، وعدم توفر التسهيلات البحثية، وأوصت الدراسة بتوفير الدعم اللازم للباحثين للقيام بأبحاث تجريبية وظيفية.

دراسة طناش (1995): بعنوان "البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، الأهداف والحوافز، والرضا، والمشكلات". هدفت الدراسة إلى تعرف آراء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية حول أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضا عنه. وتكونت عينة الدراسة من (236) عضو من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية خلال الفصل الثاني من العام الجامعي 92/91، وكانت أداتها استبانة تضمنت أسئلة عن موضوعات الدراسة. وبعد تحليل البيانات بينت النتائج أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية هي: توفير الترقية الأكاديمية والتمكن من المعرفة في تخصص معين، وتعزيز المعرفة الإنسانية، على التوالي، كما بينت النتائج أن أهم حوافز البحث العلمي هي: توفير الترقية الأكاديمية، والمتعة الشخصية،

وتحسين المعرفة الإنسانية وتطويرها، وإشباع الرغبة الذاتية على التوالي. وأن أعلى درجات الرضا عن البحث العلمي كانت عن نوعية البحوث ومساعدة الزملاء في القسم أو الكلية، وأكثر المشكلات البحثية هي أن التدريس يأخذ الكثير من الجهد الضروري للبحث وعدم التشجيع للسفر. وبينت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة بين أعضاء هيئة التدريس وذلك وفقاً لجنسهم وكلياتهم ورتبتهم الأكاديمية وطبيعة عملهم وسنوات خبرتهم وبلد تخرجهم.

دراسة كمال وسيد أحمد (1995): بعنوان "مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي: دراسة تحليلية مع التركيز على حالة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر". هدفت الدراسة إلى تعرف المشكلات التي تواجه البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي بعامة وفي دول الخليج العربي بخاصة، حيث تحددت المشكلات في الآتي: نقص الأطر المؤهلة والمتخصصة في حقل البحث التربوي، قلة البحوث المستندة إلى خطط التنمية، قلة الموارد المالية المتاحة والمخصصة للبحث التربوي، تكرار البحوث في عدة أقطار عربية وعدم وجود تنسيق واضح في مؤسسات البحث التربوي داخل القطر الواحد وفيما بين الأقطار العربية، تركز البحث التربوي على مجالات معينة دون غيرها من المجالات المهمة الأخرى. أما المشكلات التي يختص بها مركز البحوث بجامعة قطر فقد حددها الباحثان بـ: عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي، عدم توفر قاعدة بيانات، قلة الكوادر البحثية، ضعف التفاعل بين البحث التربوي والنظام التعليمي، عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث، ضعف التواصل بين المنتجين للبحث والمستهلكين له، عدم فعالية نتائج البحث في الممارسة التربوية.

تم إتباع الخطوات التالية لجمع البيانات وتحليلها: حصر جميع جهات البحث العلمي التي تصدر مجلات أو دوريات علمية، طلب من هذه الجهات بموجب كتب رسمية بالبريد أن تحدد عدد البحوث الواردة إليها للنشر وعدد البحوث التي أجيز نشرها. بلغ عدد البحوث الواردة للمجلة 74 بحثاً منها 45 بحثاً لم يتم نشرها. أما البحوث المنشورة فقد بلغ عددها 29 بحثاً أي بنسبة 37.2% وبالنسبة للبحوث التي نشرت فأكثر من نصفها هي في مجال علم النفس والصحة النفسية بينما تقل كثيراً في مجالات أخرى مثل المناهج وطرق التدريس وتكاد تنعدم في بعض المجالات، ولا شك أن هذا الخلل أو عدم التوازن يعكس عدم وجود سياسة للبحث العلمي يسترشد بها في إجراء البحوث، وانطلاق البحوث من مصلحة ذاتية للباحث، وعزوف بعض الباحثين عن إجراء البحوث في تخصصاتهم.

دراسة بني هاني وحماد (1996): بعنوان "المعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي: دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية". هدف الباحثان من خلال دراستهما حصر معوقات البحث العلمي في أربعة عناوين رئيسة وهي المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية.

وتكونت عينة الدراسة من 207 أعضاء من هيئة التدريس الذين يمثلون عينة عشوائية من أساتذة الجامعات الأردنية الأربع في عمان، واليرموك، والتكنولوجيا في اربد ومؤتة في الكرك. كانت أداة الدراسة استبانة تضمنت بعض التساؤلات عن معوقات البحث العلمي التي تم تصنيفها في أربعة محاور: اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية، واعتمد التحليل على المنهج الإحصائي، الوصفي والاستدلالي. توصلت الدراسة إلى الرتبة الأكاديمية والساعات المخصصة لأغراض البحث والمطالعة وتوفر الأجهزة العلمية المناسبة، لها تأثير إيجابي في عدد الأبحاث العلمية المنجزة في حين أن العبء التدريسي وعدد سنوات الانشغال في الإدارة الجامعية لها آثار سلبية في البحث العلمي.

دراسة (السالم، 1997) : بعنوان "واقع البحث العلمي في الجامعات: دراسة لاتجاهات: أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية". هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية نحو البحث العلمي. وتم استخدام المنهج المسحي لتحقيق ذلك. كما تمت الاستعانة بأسلوب دراسة الخالة نظراً لأن الدراسة اقتصرت على حالة أو مؤسسة واحدة (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) مما يجعل النتائج المتمخضة عن المسح الميداني للدراسة تقتصر على هذه الجامعة دون تعميمها على بقية الجامعات السعودية الأخرى. أجريت الدراسة على (322) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة وكانت أداتها استبانة تضمنت عبارات عن عوائق البحث العلمي، وتم التوصل إلى النتائج التي كان من أهمها: ينتمي أعضاء هيئة التدريس (أفراد العينة) إلى كليات عديدة، يتفاوت المشاركون في عدد سنوات خدماتهم في المجال الأكاديمي، يتفاوت المشاركون في اللغات التي يجيدونها، غالبية المشاركين مرتبطون ببحوث علمية، غالبية المشاركين يرون أن الأعباء التدريسية تشكل سبباً في العزوف عن البحث العلمي، غالبية المشاركين لم يبدوا رضاهم تجاه الخدمات التي تقدمها عمادة البحث العلمي وغالبيتهم يعتقدون أنه يوجد ضعف في التعاون بين أعضاء هيئة التدريس مع عمادة البحث العلمي، كثير من المشاركين يرون أن العجز المالي في ميزانية البحوث يعرقل حركة البحث العلمي، الأكثرية من المشاركين ترى أن الإجراءات الإدارية المعقدة للصرف والإنفاق تعرقل حركة البحث العلمي. في ضوء النتائج قدم الباحث المقترحات التالية: تخفيف النصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس، تيسير إجراءات التفرغ العلمي، تعزيز الخدمات الإرشادية في المكتبات، توسيع قاعدة الاستفادة من البحوث التي أنجزتها الجامعة بدلاً من وضعها على الرفوف.

دراسة سعيد وعبده (2001) : بعنوان "معوقات ومشاكل البحث العلمي الإدارية والبيئية في الجامعات اليمنية من وجهة نظر عضو هيئة التدريس، حالة تطبيقية". هدف الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة معوقات ومشكلات البحث العلمي من وجهة عضو هيئة التدريس باعتباره الطرف الأساسي المعني بأمر البحث العلمي وتبيان أثر كل عامل من العوامل المعيقة والمؤثرة على البحث العلمي

والمناخ البحثي في الجامعات اليمنية، وأيضاً تحديد أكثر المشكلات والمعوقات تأثيراً على البحث العلمي من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي سيتم استخلاصها من الإجابات المباشرة وغير المباشرة للمبحوثين. مجتمع الدراسة هم جميع أعضاء هيئة التدريس اليمنين في جامعة عدن والبالغ عددهم (549) عضواً. أما عينة الدراسة فبلغت (93) عضواً وهم يمثلون العينة التي تم قبول إجاباتها على أداة الدراسة (الاستبانة) الموزعة عليهم. اعتمد الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلا إلى إن معوقات البحث العلمي تتمثل بخصائص البيئة الجامعية وغياب الاهتمام الرسمي الجاد بالبحث العلمي، وعدم تقدير المجتمع للبحث العلمي وأهميته. وعدم تقدير جهود الأساتذة الباحثين. كما اقترحا ترسيخ الأعراف والتقاليد الأكاديمية واحترام وتطبيق النظم واللوائح الأكاديمية والإدارية، وإعادة النظر بالوظيفة الأحادية للجامعات اليمنية (التدريس) التي أدت إلى تهميش الوظيفة الأخرى لها (البحث العلمي)، وتوجيه الدراسات والبحوث المقدمة لاستكمال متطلبات الدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه) نحو مجالات ومواضيع بحثية هامة تتوافق مع حاجات ومتطلبات المجتمع.

دراسة كنعان (2001) : بعنوان"البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق: الأهداف، والمعوقات، وسبل التطوير". هدفت الدراسة إلى تعرف أهداف البحث العلمي ومعوقاته وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (254) عضو هيئة تدريس قائمين على رأس عملهم الفصل الثاني من العام الجامعي 1998–1999 ذكوراً وإناثاً، ومتفرغين تفرغاً كاملاً للعمل في الجامعة، كانت أداة الدراسة استبانة تضمنت أسئلة عن مضامين موضوع الدراسة، وقد طبقت على أفراد العينة وتم استخراج التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية وحسبت الفروق ودلالتها باستخدام كاي تربيع، وتحليل التباين الأحادي (ANOVA). بيّنت نتائج الدراسة أن أهم أهداف البحث العلمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق تتمثل في زيادة التعمق في مجال التخصص، زيادة التحصيل المعرفي والعلمي، الإسهام في إيجاد الحلول للقضايا التي تواجه التطور الاقتصادي والاجتماعي والتربوي، وأن أهم معوقات البحث العلمي: قلة التعاون بين الجامعة والجهات المستفيدة من البحث العلمي، قصور تطبيق خطة مركزية للبحوث العلمية على مستوى الجامعات، نقص عدد الموفدين إلى الدولة المتقدمة في البحث العلمي، عدم كفاية التمويل الذي يصرف لدعم البحوث. ومن نتائج البحث أن أهم سبل تطوير البحث العلمي هي: توفير الدعم المالي اللازم لتمويل إجراءات البحوث، توفير المكافآت المادية مقابل إجراء البحوث، توفير المراجع والمصادر الحديثة المتعددة التقانات. واستناداً إلى نتائج الدراسة اقترح الباحث تعزيز التواصل بين الباحثين ومع الجهات المستفيدة من البحث العلمي، دعم البحث العلمي من أصحاب القرار، إحداث هيئة عليا للبحث العلمي على المستويين القطري والعربي تقوم بتحديد أولويات البحث العلمي في ضوء حاجات المجتمع وبما ينسجم مع أهداف التنمية الشاملة.

دراسة القحطاني (2005): بعنوان "الإنفاق على البحث العلمي". هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تساعد على تنشيط عملية البحث العلمي في الجامعات، والتعرف على مصادر تمويل البحث العلمي في بعض دول العالم، ومعرفة الأسباب التي تسهم في تدني مستوى الإنفاق على البحث العلمي الجامعي، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة من خلال جمع المعلومات وتصنيفها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها. ومن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة: ضآلة حجم الإنفاق المالي على البحث العلمي في الجامعات العربية مقارنة بمثيلاتها في الدول الأوربية وترجع الدراسة سبب ذلك لعدم وجود مخصصات ميزانية مستقلة مشجعة للبحث العلمي. ومن أهم توصياتها: تعزيز الدعم المالي الحكومي وتسهيل الإجراء الإداري في مجال البحث العلمي، وتشجيع القطاع الخاص للإسهام في دعم البحث العلمي.

دراسة ميخائيل (2006) : بعنوان "مشكلات البجث التربوي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية في سورية". هدفت الدراسة إلى تحديد المشكلات التي يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في كليتي التربية بجامعتي دمشق وحلب من خلال عملهم بوصفهم باحثين، وإجراء مقارنة بين الكليتين موضع الدراسة سعياً وراء حصر المشكلات المشتركة بينهما، والخاصة بكل منهما، والكشف عن درجة شدتها (أو حدتها). تألف المجتمع الأصلي للدراسة من مجموعة أعضاء الهيئة التدريسية الحائزين على شهادة الدكتوراة في العلوم التربوية أو النفسية في مختلف التخصصات والقائمين على رأس عملهم عام 2002 في الكليات التربوية الأربع في سورية والتابعة لجامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث. أما عينة الدراسة فقد أخذت من كليتين اثنتين فقط من الكليات التربوية الأربع وهما كليتا التربية في جامعتي دمشق وحلب، حيث يعمل في هاتين الكليتين أكثر من 80% من مجموعة أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الأربع وتكونت هذه العينة من 58 عضواً من أعضاء الهيئة التدريسية (46 منهم في دمشق و12 في حلب) وبواقع 77% من مجموع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليتين المذكورتين البالغ 75 عضواً. وكانت أداة الدراسة استبانة سعى الباحث من خلالها إلى تغطية المشكلات المحتمل أن يواجهها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية السورية من خلال عملهم بوصفهم باحثين. توصل الباحث إلى أن هناك 24 مشكلة ملحة في دمشق و30 مشكلة في حلب بينها 18 مشكلة مشتركة بين الكليتين من أهمها: شح الموارد المالية المخصصة للبحث التربوي، الافتقار إلى أنظمة ولوائح مرنة لتمويل البحث التربوي، ووجود القيود والعراقيل الإدارية، وضعف التعاون مع الجامعات الأخرى.

دراسة ناصر وآخرين (2006): بعنوان "البحث والتطوير التقاني والابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة: الواقع ومتطلبات تطويره". هدف الباحثون دراسة واقع البحث والتطوير في المؤسسات الإنتاجية السورية من خلال مسح ميداني لعينة مؤلفة من (29) شركة متنوعة من حيث النشاط والمستوى والحجم موزعة بين القطاعين العام والخاص. وكانت أداة الدراسة استبيان. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: إن نصيب الفرد من الإنتاج الصناعي متواضع جداً مقارنة مع مثيله في الدول الصناعية المتطورة، ضعف الأطر العلمية، عدم تخصيص ميزانية للتطوير إلا في حالات قليلة، غياب شبه كامل لعمليات البحث والتطوير في الصناعة السورية، بقاء القطاع الخاص الصناعي خاملاً نسبياً. من أهم مقترحات الدراسة: إحداث هيئات لتأهيل المؤسسات الصناعية لتطبيق أنظمة إدارة الجودة، الحد من الدعم الحكومي للصناعات الخاسرة والبدء بعمليات الخصخصة.

دراسة بشور وجبرة (2006) : بعنوان "مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني ومؤشرات الأداء". حلّلت الدراسة بطريقة علمية الواقع الراهن لمخرجات البحث العلمي ومؤشرات أداء المؤسسات البحثية وأداء الباحثين في إطار المفهوم الشامل لاحتياجات التنمية وتوصلت إلى النتائج الآتية: البحث العلمي في واقعه الحالي غير مرتبط بعملية التنمية المجتمعية الشاملة، وإن أية محاولة لتحليل الواقع الراهن لمخرجات البحث العلمي تصطدم بغياب الإحصائيات والأرقام بشكلها الدقيق ومرجعيتها المعول عليها مما يجعل استخدامها وتأويلها عسيراً جداً. وقدمت عدة مقترحات منها: العمل على خلق قاعدة بيانات شاملة ودقيقة للباحثين، الانفاق الوطني على البحث والتطوير.

دراسة الصفدي وآخرين (2006) : بعنوان "فعالية المنظومة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار". هدف البحث إلى دراسة منظومة البحث والتطوير والابتكار المقترحة في القطر العربي السوري من حيث تعريفها وتركيبها وآليات عملها وتقويمها وتفاعلها مع بقية منظومات القطر، من أجل خلق البيئة المناسبة لتفعيل البحث والتطوير وتنسيق الجهود المنبذولة في هذا المجال، وإعطائه الدور الفعال في حركة التنمية الاجتماعية والإنتاجية والاقتصادية السريعة في القطر. تم التوصل إلى نتيجة مفادها عدم تحقيق الواقع الحالي للبحث والتطوير مفهوم المنظومة بسبب ضعف في المكونات والعلاقات، وغياب سياسات واضحة ومعلنة. ويقترح الباحثون ضرورة تشكيل وزارة للبحث العلمي في القطر.

دراسة سكر وكولو (2006) : بعنوان" قضايا التمويل والإنفاق في البحث العلمي والتطوير ومؤسساته ومتطلبات ابتكار مصادر تمويل جديدة". تناول الباحثان إظهار بعض المؤشرات التي تظهر بأن إنفاق القطاع الخاص على البحث العلمي في الدول المتقدمة يقارب ضعف ما ينفقه القطاع القطاع العام، في حين أن الوضع في الدول العربية معكوس ومساهمة القطاع الخاص لا تتجاوز 0.05 على الرغم

من ضآلة الإنفاق 2% من الناتج الإجمالي المحلي لعام 2000. ويقترح الباحثان تحقيق قفزة نوعية في جودة المنتج السوري وفي سعره مقارنة بمثيلاته في الأسواق العالمية، ويوضح الباحثان أن التمويل لا يمكن أن يستمر إذا لم يعوض بإيرادات متأتية من استثمار نتائج البحث العلمي والتطوير.

دراسة العوا وعنبر (2006): بعنوان "البنى التحتية العلمية والتقانية وتقانة المعلومات وشبكاتها". تناولت الدراسة وصف البنى الأساسية التقانية في سوريا استناداً إلى دراسة مسحية ميدانية أداتها استبانة وعينة وزعتها على الجهات ذات الصلة بهذه البنى. وقارنت نتائج الدراسة بالبيانات الإحصائية الرسمية المنشورة عن هذا الموضوع ووجدت فروقاً بينها. استنتج الباحثان أن البحث العلمي وتطوره مرهون بعدة عوامل، وأن تقانات المعلومات والاتصالات واحدة من أهم متطلبات تطوير البيئة المناسبة للبحث العلمي، واقترحا وضع الأسس التشريعية والمالية والإدارية التي تسمح بتوفر البنى الأساسية والارتقاء بمستوى أداء البنى المعلوماتية، إيجاد محفزات لدى الصناعات التي تساهم في تمويل البحوث العلمية.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2008): بعنوان " دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني " هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع البحث والتطوير في فلسطين، وتحديد الصعوبات التي تعترض الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، ولإنجاز أهداف الدراسة تم إعداد استبانتين للتعرف على آراء وتوجهات كل من مزودي البحث والجهات المستفيدة من المنتجات البحثية، وشملت عينة المزودين مؤسسات بحثية متخصصة، ومراكز بحثية تابعة للجامعات الفلسطينية، أما عينة المستخدمين فقد شملت مؤسسات خاصة من جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن القطاع الخاص قد استفاد من البحث والتطوير في تحسين جودة المنتجات الحالية، واستحداث منتجات وأصناف جديدة، وتقليل التكلفة، وتطوير الموارد البشرية، أما العوائق التي اعترضت استفادة القطاع الخاص من نتائج البحث والتطوير فتمثلت في عدم مواءمة نتائج الأبحاث المعدة لاحتياجات القطاع الخاص ومتطلباته، وعدم قدرة المؤسسات البحثية في نشر الأبحاث والدراسات وتوزيعها.

دراسة العريني والعتيبي (2010) : بعنوان " واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها في كليات المعلمين بالجامعات السعودية". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها، وعلى الإمكانات المستقبلية، وأهم المعوقات التي تواجه هذه المراكز بكليات المعلمين في الجامعات السعودية. وقد قام الباحثان بتصميم استبانه اشتملت على البيانات الأولية، إضافة إلى أربعة محاور رئيسة (الواقع، والمجالات، والمعوقات، والمقترحات)، وتم توزيع أداة الدراسة على (143)

مسؤولا من مسؤولي مراكز البحوث (العمداء، الوكلاء، مديري المراكز، أعضاء مجالس الإدارة لمراكز البحوث) في الفصل الدراسي الثاني من العام 2007/2006. وقد أظهرت النتائج أن الخدمات التي تقدمها وتقوم بها مراكز البحوث في كليات المعلمين ضعيفة في عمومها، أما الإمكانات المستقبلية لمراكز البحوث في كليات المعلمين فيرى أفراد الدراسة أن هناك إمكانات عالية في ظل الموارد المتاحة، وقد كان من أبرز المعوقات التي تواجه هذه المراكز "غياب الحوافز المادية والمعنوية المقدمة للباحثين*وقلة المخصصات المالية للبحث التربوي""وضعف الاتصال بين مراكز البحث التربوي في كليات المعلمين". كما وافق أفراد الدراسة بدرجة عالية على المقترحات التي قدمت لتفعيل مراكز البحوث في كليات المعلمين. ولمعرفة دلالة الفرق بين آراء أفراد الدراسة نحو (الواقع، المجالات، والمعوقات، والمقترحات) تبعا لمتغيرات (الوظيفة، والرتبة العلمية، والقسم الأكاديمي، وسنوات الخبرة، والجنسية) فقد تبين أنه لا توجد فروق بين متوسطات آراء أفراد الدراسة باختلاف متغيرات (الوظيفة، والرتبة العلمية، والقسم الأكاديمي) أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة، فيتضح وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة حول الإمكانات المستقبلية لمراكز البحوث لصالح الفئة الأكثر خبرة. كما أتضح بعد عمل المقارنات بين متوسط إجابات أفراد الدراسة تبعا للجنسية أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين استجابات أفراد الدراسة حول واقع مراكز البحوث لصالح غير السعوديين.

دراسة مناعي (2011) :بعنوان " دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين بها ". هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، من خلال تصميم أداة الدراسة، وهي استبانة لتحديد دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين مكونة من (28) فقرة تم التأكد من صدقها وثباتها، تم وزعت على أفراد عينة الدراسة المكونة من (167) قائداً أكاديمياً، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة التقدير لدور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين كانت عالية، وأظهرت النتائج كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالي سياسات البحث العلمي والإجراءات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح القادة الأكاديميين من الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية على كل مجال من مجالات الأداة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

2.2.2. الدراسات الأجنبية:

دراسة جريه (Gray, 1991) وهي دراسة طبقت على عينة مكونة من 23302 منهم 1785 رئيس قسم، و 522 عميد كلية، و 223 وكيل جامعة، و 20772 عضو هيئة تدريس من مختلف الرتب العلمية والأقسام الأكاديمية في 47 جامعة من جامعات البحث العلمي في الولايات المتحدة، وذلك للتعرف على وجهات نظر هم نحو التوازن في أنظمة الترقيات بين البحث العلمي والتدريس. وتوصلت الدراسة إلى أن 68 % من أعضاء هيئة التدريس يرون أن جامعاتهم تفضل البحث العلمي على التدريس عند اتخاذ قرارات الترقية والتثبيت الوظيفي، وأن 61 % من رؤساء الأقسام وعمداء الكليات ووكلاء الجامعات يرون أن جامعاتهم تكافئ إنتاجية أعضاء هيئة التدريس العلمية أكثر مما تكافئ فعاليتهم في التدريس، وجميع الجامعات التي طبقت في هذه الدراسة تعاني من مشكلة عدم التوازن في أنظمة الترقيات نظرا لأنها تعطي للإنتاجية العلمية أهمية أكثر ووزنا أكبر من النشاط التدريسي، وأن معظم أفراد المجموعتين يرون أن على جامعاتهم إعادة النظر في أنظمة الترقيات بحيث يكون هناك نوع من التوازن بين البحث العلمي والتدريس.

دراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 1997) وهي دراسة ميدانية طبقت على 155 رئيس قسم وعميد كلية و 232 عضو هيئة تدريس في 6 جامعات في ولاية تنسي الأمريكية، وذلك للتعرف إلى اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس، من حيث طبيعة العلاقة بينهما ومكافأة كل منهما، ومن أهم النتائج التي أوضحتها الدراسة :عدم وجود فروق بين اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس، نحو البحث العلمي، وأن اتجاهات رؤساء الأقسام وعمداء الكليات نحو التدريس، أقل إيجابية من اتجاهات أعضاء هيئة التدريس، واتفاق المجموعتين على أن أنظمة الترقيات المكافآت تعطي للإنتاجية العلمية، وزنا أكبر من الوزن المعطى للتدريس، ويرى رؤساء الأقسام وعمداء الكليات أن البحث العلمي والتدريس يكمل كل منهما الآخر، وأن النشاط البحثي لا يتعارض مع النشاط التدريسي، وأن أعضاء هيئة التدريس لابد أن يكونوا باحثين متميزين، ومدرسين فعالين في آن واحد، ويرى أعضاء هيئة التدريس أنهم لا يكافئون على أدائهم ونشاطهم التدريسي، وأنه ليس كل باحث متميز هو بالضرورة مدرس مبدع، وأن البحث العلمي بما له من متطلبات والتزامات قد يتعارض مع متطلبات التدريس والتزاماته، وأنه يصعب على عضو هيئة التدريس أن يكون باحثا متميزا ومدرسا فعالا مبدعا في الوقت نفسه.

3.2.2. تعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

- يُلاحظ من الدراسات السابقة أنها تناولت محاور عدة في البحث العلمي، فدراسات البيلي (1993)، وطناش (1995)، وكمال وسيد أحمد (1995)، وبني هاني وحماد (1996)،

وسعيد وعبده (2001)، وكنعان (2001)، وميخائيل (2006)، ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2008) بحثت في معوقات البحث العلمي ومشكلاته وتحدياته.

- بينما فحصت دراستا القحطاني (2005)، وسكر وكولو (2006) أساليب تمويل البحث العلمي والإنفاق عليه.
- وذهبت دراسات السالم (1997)، و تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 1997)إلى تعرف الى اتجاهات الأكاديميين في الجامعات نحو البحث العلمي. واهتمت دراسات ناصر وآخرين (2006)، وبشور وجبرة (2006)، والعريني والعتيبي (2010) بمتطلبات تطوير البحث العلمي وآفاقها المستقبلية ومخرجاته.
- وبحثت دراسة مناعي (2011) دور الجامعات في البحث العلمي. وركزت دراستا الصفدي وآخرين (2006) على دور البحث العلمي وفعاليته في التطوير.

وبناء على ما أوردته الدراسات السابقة، فإنها تتشابه مع الدراسة الحالية في عدد من الاهتمامات، هي:

- معوقات البحث العلمي في الجامعات ومشكلاته.
- تمويل البحث العلمي والإنفاق عليه.
- التخطيط للبحث العلمي وتنظيمه.
- دور البحث العلمي في تطوير عدد من القضايا التنموية.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة مجالات، تمثلت في :

- تعرف محاور الإطار النظري للدراسة.
- بناء أداة الدراسة، والمجالات التي تتضمنها أداة الدراسة.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في :

- تركيز الدراسة الحالية على التنمية الاقتصادية، باعتبارها هدف البحث العلمي، وعلاقته بالحالة الفلسطينية.
- فحص علاقة البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية من وجهتي نظر مختلفتين هما المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل.

- اختيار متغيرات ذات صلة بالمراكز البحثية الجامعية وهي مراكز تنشأها الجامعات بهدف الانفتاح على المجتمع المحلي وتحقيق متطلباته، مثل متغيرات الجامعة وعدد الأبحاث التي تنتجها المراكز سنوياً ونوع تلك الأبحاث، بالإضافة إلى اختيار متغيرات ذات صلة بمؤسسات سوق العمل مثل عدد العاملين في المؤسسة، وتبعيتها، ووجود قسم للبحث والتطوير بها، وتاريخ إنشاء المؤسسة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

من أجل تحقيق هدف الدراسة، وهو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات الديموغرافية، ويتضمّن هذا الفصل وصفا لمنهج الدراسة ومجتمعها وعينتها كما يعطي وصفا مفصلا لأداة الدراسة وصدقها وثباتها وكذلك إجراءات الدراسة والمعالجة الإحصائية التي استخدمها الباحث في استخلاص نتائج الدراسة وتحليلها.

1.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، منهجاً لهذه الدراسة، والذي يعرّف بأنه المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها ويعبر عنها تعبيرا كميا وكيفيا بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم علاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير الواقع المدروس.

2.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديري المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية، وقد بلغ عدد المراكز البحثية (87)، ويبين الملحق (1) عدد المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، كما شمل مجتمع الدراسة أيضاً جميع المديرين في المؤسسات ذات العلاقة بالبحث العلمي وتطبيقاته ونتائجه، وتمثلت هذه المؤسسات في الشركات المساهمة العامة والوزارات باعتبارها تمثل سوق العمل،

وقد بلغ عدد الشركات المساهمة العامة (46) شركة، وبلغ عدد الوزارات (21) وزارة، ويبين الملحقان (2)، (3) توزيعاً للشركات المساهمة العامة، والوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية.

3.3 عينة الدراسة

للحصول على عينة ممثلة، فقد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى قسمين، أحدهما مديري المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية، والآخر مديري الدوائر والأقسام ذات الصلة بالبحث العلمي في الشركات والوزارات، وتم اعتماد عينة عشوائية من مجتمع مديري المراكز البحثية، وحجمها (45) مديراً تم اسرداد الاستباناتهم من أصل (87) مبحوث وزعت عليهم الاستبانة، وكما تم اعتماد عينة عشوائية من مجتمع مديري الدوائر والأقسام في الشركات والوزارات، وبلغ حجمها (64) من أصل (67) مبحوث وزعت عليهم الاستبانة ، وتبين الجداول (1.3-8.3) توزيع عينتي الدراسة تبعاً لمتغيراتهما التصنيفية.

1.3.3. عينة المراكز البحثية في الجامعات:

1.1.3.3. متغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي:

جدول 1.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية %
جامعة القدس	7	15.6
جامعة النجاح الوطنية	14	31.1
جامعة بيت لحم	3	6.7
جامعة الخليل	3	6.7
جامعة بوليتكنك فلسطين	4	8.9
جامعة القدس المفتوحة	4	8.9
جامعة فلسطين التقنية	4	8.9
الجامعة العربية الأمريكية	3	6.7
جامعة بيرزيت	3	6.7
المجموع	**45**	**100.0**

يشير الجدول (1.3) أن النسبة الأكبر من المراكز البحثية المستجيبة هي من جامعة النجاح الوطنية، إذ بلغت النسبة المئوية (31.1)، تلتها جامعة القدس وبنسبة مئوية (15.6)، وتساوت نسبة استجابة

المراكز البحثية في جامعات بوليتكنك فلسطين، والقدس المفتوحة، وفلسطين التقنية، إذ بلغت النسبة المئوية لها (8.9)، كما تساوت نسبة استجابة المراكز البحثية في جامعات بيت لحم، والخليل، والعربية الأمريكية، وبيرزيت، وكانت (6.7).

جدول 2.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز

مجال الأبحاث العلمية	التكرار	النسبة المئوية %
علوم تطبيقية	26	57.8
علوم إدارية واقتصادية	5	11.1
علوم اجتماعية وإنسانية	11	24.4
علوم بحتة	3	6.7
المجموع	**45**	**100.0**

يشير الجدول (2.3) أن مجال العلوم التطبيقية قد حصل على النسبة الأكبر من الأبحاث العلمية، إذ بلغت النسبة المئوية له (57.8)، تلاه مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وبنسبة مئوية (24.4)، فيما حقق مجال العلوم الإدارية والاقتصادية نسبة مئوية بلغت (11.1)، وحلّ مجال العلوم البحتة في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (6.7).

جدول 3.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً

عدد الأبحاث المنجزة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 3	21	46.7
3-6	19	42.2
أكثر من 6	5	11.1
المجموع	**45**	**100.0**

يشير الجدول (3.3) أن عدد الأبحاث المنجزة والتي أقل من (3) قد حققت بنسبة مئوية بلغت (46.7)، تلاه عدد الأبحاث المنجزة (3-6)، وبنسبة مئوية (42.2)، وجاء عدد الأبحاث المنجزة (أكثر من 6) في المرتبة الأخيرةً وبنسبة مئوية بلغت (11.1)، وهذا التكرارات تدلل على انخفاض الأبحاث المنجزة من قبل المراكز البحثية الجامعية.

2.3.3. عينة الدوائر والمؤسسات:

1.2.3.3. متغير تبعية مؤسسة سوق العمل:

جدول 4.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل

تبعية مؤسسة سوق العمل	التكرار	النسبة المئوية %
وزارة	27	42.2
شركة مساهمة عامة	37	57.8
المجموع	**64**	**100.0**

يشير الجدول (4.3) أن أغلب المستجيبين يتبعون شركات مساهمة عامة، إذ بلغت النسبة المئوية للشركات المساهمة العامة (57.8)، فيما بلغت النسبة المئوية للوزارات (42.2).

2.2.3.3. متغير عدد العاملين في المؤسسة:

جدول 5.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد العاملين في المؤسسة

عدد العاملين في المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 50 موظف	23	35.9
من 50 إلى 100 موظف	5	7.80
من 101 إلى 300 موظف	17	26.6
أكثر من 300 موظف	19	29.7
المجموع	**64**	**100.0**

يتضح من الجدول (5.3) أن النسبة الأكبر من المؤسسات يعمل بها أقل من 50 موظف، إذ بلغت نسبتهم المئوية (35.9)، تليها المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 300 موظف، وبنسبة مئوية (29.7)، ثم المؤسسات التي يعمل بها ما بين 101 موظفاً إلى 300 موظف ونسبتهم المئوية (26.6)، وحصلت المؤسسات التي يعمل بها من 50 إلى 100 موظف على النسبة الأقل وهي (7.80). وهذ يدل على صغر حجم الشريحة من 50 إلى 100 بالنسبة الى باقي الشرائح.

3.2.3.3. متغير توفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة:

جدول 6.3 : وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة

توفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	33	51.6
لا	31	48.4
المجموع	**64**	**100.0**

يتضح من الجدول (6.3) أن هناك مساواة تقريباً في توفر أقسام للبحث والتطوير في المؤسسات وعدمه، إذ حصل كلاهما على نسبة اقتربت من (50.0).

4.2.3.3. متغير طبيعة العمل:

جدول 7.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير طبيعة العمل

طبيعة العمل	التكرار	النسبة المئوية %
إنتاج سلع	11	17.2
إنتاج خدمات	53	82.8
المجموع	**64**	**100.0**

يتضح من الجدول (7.3) أن العدد الأكبر من المؤسسات تعمل في مجال إنتاج الخدمات، وقد بلغت نسبتها المئوية (82.8)، بينما حصلت المؤسسات التي تعمل في مجال إنتاج السلع على نسبة مئوية (17.2).

5.2.3.3. متغير تاريخ إنشاء المؤسسة:

يتضح من الجدول (8.3) أن العدد الأكبر من المؤسسات أُنشأ بعد عام 1994، وقد بلغت نسبتها المئوية (71.9)، بينما حصلت المؤسسات التي أُنشأت قبل عام 1994 على نسبة مئوية (28.1). وهذا يدل على ان دخول السلطة الفلسطينية أثر على النشاط الاقتصادي.

جدول 8.3: وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة

تاريخ إنشاء المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية %
قبل عام 1994	18	28.1
بعد عام 1994	46	71.9
المجموع	**64**	**100.0**

4.3 أداة الدراسة

استخدم الباحث في هذه الدراسة الاستبانة، لأجل تحقيق أهدافها المتمثلة في تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، وفيما يلي وصف لأداة الدراسة.

1.4.3. الاستبانة:

قام الباحث بتصميم استبانتين، بعد الإطلاع على عدد من الأدوات التي استخدمتها دراسات وأبحاث سابقة مثل دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2008) والمعنونة " دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني" ودراسة العريني والعتيبي (2010) بعنوان " واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها في كليات المعلمين بالجامعات السعودية".

وقد وُجهت الاستبانة الأولى للمراكز البحثية الجامعية، ووُجهت الأخرى لمؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، وقد تكونت الاستبانة الأولى في صورتها النهائية من جزأين: الأول تضمن بيانات أولية عن المراكز البحث الجامعية من حيث الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي، ومجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، وعدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز البحثي سنوياً، أما الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، إذ بلغ عدد هذه الفقرات (73) فقرة، وزعت على سبعة مجالات رئيسة والجدول (9.3) يوضح ذلك:

جدول 9.3: توزيع فقرات الاستبانة الأولى على المجالات الرئيسة لها

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	المجال الأول: أهداف البحث العلمي الجامعي	7
2	المجال الثاني: تخطيط البحث العلمي	7
3	المجال الثالث: دوافع البحث العلمي	7
4	المجال الرابع: دعم البحث العلمي	9
5	المجال الخامس: معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	13
6	المجال السادس: الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	10
7	المجال السابع: ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	20
مجموع فقرات الاستبانة الأولى		73

وأما الاستبانة الثانية، فتكونت في صورتها النهائية من جزأين : يتضمن الأول بيانات أولية عن مؤسسة سوق العمل من حيث تبعية مؤسسة سوق العمل، وعدد العاملين فيها، وتوفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة، وطبيعة العمل، وتاريخ إنشاء المؤسسة. أما الجزء الثاني فقد تكون من الفقرات التي تقيس دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، إذ بلغ عدد هذه الفقرات (53) فقرة، وزعت على خمسة مجالات رئيسة. والجدول (10.3) يوضح ذلك:

جدول 10.3: توزيع فقرات الاستبانة الثانية على المجالات الرئيسة لها

الرقم	المجال	عدد الفقرات
1	المجال الأول: الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل	10
2	المجال الثاني: مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	7
3	المجال الثالث: أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	10
4	المجال الرابع: الرضا عن البحث العلمي الجامعي	6
5	المجال الخامس: معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	20
مجموع فقرات الاستبانة الثانية		53

هذا وقد تم تصميم كلا الاستبانتين على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يلي:

- درجة استجابة كبيرة جداً : خمس درجات

- درجة استجابة كبيرة : أربع درجات
- درجة استجابة متوسطة : ثلاث درجات
- درجة استجابة منخفضة: درجتين
- درجة استجابة منخفضة جداً : درجة واحدة

2.4.3. صدق الاستبانة:

أُستخدم صدق المحكمين أو ما يعرف بالصدق المنطقي وذلك بعرض الاستبانة على (7) محكمين من ذوى الاختصاص (ملحق (4) بين قائمة بأسماء المحكمين) بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجلها وسلامة صياغة الفقرات، وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه.

3.4.3. ثبات الاستبانة:

تم احتساب الثبات الداخلي للاستبانتين ومجالاتهما، باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) (Cronbach Alpha). والجدول (11.3) يبين معاملات الثبات الداخلي بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الاستبانتين ودرجتيهما الكلية.

جدول 11.3-أ: معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الاستبانتين وعلى الدرجة الكلية لكلاً منهما

المجال	قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
المجال الأول: أهداف البحث العلمي الجامعي	0.87
المجال الثاني: تخطيط البحث العلمي	0.83
المجال الثالث: دوافع البحث العلمي	0.76
المجال الرابع: دعم البحث العلمي	0.82
المجال الخامس: معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	0.89
المجال السادس: الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	0.93

جدول 11.3-ب: معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الاستبانتين وعلى الدرجة الكلية لكلاً منهما

المجال	قيمة معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا
الدرجة الكلية للاستبانة الأولى	0.84
المجال الأول: الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل	0.80
المجال الثاني: مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	0.70
المجال الثالث: أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	0.87
المجال الرابع: الرضا عن البحث العلمي الجامعي	0.90
المجال الخامس: معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	0.93
الدرجة الكلية للاستبانة الثانية	0.88

يتضح من الجدول (11.3) أن معاملات الثبات لمجالات كلا الاستبانتين بطريقة كرونباخ ألفا تراوحت بين (0.70−0.93)، وتعكس مدى اتساق فقرات الاستبانة مما يُمكّنها من قياس وفحص الأسئلة التي ذهبت إليها الدراسة.

5.3 تصميم الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة والتابعة التالية:

1.5.3. المتغيرات التابعة :

وتمثلت في جميع الفقرات التي تقيس استجابات المبحوثين في دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية.

2.5.3. المتغيرات المستقلة:

المتغيرات المستقلة المتعلقة بمراكز البحوث الجامعية:

- الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي وله تسعة مستويات: (جامعة القدس، جامعة النجاح الوطنية، جامعة بيت لحم، جامعة الخليل، جامعة بوليتكنك فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، جامعة فلسطين التقنية، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة بيرزيت)

- مجال الأبحاث العلمية وله أربعة مستويات: (علوم تطبيقية، علوم إدارية واقتصادية، علوم اجتماعية وإنسانية، علوم بحتة)
- عدد الأبحاث المنجزة وله ثلاثة مستويات : (أقل من 3، 3–6، أكثر من 6)

المتغيرات المستقلة المتعلقة بالدوائر والمؤسسات:

- تبعية مؤسسة سوق العمل وله مستويان (وزارة، شركة مساهمة عامة)
- عدد العاملين في المؤسسة وله أربعة مستويات: (أقل من 50 موظف، من 50 إلى 100 موظف، من 101 إلى 300 موظف، أكثر من 300 موظف)
- توفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة وله مستويان: (نعم، لا)
- متغير طبيعة العمل وله مستويان : (إنتاج سلع، إنتاج خدمات)
- تاريخ إنشاء المؤسسة وله مستويان : (قبل عام 1994، بعد عام 1994)

6.3 خطوات تطبيق الدراسة

تم اتباع الخطوات الاتية:

- التأكد من صدق وثبات أدوات الدراسة.
- أخذ الإذن الخطي بتوزيع الأداة.
- تمّ تطبيق الاستبانة على أفراد عينة الدراسة، وقبل بدء المبحوثين بتعبئة الاستبانة طلب منهم أن يسجلوا المعلومات العامة في القسم الأول من كل استبانة، وحُدّد في الاستبانة هدف الدراسة، وكيفية الإجابة عن فقراتها ومن ثم أتيحت الفرصة للإجابة عن الفقرات.
- تم فرز الاستبيانات المستوفية لشروط الاستجابة والصالحة للتحليل، والبالغ عددها (109) استبانه.
- بعد أن تمت توزيع الاستبانة على المبحوثين واستعادتها، تمّ تفريغ استجابات المبحوثين تمهيدا لمعالجتها وتحليلها باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)
- بعد استخلاص النتائج، وتحليلها، تمّ وضع التوصيات المناسبة.

7.3 المعالجات الإحصائية

بعد أن تم جمع البيانات تم إدخالها في الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، والتكرارات.
- فحص ثبات الاستبانة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.
- اختبار "ت" للعينات المستقلة (Independent Samples T-Test) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات ذات مستويين وهي تبعية مؤسسة سوق العمل، وتوفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة، وطبيعة العمل، تاريخ إنشاء المؤسسة.
- تحليل التباين الأحادي (One-Way Analysis of Variance) لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات ذات ثلاثة مستويات وهي الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي، ومجال الأبحاث العلمية، وعدد الأبحاث المنجزة، وعدد العاملين في المؤسسة.
- اختبار شيفيه للمقارنة البعدية Scheffe Post Hoc Test.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي، ومجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، وعدد الأبحاث المنجزة سنوياً من المركز وذلك بالنسبة للمراكز البحثية الجامعية، وتحديد أثر متغيرات تبعية مؤسسة سوق العمل، وعدد العاملين في المؤسسة، وتوفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة، وطبيعة العمل، وتاريخ إنشاء المؤسسة، وذلك بالنسبة لمؤسسات سوق العمل. وبعد عملية جمع البيانات عولجت إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1.1.4. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال أهداف البحث العلمي الجامعي؟

- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال تخطيط البحث العلمي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال دوافع البحث العلمي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال دعم البحث العلمي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية؟

من أجل الإجابة عن السؤال الأول للدراسة، والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وتقدير الدور، والجداول (2.4، 3.4، 4.4، 5.4، 6.4، 7.4، 8.4، 9.4، 10.4، 11.4، 12.4، 13.4، 14.4، 15.4) تبيّن ذلك، ولتقدير دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، فقد استخدم الباحث المعيار التالي:

جدول 1.4: معيار تقدير دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية.

النسبة المئوية	تقدير الواقع
أقل من 50%	منخفض جداً
من 50-59.9 %	منخفض
من 60-69.9 %	متوسط
من70-79.9%	مرتفع
80% فأكثر	مرتفع جداُ

1.1.1.4. مجال أهداف البحث العلمي الجامعي:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز

البحثية الجامعية في مجال أهداف البحث العلمي الجامعي؟ ويشير الجدول (2.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال أهداف البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	1	وضوح أهداف البحث العلمي لدى الباحثين	4.18	0.72	83.6	مرتفع جداً
2	2	ارتباط أهداف البحث العلمي بمشكلات المجتمع	3.78	0.88	75.6	مرتفع
3	3	التركيز على البُعد التنموي في أهداف البحث العلمي	3.73	0.99	74.6	مرتفع
4	4	ممارسة البحث العلمي للتمكن من المعرفة في مجال معين	3.62	0.94	72.4	مرتفع
5	5	استخدام البحث العلمي لتعزيز المعرفة الإنسانية	3.58	0.94	71.6	مرتفع
6	6	تصميم الأبحاث العلمية وفق متطلبات حاجة الميدان	3.53	0.97	70.6	مرتفع
7	7	إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها القطاع الخاص	3.04	1.02	60.8	متوسط
الدرجة الكلية لمجال أهداف البحث العلمي الجامعي			3.64	**0.69**	**72.8**	**مرتفع**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من الجدول (2.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال أهداف البحث العلمي الجامعي، كان مرتفعاً جداً في الفقرة (1) حيث بلغت النسبة لاستجابات المبحوثين عليها (83.6)، وكان مرتفعاً على الفقرات (2، 3، 4، 5، 6)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (75.6، 74.6، 72.4، 71.6، 70.6) على التوالي، بينما كان متوسطاً على الفقرة (7) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (60.8). أما الدرجة الكلية لمجال أهداف البحث العلمي الجامعي، فقد كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (72.8). ويمكن تفسير هذه الدرجة المرتفعة لدور البحث العلمي إلى تقديم الباحثين أهدافاً لبحوثهم عند إجرائها، فيكونوا أصحاب الأهداف وهم أكثر علماً بها وبمجالاتها، كما أن المراكز البحثية لها أهداف معلنة، وهي التي توجه عمل تلك المراكز البحثية، وقد يكون عدم اعتبار المشكلات

التي يواجهها القطاع الخاص هدفاً من أهداف البحث العلمي الجامعي سبباً في وجود فجوة بين مراكز الأبحاث الجامعية، والمؤسسات الخاصة، وهذا يستدعي إيلاء أهمية لهذا الجانب في الأبحاث الجامعية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كنعان (2001) في أن أهداف البحث العلمي تكمن في زيادة التعمق في التخصص، وزيادة التحصيل المعرفي، والإسهام في إيجاد الحلول.

2.1.1.4. مجال تخطيط البحث العلمي:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال تخطيط البحث العلمي؟ ويشير جدول (3.4) إلى نتائج إجابة السؤال.

جدول 3.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال تخطيط البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	3	توجد إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجامعة التي تعمل بها	3.53	1.06	70.6	مرتفع
2	4	يرتبط تخطيط البحث العلمي في الجامعة بالتطور العلمي	3.49	1.06	69.8	متوسط
3	1	توجد جهات تعمل على تنظيم شؤون البحث الع	3.29	1.10	65.8	متوسط
4	2	تتوافر جهات تعمل على تشجيع البحث العلمي	3.16	1.04	63.2	متوسط
5	6	يتسم التخطيط للبحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي بالمركزية	2.98	0.97	59.6	منخفض
6	5	يرتبط تخطيط البحث العلمي في الجامعة بخطط الحكومة الفلسطينية	2.64	0.96	52.8	منخفض
7	7	تنشأ لجان بحث علمي متخصصة، وفق التعاقدات مع القطاع الخاص	2.56	0.87	51.2	منخفض
الدرجة الكلية لمجال تخطيط البحث العلمي			**3.09**	**0.71**	**61.8**	**متوسط**

* أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (3.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال تخطيط البحث العلمي، كان مرتفعاً في الفقرة (3) حيث بلغت النسبة لاستجابات المبحوثين عليها

(70.6)، وكان متوسطاً على الفقرات(1، 2، 4)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (69.8، 65.8، 63.2) على التوالي، بينما كان منخفضاً على الفقرات (6، 5، 7) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (59.6، 52.8، 51.2) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال تخطيط البحث العلمي، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (61.8). ويعزو الباحث الدرجة المنخفضة لتخطيط البحث العلمي في فقرات مركزية التخطيط وفقرة ارتباطه بخطط الحكومة الفلسطينية و فقرة وجود لجان بحث علمي متخصصة، إلى عدم وجود تنسيق كافٍ بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص والحكومة الفلسطينية ، مما يساهم في انخفاض تخطيط البحث العلمي، ولهذا يَجدر العمل مستقبلاً على تشكيل لجان بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل والحكومة الفلسطينية أثناء التخطيط للبحوث الجامعية. ويعزو الباحث الدرجة المتوسطة لمجال تخطيط البحث العلمي الى عدم تتوافر جهات تعمل على تشجيع البحث العلمي.

3.1.1.4. مجال دوافع البحث العلمي:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال دوافع البحث العلمي؟ ويشير الجدول (4.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 4.4–أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال دوافع البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
4	1	المبادرة الذاتية للباحثين	4.33	0.95	86.6	مرتفع جداً
7	2	تحسين السمعة الشخصية للباحثين	4.24	0.77	84.4	مرتفع جداً
5	5	توفير الفرص للترقية	4.18	0.81	83.6	مرتفع جداً
6	4	توفير فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية	4.04	0.80	80.8	مرتفع جداً

جدول 4.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال دوافع البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
2	3	تحسين السمعة الأكاديمية للمؤسسة	3.78	1.06	75.6	مرتفع
3	7	تطبيق نتائج البحث العلمي في مجالات عملية	3.29	1.04	65.8	متوسط
1	6	توفير مكافآت مالية للباحثين	3.11	1.42	62.2	متوسط
الدرجة الكلية لمجال دوافع البحث العلمي			**3.85**	**0.58**	**77.0**	**مرتفع**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (4.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال دوافع البحث العلمي، كان مرتفعاً جداً في الفقرات (1، 2، 5، 4) حيث بلغت النسبة لاستجابات المبحوثين عليها (86.6، 84.4، 83.6، 80.8) على التوالي، وكان مرتفعاً على الفقرة (3)، حيث بلغت النسبة المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (75.6)، بينما كان متوسطاً على الفقرتين (7، 6) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما (65.8، 62.2) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال دوافع البحث العلمي، فقد كانت مرتفعة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (77.0).

يتضح من البيانات الانفة الدرجة المرتفعة لدوافع البحث العلمي لمدرسي الجامعات لانها دوافع أغلبها شخصية، فالأبحاث الجامعية تُوظف في أغراض ترقية المدرسين أو اكتساب شهرة في مجال القيام بالبحوث، إضافة إلى تعزيز السيرة الذاتية لكونهم باحثين.

اما ما يخص فقرة تطبيق نتائج البحث العلمي في مجالات عملية وفقرة توفير مكافآت مالية للباحثين فكانت متوسطة مما يظهر ضعف التمويل وخصوصا من قبل مؤسسات سوق العمل.

4.1.1.4. مجال دعم البحث العلمي:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال دعم البحث العلمي؟ ويشير الجدول (5.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال دعم البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	1	يتم تشجيع نشر المؤلفات العلمية والبحثية	3.38	1.05	67.6	متوسط
2	9	تمويل مؤسسات حكومية أجنبية لمشاريع بحثية	3.09	1.06	61.8	متوسط
3	3	تتوفر ميزانية مستقلة للبحث العلمي في جامعتك	2.98	1.27	59.6	منخفض
4	2	يتم توزيع مخصصات للقيام بأبحاث تطبيقية	2.91	1.02	58.2	منخفض
5	6	تسويق نتائج البحث العلمي محلياً ودولياً	2.67	0.90	53.4	منخفض
6	8	تمويل مؤسسات غير حكومية لمشاريع بحثية	2.42	0.92	48.4	منخفض جداً
7	5	يوجد دعم للابتكارات الفردية	2.20	0.94	44.0	منخفض جدا
8	7	دعم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية	2.18	0.83	43.6	منخفض جدا
الدرجة الكلية لمجال دعم البحث العلمي			**2.65**	**0.64**	**53.0**	**منخفض**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (5.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال دعم البحث العلمي، كان متوسطاً على الفقرتين (1، 9) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما (67.6، 61.8) على التوالي، وكان منخفضاً على الفقرات (3، 2، 6) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (59.6، 58.2، 53.4) على التوالي، وكان منخفضاً جداً على الفقرات (8، 5، 7، 4) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (48.4، 44.0، 43.6، 40.8) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال دعم البحث العلمي، فقد كانت منخفضة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (53.0).

ويعزو الباحث الدرجة المنخفضة لدعم البحث العلمي، إلى نظرة الداعمين سواء الجامعات أو المؤسسات الخارجية إلى البحث العلمي باعتباره كماليات وغير منتج، إضافة إلى محدودية الدعم والمساهمة الرمزية التي تُدفع غالباً إلى الباحثين، ويُضاف إلى تدني اهتمام الحكومة بقضية البحث العلمي ونشره في مؤسساتها، وتوفير المقومات المادية اللازمة لإجرائه.

5.1.1.4. مجال معوقات البحث العلمي الجامعي:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي؟ ويشير الجدول (6.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 6.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	3	قلة الموارد المخصصة لإجراء البحوث	3.80	1.10	76.0	مرتفع
2	4	عدم وجود حوافز معنوية تشجع على البحث العلمي	3.69	1.14	73.8	مرتفع
3	5	ضعف نظام الترقيات المعمول به لتشجيع إجراء الأبحاث العلمية	3.53	1.08	70.6	مرتفع
4	13	أوقات العمل لا يساعد على إجراء بحوث علمية	3.47	1.22	69.4	متوسط
5	9	يوجد تعقيدات إدارية لا تشجع على البحث العلمي	3.38	1.34	67.6	متوسط
6	1	قلة الأجهزة الفنية اللازمة لإجراء البحوث العلمية	3.29	1.14	65.8	متوسط
7	10	ضعف التعاون بين الزملاء في العمل	3.27	1.25	65.4	متوسط
8	6	ندرة توفر البيانات اللازمة للقيام بالبحث العلمي	3.18	1.03	63.6	متوسط
9	12	مكان العمل لا يساعد على إجراء بحوث علمية	3.13	1.16	62.6	متوسط

جدول 6.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
10	8	صعوبة عملية النشر والتوزيع	3.04	1.09	60.8	متوسط
11	2	ضعف امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمهارات البحث العلمي	2.98	1.31	59.6	منخفض
12	7	قلة الاهتمام بعقد المؤتمرات العلمية المتخصصة	2.93	1.16	58.6	منخفض
13	11	صعوبة الحصول على معلومات	2.78	0.97	55.6	منخفض
الدرجة الكلية لمجال معوقات البحث العلمي الجامعي			**3.27**	**0.77**	**65.4**	**متوسط**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (6.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي، كان مرتفعاً على الفقرات (3، 4، 5) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها(76.0، 73.8، 70.6) على التوالي، وكان متوسطاً على الفقرات (13، 9، 1، 10، 6، 12، 8) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (69.4، 67.6، 65.8، 65.4، 63.6، 62.6، 60.8) على التوالي، وكان منخفضاً على الفقرات (2، 7، 11) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (59.6، 58.6، 55.6) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال معوقات البحث العلمي الجامعي، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (65.4). ويتضح من البيانات السابقة انخفاض نتائج فقرة ضعف امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمهارات البحث العلمي وفقرة قلة الاهتمام بعقد المؤتمرات العلمية المتخصصة وفقرة صعوبة الحصول على معلومات، ويعزو الباحث ذلك الى تخفيض ميزانيات البحث العلمي، أو عدمها في كثير من الأحيان أدى بالباحثين إلى العزوف عن إجراء أبحاث تهم الوسط العام وعد الاهتمام بمتابعة المؤتمرات العلمية المتخصصة. وإضافة لذلك فإن صعوبة الحصول على المعلومات وتوفرها في الأوقات التي يحتاجها الباحثون يزيد من عوائق البحث العلمي، ويجعل المهمات البحثية شاقة على الباحثين. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات البيلي (1993)، وطناش (1995)، وبني هاني وحماد (1997)، والسالم (1997)، وسعيد وعبده (2001)، وكنعان (2001)، والقحطاني (2005)، وميخائيل (2006)، وناصر وآخرين (2006)، والعريني والعتيبي (2010) في المعوقات التي تواجه البحث العلمي الجامعي من حيث كثرة الأعباء التدريسية، وقلة الموارد المادية لإجراء البحوث، وعدم توفر أجهزة لإجراء الأبحاث والتجارب، وغياب الاهتمام الرسمي بالبحث العلمي، وعدم تقدير البحث العلمي، ونقص عدد الساعات المخصصة لأغراض البحث.

6.1.1.4. مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال الطلب على البحث العلمي؟ ويشير الجدول 7.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال الطلب على البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	10	استخدام المكتبات (العادية والالكترونية)	3.09	1.04	61.8	متوسط
2	4	طلب عقد دورات تدريبية للقطاعات الاقتصادية في الجامعة	2.67	1.11	53.4	منخفض
3	9	تزويد المراكز البحثية بالمعلومات والبيانات	2.67	0.90	53.4	منخفض
4	1	طلب دراسات منشورة تم انجازها سابقا	2.51	1.12	50.2	منخفض
5	3	طلب إعداد دراسة مكملة لدراسة سابقة	2.49	1.16	49.8	منخفض جداً
6	5	طلب إعداد دراسات ضمن اهتمام القطاعات الاقتصادية	2.47	0.84	49.4	منخفض جداً
7	2	الاتصال المستمر بشأن توصيات الدراسة	2.44	0.94	48.8	منخفض جداً
8	8	عقد دورات تدريبية للباحثين في الجامعات لدى المؤسسات الاقتصادية	2.44	0.97	48.8	منخفض جداً
9	6	دعم القطاعات الاقتصادية للباحثين لحضور مؤتمرات متخصصة	2.42	0.94	48.4	منخفض جداً
10	7	تقديم حوافز مادية ومعنوية للباحثين	2.11	0.93	42.2	منخفض جداً
الدرجة الكلية لمجال الطلب على البحث العلمي			**2.53**	**0.79**	**50.6**	**منخفض**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (7.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي، كان متوسطاً على الفقرة (10) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها(61.8)، وكان منخفضاً على الفقرات (4، 9، 1) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (53.4، 53.4، 50.2) على التوالي، وكان منخفضاً جداً على

الفقرات (3، 5، 2، 8، 6، 8) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (49.8، 49.4، 48.8، 48.8، 48.4، 42.2) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال الطلب على البحث العلمي الجامعي، فقد كانت منخفضة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (50.6).

ويفسر الباحث الدرجة المنخفضة للطلب على البحث العلمي، إلى الانفصال بين مؤسسات سوق العمل والجامعات فيما يتعلق بالبحث العلمي، فنادراً ما تطلب المؤسسات من الجامعات المساعدة في حل مشكلات تواجهها، أو ربما قد لا تقتنع مؤسسات سوق العمل بأن في الجامعات باحثين قادرين على تلبية حاجاتها وحل مشكلاتها، وإضافة لذلك لا تقوم الجامعات بتوزيع الأبحاث على مراكز الإعلام ليتم نشرها والاستفادة منها على قطاع واسع من الأفراد والمؤسسات. وتتفق هذه النتائج مع نتيجة دراسة كنعان (2001) في قلة التعاون بين الجامعات والجهات المستفيدة من البحث العلمي.

7.1.1.4. مجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية:

ونص السؤال : ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية في مجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي؟ ويشير الجدول 8.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 8.4–أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال ربط مخرجات البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	15	غياب المؤسسات الاستشارية المتخصصة بتحويل نتائج البحث العلمي الجامعي إلى قيمة اقتصادية يمكن توظيفها	3.96	0.98	79.2	مرتفع

جدول 8.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال ربط مخرجات البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
2	17	عدم إمكانية إجراء أبحاث مشتركة بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية	3.62	0.96	72.4	مرتفع
3	18	التكلفة الباهظة للأبحاث الجامعية	3.47	0.89	69.4	متوسط
4	19	الإجراءات المعقدة لانجاز الأبحاث الجامعية	3.44	0.87	68.8	متوسط
5	14	عدم توافر المعلومات الكافية لدى المراكز البحثية الجامعية عن الاحتياجات البحثية للقطاعات الإنتاجية	3.31	1.04	66.2	متوسط
6	16	عدم ملاءمة الأساليب البحثية للتوصل لحلول لمشكلات القطاعات الاقتصادية	3.31	0.97	66.2	متوسط
7	1	عدم مواءمة الأبحاث الجامعية المعدة لاحتياجات السوق	3.24	0.93	64.8	متوسط
8	3	ضعف وسائل وأدوات توصيل الأبحاث الجامعية للمحتاجين لها	3.22	1.15	64.4	متوسط
9	12	افتقار نتائج الأبحاث في الجامعات للنواحي التطبيقية	3.20	1.14	64.0	متوسط
10	9	استخدام الأسلوب الوصفي في الأبحاث	3.16	1.00	63.2	متوسط
11	20	عدم الاقتناع بنتائج البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	3.16	0.95	63.2	متوسط
12	2	عدم قدرة الجامعات على نشر وتوزيع نتائج الأبحاث	3.11	1.09	62.2	متوسط
13	8	استخدام اللغات الأجنبية	3.07	1.05	61.4	متوسط
14	10	عدم استخدام الأسلوب التطبيقي في الأبحاث	3.07	1.10	61.4	متوسط
15	13	صعوبة تطبيق التوصيات التي تخرج بها الأبحاث الأكاديمية	3.02	1.10	60.4	متوسط
16	4	انخفاض جودة الأبحاث	2.98	1.12	59.6	منخفض
17	7	عدم اهتمام الباحثين الجامعيين بآراء وتوجيهات القطاعات الإنتاجية	2.93	0.86	58.6	منخفض

جدول 8.4-ج: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال ربط مخرجات البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
18	11	يتركز النشاط البحثي بالجامعات في مجالات البحوث النظرية البحتة	2.91	1.16	58.2	منخفض
19	6	عدم الاستفادة من المشاركة في ورش العمل	2.84	0.90	56.8	منخفض
20	5	عدم الدعوة للمشاركة في ورش العمل	2.64	0.86	52.8	منخفض
الدرجة الكلية لمجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي			**3.18**	**0.58**	**63.6**	**متوسط**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (8.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي، كان مرتفعاً على الفقرتين (15، 17) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما(79.2، 72.4)، وكان متوسطاً على الفقرات (18، 19، 14، 16، 1، 3، 12، 9، 20، 2، 8، 10، 13) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (69.4، 68.8، 66.2، 64.8، 64.4، 64.0، 63.2، 62.2، 61.4، 61.4، 60.4) على التوالي، وكان منخفضاً على الفقرات (4، 7، 11، 6، 5) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (59.6، 58.6، 58.2، 56.8، 52.8) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (63.6). ومن البيانات الآنفة يتضح ان استجابة المبحوثين كان منخفضة في فقرة انخفاض جودة الأبحاث، وفقرة عدم اهتمام الباحثين الجامعيين بآراء وتوجيهات القطاعات الإنتاجية، وفقرة تركز النشاط البحثي بالجامعات في مجالات البحوث النظرية البحتة، وفقرة عدم الاستفادة من المشاركة في ورش العمل وفقرة عدم الدعوة للمشاركة في ورش العمل. مما انعكس على الدرجة المتوسطة لمجال ربط مخرجات البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية، الذي يعزى إلى اقتصار معظم البحوث الجامعية على الإنتاج الغير قابل للتطبيق، وحتى في الحالات التي يتم فيها إنتاج تطبيقي عملي، فلا يكون هناك من يربط ذلك الإنتاج بالواقع. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة ناصر وآخرين (2006) في غياب البحث العلمي عن القطاع الصناعي، كما تتفق مع نتائج البيلي (1993) في كثرة البحوث النظرية مقارنة بالبحوث التطبيقية.

8.1.1.4. ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية:

يبين الجدول (9.4) ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية

جدول 9.4: ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
3	دوافع البحث العلمي	3.85	0.58	77.0	مرتفع
1	أهداف البحث العلمي الجامعي	3.64	0.69	72.8	مرتفع
5	معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	3.27	0.77	65.4	متوسط
7	ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	3.18	0.58	63.6	متوسط
2	تخطيط البحث العلمي	3.09	0.71	61.8	متوسط
4	دعم البحث العلمي	2.65	0.64	53.0	منخفض
6	الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	2.53	0.79	50.6	منخفض
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية		3.14	0.29	62.8	متوسط

يتضح من خلال الجدول (9.4) أن الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، كانت متوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (62.8). وكان ترتيب المجالات تبعا لدرجاتها الكلية في دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، كما يلي:

- المرتبة الأولى: دوافع البحث العلمي
- المرتبة الثانية: أهداف البحث العلمي الجامعي
- المرتبة الثالثة: معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات
- المرتبة الرابعة: ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية
- المرتبة الخامسة: تخطيط البحث العلمي

- المرتبة السادسة: دعم البحث العلمي
- المرتبة السابعة: الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية

ويرى الباحث أنّ النتائج تعكس حقيقتين في ميدان البحث العلمي وإجراء الدراسات والبحوث، وهما توفر دوافع لدى الباحثين في القيام بأبحاث وإن اختلف الأهداف، وفي الوقت ذاته فإن هناك معوقات حادة تقف بوجه الباحثين، وهذا الأمر قد يُوجه النظر إلى ضرورة تسهيل إجراء البحوث والدراسات في ظل وجود رغبة قوية لدى الباحثين للقيام بها.

2.1.4. النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية :

- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي؟
- ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي؟

1.2.1.4. مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل:

ونص السؤال: ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل؟ ويشير الجدول (10.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 10.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	5	الحاجة للبحث العلمي في مجال عملكم.	3.83	0.86	76.6	مرتفع
2	8	استيراد التكنولوجيا والمعرفة واستخدامها بدلا من إنتاجها.	3.53	0.99	70.6	مرتفع
3	6	الاعتماد على أبحاث المؤسسات المماثلة في مجال العمل.	3.39	0.94	67.8	متوسط
4	9	توفر مصادر الحصول على المعلومات.	3.25	0.98	65.0	متوسط
5	7	مقارنة العوائد المتوقعة بالتكاليف.	3.22	1.03	64.4	متوسط
6	1	لتطوير مؤسستكم يتم الاستعانة بالأبحاث العلمية.	3.11	0.99	62.2	متوسط
7	4	الاستعانة بمراكز بحثية متخصصة من خارج المؤسسة	2.91	1.11	58.2	منخفض
8	10	توفر الأجهزة والمعدات لأغراض البحث العلمي لدى مؤسستكم	2.73	1.01	54.6	منخفض
9	3	توفر كادر بحثي مؤهل للقيام بالأبحاث العلمية	2.66	0.93	53.2	منخفض
10	2	توفر موازنة مخصصة للبحث العلمي	2.48	0.85	49.6	منخفض جداً
الدرجة الكلية لمجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي			**3.11**	**0.58**	**62.2**	**متوسط**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (10.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، كان مرتفعاً على الفقرتين (5، 8) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما(76.6، 70.6) على التوالي، وكان متوسطاً على الفقرات (6، 9، 7، 1) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (67.8، 65.0، 64.4، 62.2) على التوالي، وكان منخفضاً على الفقرات (4، 10، 3) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (58.2، 54.6، 53.2) على التوالي، وكان منخفضاً جداً على الفقرة (2) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (49.6) أما الدرجة الكلية لمجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (62.2).

ويرى الباحث ان الدرجة المنخفضة في فقرة الاستعانة بمراكز بحثية متخصصة من خارج المؤسسة، وفقرة توفر الأجهزة والمعدات لأغراض البحث العلمي لدى مؤسستكم، وفقرة توفر كادر بحثي مؤهل للقيام بالأبحاث العلمية، وفقرة توفر موازنة مخصصة للبحث العلمي، تعزى الى اعتبار هذه البنود مراكز تكلفة يمكن الاستغناء عنها بحلول ذاتية اقل تكلفة.

ويفسر الباحث الدرجة المتوسطة من القناعة بجدوى البحث العلمي، إلى تدني العلاقة بين مؤسسات سوق العمل والجامعات، فمؤسسات سوق العمل تحل مشكلاتها بنفسها، فحتى مشكلات التصنيع أو الإنتاج يحلها موظفون يعلمون بمؤسسات سوق العمل، وعلاوة على ذلك فكثير من مؤسسات سوق العمل لا يوجد بها مشكلات تستدعي استخدام المنهج العلمي في حلها، وإن وُجد فتفضل حلها بعيداً عن تدخلات خارجية مثل الجامعات.

2.2.1.4. مجال مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها:

ونص السؤال: ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها؟ ويشير الجدول (11.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 11.4–أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال مصادر الأبحاث مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	4	مؤسسات بحثية دولية متخصصة.	3.20	1.07	64.0	متوسط
2	3	مؤسسات بحثية محلية متخصصة.	2.91	0.94	58.2	منخفض
3	2	مراكز البحث في الجامعات الفلسطينية.	2.81	1.01	56.2	منخفض

جدول 11.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال مصادر الأبحاث مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
4	1	قسم البحث والتطوير في مؤسستكم.	2.80	0.99	56.0	منخفض
5	5	وزارات السلطة الفلسطينية.	2.70	0.95	54.0	منخفض
6	6	مجلات علمية محكمة.	2.66	1.03	53.2	منخفض
7	7	مؤسسات حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.	2.41	1.08	48.2	منخفض جداً
الدرجة الكلية لمجال مصادر الأبحاث			**2.78**	**0.60**	**55.6**	**منخفض**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (11.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، كان متوسطاً على الفقرة (4) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها(64.0)، وكان منخفضاً على الفقرات (3، 2، 1، 5، 6) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (58.2، 56.2، 56.0، 54.0، 53.2) على التوالي، وكان منخفضاً جداً على الفقرة (7) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (48.2)، أما الدرجة الكلية لمجال مصادر الأبحاث، فقد كانت منخفضة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (55.6).

وتؤكد هذه الدرجة المنخفضة لمصادر الأبحاث، وجود بون شاسع بين مؤسسات سوق العمل والبحث الجامعي، فلا الجامعات تحاول تسويق نفسها لدى مؤسسات سوق العمل من جهة قدرتها على إجراء البحوث، ولا مؤسسات سوق العمل تحاول الانفتاح على الجامعات، وإشراكها في مشكلاتها والطلب منها العمل على حل تلك المشكلات.

3.2.1.4 مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي:

ونص السؤال: ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي؟ ويشير الجدول (12.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 12.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	9	تقليل التكلفة.	3.47	1.04	69.4	متوسط
2	4	تحسين جودة المنتج الحالي.	3.42	0.91	68.4	متوسط
3	10	معرفة موقف المستهلك من المنتج.	3.41	1.00	68.2	متوسط
4	5	زيادة الحصة السوقية في السوق المحلي.	3.33	1.05	66.6	متوسط
5	2	تطوير النظم الإدارية.	3.31	0.85	66.2	متوسط
6	1	تطوير الموارد البشرية.	3.27	0.86	65.4	متوسط
7	3	استحداث منتجات جديدة.	3.22	0.95	64.4	متوسط
8	8	الحصول على ابتكارات وتقنيات حديثة.	3.05	1.08	61.0	متوسط
9	7	الدخول إلى أسواق جديدة	2.97	1.22	59.4	منخفض
10	6	زيادة الحصة السوقية في أسواق التصدير	2.58	1.15	51.6	منخفض
الدرجة الكلية لمجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي			**3.20**	**0.69**	**64.0**	**متوسط**

*أقصى درجة للفقرة (5) على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد

يتضح من خلال الجدول (12.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، كان متوسطاً على الفقرات (9، 4، 10، 5، 2، 1، 3، 8) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها(69.4، 68.4، 68.2، 66.6، 65.4، 64.4، 61.0)، وكان منخفضاً على الفقرتين (7، 6) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما (59.4، 51.6) على التوالي، أما الدرجة الكلية لمجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (64.0).

ويفسر الباحث الدرجة المتوسطة من أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، إلى تدني توظيف مؤسسات سوق العمل لنتائج الأبحاث الجامعية، وقد يكون هذا بسبب انفصال الأبحاث الجامعية وأهدافها عن مشكلات وواقع مؤسسات سوق العمل. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة كنعان (2001) في قلة التعاون بين الجامعات والجهات المستفيدة من الأبحاث العلمية الجامعية. بينما تختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2008) التي رأت بعض أوجه الاستفادة من البحوث خاصة في تحسين الإنتاج. ويعزى انخفاض نتائج فقرة

الدخول إلى أسواق جديدة، وفقرة زيادة الحصة السوقية في أسواق التصدير الى الاوضاع السياسية وانعكاسها على الاوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية.

4.2.1.4. مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي:

ونص السؤال: ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي؟ ويشير الجدول (13.4) إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 13.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	4	يمكن ربط نتائج البحوث بحاجة سوق العمل.	3.03	1.02	60.6	متوسط
2	2	توفر أدوات بحثية في المراكز البحثية الجامعية.	2.78	0.79	55.6	منخفض
3	1	قبول نتائج البحث العلمي الجامعي من قبل مؤسسات سوق العمل.	2.77	0.87	55.4	منخفض
4	5	قيام الأبحاث العلمية بناء على رغبة سوق العمل.	2.70	0.95	54.0	منخفض
5	3	نوعية البحوث التي تنتجها المراكز البحثية الجامعية تناسب احتياجاتكم.	2.52	0.93	50.4	منخفض
6	6	توفر المراكز البحثية الأبحاث العلمية في الوقت المناسب.	2.48	0.87	49.6	منخفض جداً
الدرجة الكلية لمجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي			**2.71**	**0.74**	**54.2**	**منخفض**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (13.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي، كان متوسطاً على الفقرة (4) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها(60.6)، وكان منخفضاً على الفقرات (2، 1، 5، 3) حيث بلغت النسب

المئوية لاستجابات المبحوثين عليهما (55.6، 55.4، 54.0، 50.4) على التوالي، وكان منخفضاً جداً على الفقرة (6) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (49.6)، أما الدرجة الكلية لمجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي، فقد كانت منخفضة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (54.2). ويعزو الباحث الدرجة المنخفضة من الرضا عن البحث الجامعي، إلى تدني الاستفادة منه وتوظيفه في الميدان العملي، وابتعاده عن مشكلات سوق العمل، وقلة ملاءمته مع ما طبيعة مؤسسات سوق العمل وأساليبها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة ناصر وآخرين (2006) في غياب البحث العلمي الجامعي عن المؤسسات الصناعية.

5.2.1.4. مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي:

ونص السؤال: ما دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي؟ ويشير الجدول 14.4 إلى نتائج الإجابة على السؤال.

جدول 14.4–أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
1	15	غياب المؤسسات الاستشارية المتخصصة بتحويل نتائج البحث العلمي الجامعي إلى قيمة اقتصادية يمكن توظيفها	3.81	0.75	76.2	مرتفع
2	14	عدم توافر المعلومات الكافية لدى المراكز البحثية الجامعية عن الاحتياجات البحثية للقطاعات الإنتاجية	3.63	0.86	72.6	مرتفع
3	16	عدم ملاءمة الأساليب البحثية للتوصل لحلول لمشكلات القطاعات الاقتصادية	3.58	0.79	71.6	مرتفع

جدول 14.4–ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.

التسلسل	الرقم في المجال	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
4	18	التكلفة الباهظة للأبحاث الجامعية	3.58	0.85	71.6	مرتفع
5	12	افتقار نتائج الأبحاث في الجامعات للنواحي التطبيقية	3.56	1.01	71.2	مرتفع
6	19	الإجراءات المعقدة لانجاز الأبحاث الجامعية	3.55	0.80	71.0	مرتفع
7	17	عدم إمكانية إجراء أبحاث مشتركة بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية	3.53	0.85	70.6	مرتفع
8	11	يتركز النشاط البحثي بالجامعات في مجالات البحوث الأكاديمية البحتة	3.52	0.85	70.4	مرتفع
9	13	صعوبة تطبيق التوصيات التي تخرج بها الأبحاث الأكاديمية	3.48	0.89	69.6	متوسط
10	1	عدم مواءمة الأبحاث المعدة لاحتياجاتكم	3.42	0.83	68.4	متوسط
11	3	ضعف وسائل وأدوات توصيل الأبحاث الجامعية للمحتاجين لها	3.42	0.85	68.4	متوسط
12	2	عدم قدرة الجامعات على نشر وتوزيع نتائج الأبحاث	3.39	0.77	67.8	متوسط
13	4	انخفاض جودة الأبحاث	3.36	0.76	67.2	متوسط
14	5	عدم الدعوة للمشاركة في ورش العمل	3.33	0.91	66.6	متوسط
15	6	عدم الاستفادة من المشاركة في ورش العمل	3.33	0.91	66.6	متوسط
16	7	عدم اهتمام الباحثين الجامعيين بآراء وتوجيهات القطاعات الإنتاجية	3.27	0.93	65.4	متوسط
17	10	عدم استخدام الأسلوب التطبيقي في الأبحاث	3.23	0.96	64.6	متوسط
18	20	عدم الاقتناع بنتائج البحث العلمي الجامعي	3.23	0.77	64.6	متوسط
19	9	استخدام الأسلوب الوصفي في الأبحاث	3.09	0.92	61.8	متوسط
20	8	استخدام اللغات الأجنبية	2.78	1.21	55.6	منخفض
الدرجة الكلية لمجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي			**3.40**	**0.57**	**68.0**	**متوسط**

*أقصى درجة للفقرة(5)

يتضح من خلال الجدول (14.4) أن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، كان مرتفعاً على الفقرات (15، 14، 16، 18، 12، 19، 17، 11) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها(76.2، 72.6، 71.6، 71.6،

71.2، 71.0، 70.6، 70.4) على التوالي، وكان متوسطاً على الفقرات (13، 1، 3، 2، 4، 5، 6، 7، 10، 20، 9) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (69.6، 68.4، 68.4، 67.8، 67.2، 66.6، 66.6، 65.4، 64.6، 64.6، 61.8) على التوالي، وكان منخفضاً على الفقرة (8) حيث بلغت النسب المئوية لاستجابات المبحوثين عليها (55.6)، أما الدرجة الكلية لمجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، فقد كانت متوسطة حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لاستجابات المبحوثين على هذا المجال (68.0). ويفسر الباحث الدرجة المتوسطة من معوقات الاستفادة من البحث العلمي إلى اختلاف أهداف البحث العلمي الجامعي عن حاجات مؤسسات سوق العمل، واقتصار الأبحاث الجامعية على نتائج نظرية دون تطبيق، وغياب آليات التطبيق في حالة الرغبة في توظيفها في سوق العمل، وفقدان شراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2008) في تدني قدرة المؤسسات البحثية على توزيع أبحاثها ودراساتها، وتدني ارتباطها بواقع مشكلات سوق العمل.

5.2.1.4. ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل:

يبين الجدول (15.4) ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل

جدول 15.4–أ: ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل.

الترتيب	المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الدور
5	معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	3.40	0.57	68.0	متوسط
3	أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	3.20	0.69	64.0	متوسط
1	الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل	3.11	0.58	62.2	متوسط

جدول 15.4–ب: ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل.

الترتيب	المجالات	المتوسط	الانحراف	النسبة	تقدير

		الحسابي	المعياري	المئوية	الدور
2	مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	2.78	0.60	55.6	منخفض
4	الرضا عن البحث العلمي الجامعي	2.71	0.74	54.2	منخفض
	الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية	3.15	0.36	63.0	متوسط

يتضح من خلال الجدول (15.4) أن الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، كانت متوسطة، حيث بلغت النسبة المئوية الكلية لمتوسط استجابات المبحوثين على جميع الفقرات لجميع المجالات (63.0). وكانت ترتيب المجالات تبعا لدرجاتها الكلية في دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، كما يلي :

- المرتبة الأولى: معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي
- المرتبة الثانية: أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي
- المرتبة الثالثة: الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل
- المرتبة الرابعة: مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها
- المرتبة الخامسة: الرضا عن البحث العلمي الجامعي

تشير النتائج إلى ارتفاع نسبة معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي نتيجة الفجوة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، إذ أنّ الدراسات التي تُجرى في الجامعات لا ترتبط بالمشكلات التي يواجهها القطاع الخاص، مما يُوجه الأنظار مستقبلاً إلى التنسيق بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في إجراء البحوث التي يُستفاد منها، وتحل مشكلات يعاني منها القطاع الخاص.

3.1.4. النتائج المتعلقة بفرضيات دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية:

النتائج المرتبطة بالفرضيات اعلاه ملخصة فيما ياتي:

1.3.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الجامعة. والجداول (16:4) و(17:4) تبين ذلك:

جدول 16.4: المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الجامعة.

المجال / الجامعة	القدس	النجاح	بيت لحم	الخليل	البوليتكنك	القدس المفتوحة	فلسطين التقنية	العربية الأمريكية	بيرزيت
	المتوسط								
أهداف البحث العلمي الجامعي	3.51	3.82	4.05	3.48	3.25	3.18	3.61	3.86	3.81
تخطيط البحث العلمي	2.88	3.39	3.33	2.57	2.61	3.11	3.07	3.05	3.19
دوافع البحث العلمي	3.65	3.87	3.95	4.05	4.14	3.75	3.86	3.71	3.86
دعم البحث العلمي	2.19	2.82	2.89	2.41	2.69	2.69	2.69	2.22	3.22
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	3.45	3.10	2.74	3.41	3.63	3.42	2.90	3.64	3.41
الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	2.33	2.91	1.83	2.40	2.10	3.18	2.22	1.57	3.13
ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	3.51	3.11	2.47	3.57	3.19	2.93	3.16	3.17	3.50
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.13	3.21	2.86	3.18	3.10	3.14	3.03	3.02	3.43

جدول 17.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير الجامعة.

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
أهداف البحث العلمي الجامعي	بين المجموعات	2.824	8	0.353	0.704	0.686
	داخل المجموعات	18.058	36	0.502		
	المجموع	20.882	44			
تخطيط البحث العلمي	بين المجموعات	3.512	8	0.439	0.834	0.579
	داخل المجموعات	18.943	36	0.526		
	المجموع	22.455	44			
دوافع البحث العلمي	بين المجموعات	0.862	8	0.108	0.283	0.967
	داخل المجموعات	13.688	36	0.380		
	المجموع	14.551	44			
دعم البحث العلمي	بين المجموعات	3.773	8	0.472	1.188	0.333
	داخل المجموعات	14.291	36	0.397		
	المجموع	18.064	44			
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	بين المجموعات	3.162	8	0.395	0.625	0.751
	داخل المجموعات	22.751	36	0.632		
	المجموع	25.912	44			
الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	بين المجموعات	10.510	8	1.314	2.752	*0.018
	داخل المجموعات	17.186	36	0.477		
	المجموع	27.696	44			
ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	بين المجموعات	3.367	8	0.421	1.310	0.270
	داخل المجموعات	11.568	36	0.321		
	المجموع	14.935	44			
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	0.669	8	0.084	1.016	0.442
	داخل المجموعات	2.962	36	0.082		
	المجموع	3.631	44			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (17.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من

وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي ، في مجالات أهداف البحث العلمي الجامعي، وتخطيط البحث العلمي، ودوافع البحث العلمي، ودعم البحث العلمي، و معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات، وربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.686، 0.579، 0.967، 0.333، 0.751، 0.270، 0.442)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي ، في مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.018)، ولتعرف مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، ويوضح الجدول (4: 18) نتائج المقارنة البعدية.

جدول 18.4 : نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية، وفق متغير الجامعة

الجامعة	القدس	النجاح	بيت لحم	الخليل	البوليتكنك	القدس المفتوحة	فلسطين التقنية	العربية الأمريكية	بيرزيت
القدس		-0.586	0.495	-0.071	0.229	-0.846	0.104	0.762	-0.805
النجاح			1.08*	0.415	0.814*	-0.261	0.689	1.35*	-0.219
بيت لحم				-0.567	0.267-	-1.34*	-0.392	0.267	-1.30*
الخليل					0.300	-0.775	0.175	0.833	-0.733
البوليتكنك						-1.08*	-0.125	0.533	1.03-
القدس المفتوحة							0.905	1.608*	0.041
فلسطين التقنية								0.658	-0.908
العربية الأمريكية									1.57*
بيرزيت									

يتضح من الجدول (18.4) أنه :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي النجاح وبيت لحم، ولصالح جامعة النجاح.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي النجاح والبوليتكنك، ولصالح جامعة النجاح.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي النجاح والعربية الأمريكية، ولصالح جامعة النجاح.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي بيت لحم والقدس المفتوحة، ولصالح القدس المفتوحة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي بيت لحم وبيرزيت، ولصالح بيرزيت.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي البوليتكنك والقدس المفتوحة، ولصالح القدس المفتوحة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي القدس المفتوحة والعربية الأمريكية، ولصالح القدس المفتوحة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي القدس المفتوحة والعربية الأمريكية، ولصالح القدس المفتوحة.
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الطلب على البحث العلمي من قبل القطاعات الاقتصادية بين جامعتي العربية الأمريكية وبيرزيت، ولصالح العربية الأمريكية.

ويرجح الباحث تفوق جامعات على أخرى فيما يتعلق بالطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية، ربما إلى وجود بعض المشاريع المشتركة بين تلك الجامعات وسوق العمل، خاصة فيما يتعلق بالتدريب والتمكين لتلك المؤسسات، والذي قد يتضمن التدريب فيها على علاج المشكلات بأسلوب علمي أو التدريب على إجراء البحوث بحد ذاتها، بالإضافة لذلك فقد تكون بعض مؤسسات سوق العمل قد استفادت من عدد من العاملين في الجامعات أو قد يكونوا يعملون لديها.

2.3.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز البحثي الجامعي. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز. والجداول (19:4) و(20:4) تبين ذلك.

جدول 19.4-أ: المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز.

مجال الأبحاث العلمية / المجال	علوم تطبيقية	علوم إدارية واقتصادية	علوم اجتماعية وإنسانية	علوم بحتة
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
أهداف البحث العلمي الجامعي	3.63	3.89	3.62	3.33
تخطيط البحث العلمي	2.90	3.51	3.23	3.57
دوافع البحث العلمي	3.88	4.11	3.77	3.52
دعم البحث العلمي	2.64	2.71	2.60	2.85
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	3.28	3.26	3.47	2.46
الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	2.38	2.98	2.52	3.10

جدول 19.4–ب: المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز.

مجال الأبحاث العلمية / المجال	علوم تطبيقية	علوم إدارية واقتصادية	علوم اجتماعية وإنسانية	علوم بحتة
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	3.11	3.16	3.51	2.65
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.09	3.29	3.26	2.94

جدول 20.4–أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز .

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
أهداف البحث العلمي الجامعي	بين المجموعات	0.589	3	0.196	0.396	0.756
	داخل المجموعات	20.293	41	0.495		
	المجموع	20.882	44			
تخطيط البحث العلمي	بين المجموعات	2.805	3	0.935	1.951	0.136
	داخل المجموعات	19.650	41	0.479		
	المجموع	22.455	44			
دوافع البحث العلمي	بين المجموعات	0.767	3	0.256	0.760	0.523
	داخل المجموعات	13.784	41	0.336		
	المجموع	14.551	44			
دعم البحث العلمي	بين المجموعات	0.175	3	0.058	0.134	0.939
	داخل المجموعات	17.889	41	0.436		
	المجموع	18.064	44			
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	بين المجموعات	2.395	3	0.798	1.392	0.259
	داخل المجموعات	23.517	41	0.574		
	المجموع	25.912	44			

جدول 20.4–ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز .

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	بين المجموعات	2.538	3	0.846	1.379	0.263
	داخل المجموعات	25.158	41	0.614		
	المجموع	27.696	44			
ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	بين المجموعات	2.197	3	0.732	2.358	0.086
	داخل المجموعات	12.738	41	0.311		
	المجموع	14.935	44			
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	0.483	3	0.161	2.097	0.115
	داخل المجموعات	3.148	41	0.077		
	المجموع	3.631	44			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (20.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، في مجالات أهداف البحث العلمي الجامعي، وتخطيط البحث العلمي، ودوافع البحث العلمي، ودعم البحث العلمي، ومعوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات، والطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية وربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.756، 0.136، 0.523، 0.939، 0.259، 0.263، 0.086، 0.115).

ويفسر الباحث عدم وجود فرق وفق مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، إلى تدني توظيف نتائج البحوث الجامعية بغض النظر عن المجال أو التخصص الذي تم فيه البحث.

3.3.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً. ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً، والجداول (21.4) و(22.4) تبين ذلك:

جدول 21.4: المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً

عدد الأبحاث المنجزة / المجال	أقل من 3	3-6	أكثر من 6
	المتوسط	المتوسط	المتوسط
أهداف البحث العلمي الجامعي	3.40	3.83	3.89
تخطيط البحث العلمي	3.26	2.91	3.09
دوافع البحث العلمي	3.82	3.89	3.83
دعم البحث العلمي	2.74	2.54	2.71
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	3.10	3.61	2.69
الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	2.60	2.52	2.28
ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	3.10	3.39	2.76
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.10	3.25	2.92

يتضح من الجدول (22.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً، في مجالات أهداف البحث العلمي الجامعي، وتخطيط البحث العلمي، ودوافع البحث العلمي، ودعم البحث

العلمي، والطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية، وربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.095، 0.311، 0.924، 0.635، 0.718، 0.059).

جدول 22.4-أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً.

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
أهداف البحث العلمي الجامعي	بين المجموعات	2.217	2	1.109	2.494	0.095
	داخل المجموعات	18.665	42	0.444		
	المجموع	20.882	44			
تخطيط البحث العلمي	بين المجموعات	1.213	2	0.607	1.199	0.311
	داخل المجموعات	21.242	42	0.506		
	المجموع	22.455	44			
دوافع البحث العلمي	بين المجموعات	0.055	2	0.027	0.079	0.924
	داخل المجموعات	14.496	42	0.345		
	المجموع	14.551	44			
دعم البحث العلمي	بين المجموعات	0.386	2	0.193	0.458	0.635
	داخل المجموعات	17.678	42	0.421		
	المجموع	18.064	44			
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	بين المجموعات	4.471	2	2.236	4.379	*0.019
	داخل المجموعات	21.441	42	0.511		
	المجموع	25.912	44			
الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية	بين المجموعات	0.434	2	0.217	0.334	0.718
	داخل المجموعات	27.263	42	0.649		
	المجموع	27.696	44			
ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية	بين المجموعات	1.887	2	0.944	3.037	0.059
	داخل المجموعات	13.048	42	0.311		
	المجموع	14.935	44			

جدول 22.4–ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً.

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	0.513	2	0.257	3.458	*0.041
	داخل المجموعات	3.118	42	0.074		
	المجموع	3.631	44			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً، في مجال معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.019، 0.041)، ولتعرف مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، ويوضح الجدول (4: 23) نتائج المقارنة البعدية.

جدول 23.4 : نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، وفق متغير عدد الأبحاث المنجزة سنوياً

المجال	عدد الأبحاث	أقل من 3	3–6	أكثر من 6
معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات	أقل من 3		-0.512*	0.403
	3–6			*0.915
	أكثر من 6			
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	أقل من 3		-0.152	0.181
	3–6			*0.332
	أكثر من 6			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (23.4) أنه :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات بين عدد الأبحاث المنجزة سنوياً (أقل من 3)، و(3–6)، ولصالح عدد الأبحاث (3–6).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات بين عدد الأبحاث المنجزة سنوياً (3–6)، و(أكثر من 6)، ولصالح عدد الأبحاث (3–6).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية بين عدد الأبحاث المنجزة سنوياً (3–6)، و(أكثر من 6)، ولصالح عدد الأبحاث (3–6).

ويفسر الباحث تفوق عدد الأبحاث (3–6) على (أكثر من 6) إلى اهتمام المركز البحثي الجامعي بنوعية تلك البحوث وجودتها، ولذلك ينتج عدداً محدوداً من الأبحاث، ويعمل على ربطها بقضايا اجتماعية واقتصادية، مما قد يشير إلى أنها أبحاث منشؤها الواقع.

4.1.4. النتائج المتعلقة بفرضيات دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل:

1.4.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل. ومن أجل فحص الفرضية، استخدم الباحث اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) ونتائج الجدول (24.4) تبين ذلك:

يتضح من الجدول (24.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل، في مجالات الاقتناع بجدوى البحث العلمي، و مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، و الرضا عن البحث

العلمي الجامعي، ومعوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، و الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.244، 0.479، 0.449، 0.436، 0.736).

على الجانب الاخر توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل، في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة (0.027)، وهذه الفروق هي لصالح الشركات المساهمة العامة.

جدول 24.4: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل.

المؤسسة / المجال	وزارة (ن=27)		شركة مساهمة عامة (ن=37)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	3.01	0.67	3.18	0.51	1.177	0.244
مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	2.85	0.63	2.74	0.59	0.713	0.479
أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	2.98	0.66	3.36	0.67	2.260	*0.027
الرضا عن البحث العلمي الجامعي	2.80	0.70	2.65	0.77	0.763	0.449
معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	3.47	0.57	3.36	0.57	0.784	0.436
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.13	0.39	3.16	0.33	0.339	0.736

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبدرجة حرية (62)

ويفسر الباحث وجود فرق لصالح الشركات المساهمة العامة في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، ربما إلى قناعة بعض الشركات بتوظيف نتائج بحوث علمية تجريها الجامعات أو امكانية الاستفادة من نتائج بحوث خاصة في مجالات تحسين المنتجات أو تطوير الإنتاج.

2.4.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير عدد العاملين.

ومن أجل فحص الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية تبعا لمتغير عدد العاملين، ومن ثم استخدم تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) للتعرف على دلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد العاملين، والجداول (25.4) و(26.4) تبين ذلك:

جدول 25.4: المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد العاملين.

عدد العاملين / المجال	أقل من 50 موظف	من 50 إلى 100 موظف	من 101 إلى 300 موظف	أكثر من 300 موظف
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	3.13	2.84	3.86	3.37
مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	2.78	2.51	2.71	2.93
أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	3.30	2.98	3.11	3.23
الرضا عن البحث العلمي الجامعي	2.59	2.40	2.61	3.04
معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	3.35	2.80	3.48	3.56
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.14	2.76	3.09	3.32

يتضح من الجدول (26:4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير عدد العاملين، في مجالات مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، و أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، و الرضا عن البحث

العلمي الجامعي، ومعوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.495، 0.734، 0.141، 0.055).

جدول 26.4: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير عدد العاملين.

المجال	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	"ف" المحسوبة	مستوى الدلالة
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	بين المجموعات	2.723	3	0.908	2.931	0.041*
	داخل المجموعات	18.580	60	0.310		
	المجموع	21.302	63			
مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	بين المجموعات	0.887	3	0.296	0.807	0.495
	داخل المجموعات	21.970	60	0.366		
	المجموع	22.857	63			
أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	بين المجموعات	0.622	3	0.207	0.428	0.734
	داخل المجموعات	29.088	60	0.485		
	المجموع	29.710	63			
الرضا عن البحث العلمي الجامعي	بين المجموعات	2.973	3	0.991	1.891	0.141
	داخل المجموعات	31.441	60	0.524		
	المجموع	34.415	63			
معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	بين المجموعات	2.427	3	0.809	2.680	0.055
	داخل المجموعات	18.116	60	0.302		
	المجموع	20.544	63			
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	بين المجموعات	1.373	3	0.458	4.114	0.010*
	داخل المجموعات	6.677	60	0.111		
	المجموع	8.050	63			

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير عدد العاملين، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على

التوالي (0.041، 0.010)، ولتعرف مصدر الفروق، فقد استخدم الباحث اختبار شيفيه للمقارنة البعدية، ويوضح الجدول (4. 27) نتائج المقارنة البعدية.

جدول 27.4 : نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، وفق عدد العاملين في مؤسسات سوق العمل

المجال	عدد العاملين	أقل من 50 موظف	من 50 إلى 100 موظف	من 101 إلى 300 موظف	أكثر من 300 موظف
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	أقل من 50 موظف		0.295	0.270	0.239-
	من 50 إلى 100 موظف			0.025-	0.053-
	من 101 إلى 300 موظف				*0.509-
	أكثر من 300 موظف				
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	أقل من 50 موظف		*0.381	0.047	0.180-
	من 50 إلى 100 موظف			0.336-	*0.561-
	من 101 إلى 300 موظف				*0.228-
	أكثر من 300 موظف				

*دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من الجدول (27.4) أنه :

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، بين عدد العاملين (من 101 إلى 300 موظف) وأكثر من 300 موظف، ولصالح عدد العاملين (أكثر من 300 موظف).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، بين عدد العاملين (أقل من 50 موظف) و(من 50 إلى 100 موظف)، ولصالح عدد العاملين (من 50 إلى 100 موظف)،
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، بين عدد العاملين (من 50 إلى 100 موظف)، و(أكثر من 300 موظف)، ولصالح عدد العاملين (أكثر من 300 موظف).

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين في الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، بين عدد العاملين (من 101 إلى 300 موظف)، و(أكثر من 300 موظف)، ولصالح عدد العاملين (أكثر من 300 موظف).

ويفسر الباحث تفوق المؤسسات التي يعمل بها أكثر من 300 عامل، ربما إلى كثرة وحدات وأقسام تلك المؤسسات بكبر حجم العاملين بها، ووفقاً لذلك فقد تحتاج إلى آليات علمية في التخطيط والتنظيم والترتيب والإنتاج.

3.4.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير. ومن أجل فحص الفرضية، استخدم الباحث اختبار(ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) ونتائج الجدول (28.4) تبين ذلك:

جدول 28.4–أ: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير.

توفر قسم للبحث والتطوير / المجال	نعم (ن=27)		لا (ن=37)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	3.44	0.49	2.76	0.47	5.635	*0.0001
مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	2.91	0.64	2.65	0.54	1.813	0.075
أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	3.33	0.64	3.06	0.72	1.565	0.123
الرضا عن البحث العلمي الجامعي	2.92	0.79	2.49	0.62	2.444	*0.017

جدول 28.4–ب: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير.

توفر قسم للبحث والتطوير / المجال	نعم (ن=27)		لا (ن=37)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	3.53	0.57	3.27	0.56	1.827	0.073
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.32	0.28	2.97	0.34	4.605	*0.0001

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبدرجة حرية (62)

يتضح من الجدول (28.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير، في مجالات مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، وأشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، ومعوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.075، 0.123، 0.073). بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير، في مجالات الاقتناع بجدوى البحث العلمي، والرضا عن البحث العلمي الجامعي، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.0001، 0.017، 0.0001)، وهذه الفروق هي لصالح المؤسسات التي يتوفر بها قسم للبحث والتطوير. ويفسر الباحث وجود فروق لصالح المؤسسات التي يتوفر بها قسم للبحث والتطوير، إلى الوعي بأهمية البحث العلمي وخطواته وفائدته، وحتى في حالة عدم توظيفه والاستفادة منه، إلا أن تلك المؤسسات تعتمده كمنهج في إجراء الدراسات.

4.4.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات

المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير طبيعة العمل. ومن أجل فحص الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) ونتائج الجدول (29.4) تبين ذلك:

جدول 29.4: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير طبيعة العمل.

طبيعة العمل / المجال	إنتاج سلع (ن=11)		إنتاج خدمات (ن=53)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	3.31	0.55	3.07	0.56	1.247	0.217
مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	2.88	0.74	2.76	0.58	0.600	0.551
أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	3.45	0.81	3.15	0.66	1.351	0.181
الرضا عن البحث العلمي الجامعي	2.74	0.83	2.71	0.73	0.141	0.888
معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	3.27	0.69	3.43	0.55	0.840	0.404
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.20	0.33	3.14	0.37	0.525	0.602

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبدرجة حرية (62)

يتضح من الجدول (29.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير طبيعة العمل، في مجالات الاقتناع بجدوى البحث العلمي، ومصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، وأشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، والرضا عن البحث العلمي الجامعي ومعوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.217، 0.551، 0.181، 0.888، 0.404، 0.602).

ويفسر الباحث عدم وجود فروق تُعزى لطبيعة العمل، إلى تدني الاستفادة من نتائج البحث العلمي في مجال الإنتاج أو التصنيع أو حتى تحسين الخدمات المقدمة.

5.4.1.4. النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة. ومن أجل فحص الفرضية، استخدم الباحث اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين(Independent t-test) ونتائج الجدول (30.4) تبين ذلك:

جدول 30.4: نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة.

تاريخ إنشاء المؤسسة / المجال	قبل عام 1994 (ن=18)		بعد عام 1994 (ن=46)		(ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاقتناع بجدوى البحث العلمي	3.41	0.44	3.00	0.59	2.654	*0.010
مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها	2.98	0.57	2.70	0.60	1.691	0.096
أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي	3.15	0.57	3.22	0.73	0.373	0.710
الرضا عن البحث العلمي الجامعي	2.76	0.74	2.70	0.75	0.307	0.760
معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي	3.31	0.40	3.44	0.63	0.793	0.431
الدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية	3.19	0.26	3.13	0.39	0.603	0.594

* دال إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)، وبدرجة حرية (62)

يتضح من الجدول (30.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة، في مجالات مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها، وأشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي، والرضا عن البحث العلمي الجامعي ومعوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة على التوالي (0.096، 0.710، 0.760، 0.431، 0.594)، بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل، تعزى لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، ولصالح المؤسسات التي أُنشأت قبل عام 1994.

ويفسر الباحث تفوق المؤسسات التي أُنشأت قبل عام 1994 إلى كون أغلبها شركات وقطاعات إنتاجية، وهي تدرك أن توظيف البحث العلمي يفيدها في تحسين منتجاتها، وبالتالي قد يسهم في إيجاد مردود مادي أفضل لتلك الشركات والقطاعات الإنتاجية.

الفصل الخامس

استنتاجات الدراسة وتوصياتها

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية، إضافة إلى تحديد أثر كل من متغيرات الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي، ومجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز، وعدد الأبحاث المنجزة سنوياً من المركز وذلك بالنسبة للمراكز البحثية الجامعية، وتحديد أثر متغيرات تبعية مؤسسة سوق العمل، وعدد العاملين في المؤسسة، وتوفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة، وطبيعة العمل، وتاريخ إنشاء المؤسسة، وذلك بالنسبة لمؤسسات سوق العمل، وبعد عملية جمع البيانات عولجت إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وفي ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج، فيورد الباحث استنتاجات الدراسة، والتوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها.

1.5 استنتاجات الدراسة

خرجت الدراسة بالاستنتاجات الآتية :

- المردود التطبيقي للبحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية ضئيل ولا يرقى الى مستوياته المطلوبة مقارنة مع الدول المتقدمة التي أدركت أهمية البحث العلمي في احداث التغيير.
- تقتصر البحوث الجامعية على إنتاج نتائج نظرية لا ترتقي إلى مستوى التوظيف العملي وزيادة القدرات الانتاجية للوحدات الاقتصادية.

- لا يوجد تقريباً إنفاق على البحث العلمي وتمويله سواء في الجامعات أو من مؤسسات سوق العمل.
- لا تتوفر خطط لتفعيل البحث العلمي الجامعي، ولدى كافة الأطراف (الجامعات، ومؤسسات سوق العمل)
- غياب التنسيق والشراكة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل في مجال البحوث العلمية وتطبيقها.
- يواجه الباحثون معوقات لإجراء بحوثهم، أهمها قلة مصادر تمويل البحوث.
- تتم غالبية البحوث الجامعية، لتحقيق أهداف شخصية تتعلق بالترقية، وهناك قلة من الأبحاث التي تتم في إطار التنمية الاقتصادية.
- لا تتناسب أساليب البحث العلمي الجامعي مع عمل وإجراءات مؤسسات سوق العمل.
- لا يوجد طلب تقريباً على البحث العلمي الجامعي لدى مؤسسات سوق العمل لضعف آليات التواصل بين المزودين لهذه الابحاث والمستفيدين منها.
- هناك حالة من عدم الرضا عن مخرجات البحث العلمي الجامعي لدى الباحثين من جهة ولدى الجهات المستفيدة من البحث العلمي من جهة أخرى.
- تتوفر درجة من الوعي بأهمية البحث العلمي الجامعي وجدواه لكنها لا تصل الى درجة القناعة لدى القطاعات الانتاجية.
- يوجد اتفاق واسع بين المبحوثين إلى حد ما عن واقع البحث العلمي الجامعي وان هنالك فجوة بين الواقع وما هو مطلوب من البحث العلمي كونه أفضل انواع الاستثمارات.
- تنطوي مؤسسات سوق العمل على نفسها، باعتقاد أنها قادرة على حل مشكلاتها وتحسين خدماتها بمعزل عن البحث العلمي.

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء ما أتت به الدراسة من نتائج واستنتاجات، فإن الباحث يوصي بما يلي :

- أولاً : توصيات تتعلق بالجامعات :

  - ضرورة وجود أهداف مشتركة للبحث العلمي الجامعي، من قبل الجامعات ومؤسسات سوق العمل، ومن هنا وجب وجود تنسيق بينهما.
  - العمل على إيجاد خطط للبحث العلمي الجامعي، وضرورة استناد تلك الخطط على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

- تشجيع الباحثين على إجراء البحث، ودعمهم مادياً ومعنوياً، شريطة أن تكون نتائج تلك البحوث قابلة للتطبيق على المستوى الاقتصادي.
- ضرورة توفير ميزانية مستقلة للبحوث العلمية، كي تحصل المراكز البحثية الجامعية على استقلالية في بحوثها ودراساتها.

- ثانياً : توصيات تتعلق بمؤسسات سوق العمل :

- نشر ثقافة البحث العلمي الجامعي بين أواسط مؤسسات سوق العمل، وترويجها؛ لإقناع مؤسسات سوق العمل بجدوى البحث العلمي.
- ضرورة إنشاء لجان علمية تنسيقية مع الجامعات.

- ثالثاً : توصيات تتعلق بالحكومة :

- نشر ثقافة البحث العلمي من خلال الإعلام، وفي المؤسسات الحكومية، كي يتم الاستفادة منه على مدار واسع.
- دعم البحث العلمي في المؤسسات الحكومية، واعتباره نهجاً للإصلاح والتطوير.

المراجع

المراجع العربية

- أبـو عمـة، ع. (2000): التعلـيم العـالي فـي بريطانيـا. مكتـب التربيـة العربـي لـدول الخلـيج. الرياض.
- انجهام، ب . (2010): الاقتصاد والتنمية، دار كيوان، دمشق.
- بشورة، هـ.، وجبرة، ر. (2006): مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني ومؤشرات الأداء. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- بنود، ع. (2005): التعليم العالي في الوطن العربي، واقعه والإجراءات اللازمة لتطويره، مجلة التعليم الهندسي. العدد 29.
- بني هاني، ع. وحماد، خ. (1996): المُعوقات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية للبحث العلمي .دراسة وصفية قياسية لحالة من الجامعات الأردنية، المستقبل العربي.
- البـواردي، ف. (2005): معوقـات البحـث العلمـي فـي العلـوم الإداريـة. بحـث ميـداني علـى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية. مركز البحوث، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- البياتي، ف. (2008): التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي، دار ايله، عمان.
- البياتي، ف. (2010): التنمية الاقتصادية، دار أيله، عمان.
- البياتي، م. (2009): منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام SPSS، دار الحامد، الأردن.
- البيلي، م. (1993): واقع البحث التربوي ومعوقاته في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات، 8(9)، ص ص 121–150.
- تركمـاني، أ. (2006): دور المؤسسـات الوسـيطة الداعمـة. المـؤتمر الـوطني للبحـث العلمـي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- تقرير التنمية البشرية (2003): أهداف التنمية للألفية. تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- توفيق، ح. (2000): الدولة والتنمية في مصر، مكتبة التنمية ، القاهرة.
- حاج منصور، ع. (2009): العلاقة بين التقنية والتدريس والبحث العلمي وفعالية استخدامه. دار النهضة العربية، القاهرة.

- الحارثي، ف. (2012). أزمة البحث العلمي والتنمية. مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، السعودية.
- الحسن، أ. (2010): تخطيط النظم البيئية لتحقيق التنمية المستدامة. دار الناشر. القاهرة.
- حسين، أ. (2011): البحث العلمي في فلسطين. معوقات وتحديات. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- حلس، د. (2010): مستوى تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية ودوره في جودة الإنتاج العلمي. المؤتمر التربوي الثالث – دور التعليم العالي في التنمية الشاملة المنعقد في جامعة الأزهر بغزة – كلية التربية–الفترة من 18–19 نوفمبر 2010.
- الخطيب، أ. (2009): البحث العلمي. عالم الكتب الحديث. إربد. الأردن.
- دباغي، س. (2009): الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر. الجزائر.
- الدعمة، إ. (2001): التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختلفة مع إشارة خاصة للأردن. رسالة دكتوراه، جامعة الموصل، الموصل.
- الدعمة، أ. (2009): التنمية البشرية الإنسانية بين النظرية والواقع. دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الدليمي، ن. (2008): هجرة الكفاءات العلمية العراقية الأسباب والمشاكل والحلول. الحوار المتمدن. كانون أول (2008).
- الدهراوي، ك. (2008): منهجية البحث العلمي في المحاسبة والإدارة. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية، مصر.
- زايد، أ. (1995): ارتباط البحث العلمي في كليات التربية (جامعة جنوب الوادي) بمشكلات المجتمع. بحث مقدم إلى المؤتمر القومي السنوي الثالث لمركز تطوير التعليم الجامعي (جامعة عين شمس).
- زحلان، أ. (2003): تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003. مركز دراسات الوحدة العربية.
- السالم، س. (1997): واقع البحث العلمي في الجامعات. دراسة لاتجاهات: أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. السعودية.
- سعيد، ع. وعبده، م (2001): معوقات ومشاكل البحث العلمي (الإدارية والبيئية) في الجامعات اليمنية من وجهة نظر عضو هيئة التدريس. حالة تطبيقية جامعة عدن، مجلة جامعة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية. العدد (8).
- سعيد، ف (2001): البحث العلمي والتقني في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

- سليمان، ع. (2009): كتابة البحث العلمي. صياغة جديدة. مكتبة الرشد. السعودية.
- الشهوان، ن. (2007): اتجاهات النمو الاقتصادي و التقدم التكنولوجي إقليميا و دولياً، جامعة الموصل، الموصل.
- الصفدي، ب. (2006): فعالية المنظومة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- الضامن، م. (2007): أساسيات البحث العلمي. دار المسيرة. عمان، الأردن.
- الطائي، إ. (2010): التربية البيئية. المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت.
- طناش، س. (1995): البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية. الأهداف والحوافز والرضا والمشكلات، أبحاث اليرموك،11،(4)،43–87.
- عبد اللطيف، ر. (2007): التنمية الاجتماعية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- عبد المعطي، ع. وآخرون (2002): التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي. مكتبة النيل والفرات.سوريا.
- عبد الموجود، م. (1995): من قضايا التعليم والتنمية. مجلة مستقبل التربية العربي. العدد الأول، المجلد الأول.
- العبيدي، م. (2010): طرق البحث العلمي. مركز ديبونو للطباعة والنشر. عمان، الأردن.
- العريني، ع. والعتيبي ف. (2010): واقع مراكز البحوث ومقترحات تطويرها في كليات المعلمين بالجامعات السعودية. المجلة الدولية للأبحاث التربوية. العدد 27. ص ص 31–57.
- العطار، ع. (2005). التنمية الاقتصادية والبشرية. سلسلة العلوم الاجتماعية، دار العلوم العربية، بيروت.
- علام، س. (2003): دراسات في الاقتصاد والتنمية. دار طيبة، القاهرة.
- العوا، م وعنبر، م (2006): البنى التحتية العلمية والتقانية وتقانة المعلومات وشبكاتها. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- عيسى، ب (2010): آثار التخلف في البحث العلمي. التحديات السياسية والاقتصادية الهجرة ونزيف العقول العربية والإسلامية. دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- الغرايبة، ف. (2010): أبعاد التنمية الاجتماعية في ضوء التجربة الأردنية. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- القحطاني، م. (2005): الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول. ورقة عمل مقدمة لطرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله آل سعود جامعة الملك عبد العزيز.

- قنديلجي، ع. (2008): البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. دار اليازوري، عمان.
- كمال، ع. وأحمد، ش. (1995): مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي. دراسة تحليلية مع التركيز على حالة مركز البحوث التربوية بجامعة قطر. حولية كلية التربية، جامعة قطر، (12)، 149 – 190.
- كنعان، أ.(2001): البحث العلمي في كليات التربية بالجامعات العربية ووسائل تطوره. مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 38 ، عمان.
- كولو، أ. وسكر، ج. (2006): قضايا التمويل والإنفاق في البحث العلمي والتطوير ومؤسساته ومتطلبات ابتكار مصادر تمويل جديدة. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (2008): دور البحث والتطوير في تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص الفلسطيني. أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله.
- مناعي، ر. (2011): دور الجامعة الأردنية في تنمية البحث العلمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها. مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية). 25(4)، ص ص 1059–1084.
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية (2002): دراسة الجدوى الاقتصادية للموارد البشرية. مؤتمر القيادة الإبداعية في ظل النزاهة والشفافية. بيروت.
- ميخائيل، س. (2006): مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التربوية في سورية. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- ناصر، أ. (2006): البحث والتطوير التقاني والابتكار في المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة. الواقع ومتطلبات تطويره. المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقاني. دمشق 24–26 أيار 2006.
- الناغي، م. (2002): معوقات البحوث الإدارية في الوطن العربي وآفاق التطوير لخدمة التنمية الإدارية في القطاع الصناعي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر " البحوث الإدارية والنشر" المنظمة العربية للتنمية الإدارية 4 أبريل 2002 م – الشارقة.

المراجع الأجنبية

- Court, D. (1999): Financing Higher Education in Africa. Makerere, The Quiet Revolution.
- Creswell, J. W. (2009): Research design: Qualitative, quantitative, and

mixed methods approaches. (3rd ed.). Los Angles: Sage.
- Curzio, A, Marco Fortis, M. (2005): Introduction - Research, Technology, Innovation Analysis and Cases. Research Centre CRANEC, Universita Cattolica, Milan, Italy.
- Daston, L. (2008): On Scientific Observation. Isis, 99(1), 97-110.
- Davies, T. (2007): Review of Social Work Research Methods. Four Alternative Paradigms by Morris, Teresa . Research on Social Work Practice.
- Jenny, N. and Arbak, E. (2004): Challenges for Financing Public Higher Education. The Rockefeller Institute State Fiscal News : Vol. 4, No. 2, March (http://rockinst.org/publications/state-fiscal-news.html.)
- Jhingan, M., (2010): The economics of development and planning. McGraw Hill Company.
- International Economic Development Council (2011). Policy Recommendations for the 44th President and 112th Congress. Economic Development Council.
- Johnstone, B. (2002): Chinese Higher Education in The Context of the Worldwide University change agenda. The Chinese and Foreign University Presents Forum, Beijing, July.
- Kerlinger, F. N. (1984): Foundations of behavioral research. New York: Holt, Rinehart, and Winston.
- Merriam Webster dictionaries (1988): Webster's Thesaurus & Dictionary. Harvard University Press.
- Michael C. (1999): Higher Education funding. HEFCH.
- Michael, S. (2002): Higher Education Finance : Formula Funding Issues for Ohio. A paper Presented at the Ohio Board of Regents "Funding Commission Long Berger. Alumni House, Ohio State University, April, 8th.
- Rafiaa, B. (1997): La gestion Fuancière des établissements d'enseignement superieur en Tunisie - Paper presented at the IIEP - ISCAE workshop, 22 April - 3 May, 1997, Gammarth, Tunisia.
- Schwartz, M. (2008): The Importance of Stupidity in Scientific Research. Educational Researcher, 37(3), 140-152.
- Scriven, M. (1980): Educational thesaurus (2nd ed.). Pt. Reys, CA: Edge press.
- Tang, T. & Mitchell, C. (1997): Attitudes Toward Research and Teaching: Difference Between Administrators and Faculty Members. The Journal of Higher Education. 68(2). 212-227.
- Van Dalen, D. B. (1985): Understanding Educational Research. New York: McGraw-Hill.
- Wang, X. (2002): A policy Analysis of Higher Education in China. Two Decades Reviewed, Presented at the International forum, 25th

ASHE. Annual conference, Sacramento, CA, November 2000, Published on Journal of Higher Education and Management, No.2, Vol.23.

- Warner. D. & Leonard, C (1997): The Income Generation Handbook, Open University .Buckingham.
- Wolanin, T. (2000): Financing higher education in the United States. An overview "International higher education". George Washington University, Spring.

Internet References:

- http://www. worldbank.org/education/tertiary/cour.html.

ملحق 1: عدد المراكز البحثية الجامعية في جامعات الضفة الغربية(المصدر : المواقع اللكترونية للجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، 2011)

الرقم	الجامعة	عدد المراكز
1	جامعة القدس	18
2	جامعة النجاح الوطنية	22
3	جامعة بير زيت	10
4	جامعة الخليل	10
5	جامعة بوليتكنيك فلسطين	3
6	جامعة بيت لحم	8
7	جامعة القدس المفتوحة	6
8	جامعة فلسطين التقنية	4
9	الجامعة الاهلية – بيت لحم	1
10	الجامعة العربية الأمريكية	5
	المجموع	87

ملحق 2-أ: أسماء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 2011 (نشرة سوق فلسطين للأوراق المالية للتداول في 2011/5/1)

الرقم	الشركة	القطاع
.1	البنك الإسلامي العربي	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.2	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.3	بنك فلسطين	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.4	البنك الإسلامي الفلسطيني	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.5	البنك التجاري الفلسطيني	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.6	بنك الاستثمار الفلسطيني	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.7	فلسطين لتمويل الرهن العقاري	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.8	بنك القدس	قطاع البنوك و الخدمات المالية
.9	العربية لصناعة الدهانات	قطاع الصناعة
.10	دواجن فلسطين	قطاع الصناعة
.11	بيرزيت للأدوية	قطاع الصناعة
.12	مصنع الشرق للالكترود	قطاع الصناعة
.13	مطاحن القمح الذهبي	قطاع الصناعة
.14	سجاير القدس	قطاع الصناعة
.15	القدس للمستحضرات الطبية	قطاع الصناعة
.16	فلسطين لصناعات اللدائن	قطاع الصناعة
.17	الوطنيه لصناعة الألمنيوم والبروفيلات	قطاع الصناعة
.18	الوطنيه لصناعة الكرتون	قطاع الصناعة
.19	مصانع الزيوت النباتية	قطاع الصناعة
.20	المجموعة الاهلية للتأمين	قطاع التأمين
.21	العالمية المتحدة للتأمين	قطاع التأمين
.22	المشرق للتأمين	قطاع التأمين
.23	التأمين الوطنية	قطاع التأمين
.24	فلسطين للتأمين	قطاع التأمين

ملحق 2–ب: أسماء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 2011 (نشرة سوق فلسطين للأوراق المالية للتداول في 2011/5/1)

الرقم	الشركة	القطاع
.25	التكافل الفلسطينية للتأمين	قطاع التأمين
.26	ترست العالميه للتأمين	قطاع التأمين
.27	العقارية التجارية للاستثمار	قطاع الاستثمار
.28	المستثمرون العرب	قطاع الاستثمار
.29	القدس للاستثمارات العقارية	قطاع الاستثمار
.30	فلسطين للتنمية والاستثمار	قطاع الاستثمار
.31	الفلسطينية للاستثمار والانماء	قطاع الاستثمار
.32	فلسطين للاستثمار الصناعي	قطاع الاستثمار
.33	فلسطين للاستثمار العقاري	قطاع الاستثمار
.34	الاتحاد للاعمار والاستثمار	قطاع الاستثمار
.35	ابراج الوطنية	قطاع الخدمات
.36	المؤسسة العربية للفنادق	قطاع الخدمات
.37	المؤسسه العقاريه العربيه	قطاع الخدمات
.38	جلوبال كوم للاتصالات	قطاع الخدمات
.39	جراند بارك للفنادق والاستجمام	قطاع الخدمات
.40	مركز نابلس الجراحي التخصصي	قطاع الخدمات
.41	الاتصالات الفلسطينية	قطاع الخدمات
.42	الفلسطينية للكهرباء	قطاع الخدمات
.43	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	قطاع الخدمات
.44	مصايف رام الله	قطاع الخدمات
.45	الفلسطينيه للتوزيع والخدمات اللوجستيه	قطاع الخدمات
.46	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	قطاع الخدمات

ملحق 3: أسماء الوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية (المصدر : موقع مجلس الوزراء)

الرقم	الوزارة
.1	وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
.2	وزارة السياحة والآثار
.3	وزارة شؤون الأسرى
.4	وزارة شؤون المرأة
.5	وزارة النقل والمواصلات
.6	وزارة المالية
.7	وزارة الداخلية
.8	وزارة الشؤون الخارجية
.9	وزارة الحكم المحلي
.10	وزارة الثقافة
.11	وزارة التخطيط
.12	وزارة الاقتصاد الوطني
.13	وزارة العمل
.14	وزارة الصحة
.15	وزارة الشباب و الرياضة
.16	وزارة العدل
.17	وزارة الأشغال العامة و الإسكان
.18	وزارة الأوقاف و الشؤون الدينية
.19	وزارة الزراعة
.20	وزارة الشؤون الاجتماعية
.21	وزارة التربية و التعليم

ملحق 4: اسماء المحكمين للاستبانات

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
1	د. بسام يوسف نبات	أستاذ مساعد	مناهج وإحصاء في العلوم الاجتماعية	القدس
2	د. مجيد منصور	أستاذ مساعد	تسويق	النجاح الوطنية
3	د. حماد حسين	أستاذ مشارك	تاريخ وعلوم سياسية	العربية الأمريكية
4	د. مفيد الظاهر	أستاذ مساعد	علوم مالية	النجاح الوطنية
5	د. سليمان عبادي	أستاذ مساعد	اقتصاد	العربية الأمريكية
6	د. سهير الشوملي	أستاذ مساعد	إدارة أعمال	خضوري
7	د. ماجد صبح	أستاذ مشارك	تخطيط وتنمية اقتصادية	القدس المفتوحة
8	د. عزمي الأطرش	أستاذ مساعد	اقتصاد	القدس
9	د. حلمي سالم	أستاذ مساعد	علوم زراعية	خضوري
10	د. سهيل صالحة	أستاذ مساعد	إحصاء	النجاح الوطنية

ملحق 5: الاستبانة المخصصة للمراكز البحثية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أخي الكريم /اختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

(نحو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة من جامعة القدس، وعليه فقد طوّر الباحث استبانه تكونت من قسمين، يمثل القسم الأول: معلومات خاصة بكم، ويمثل القسم الثاني: الفقرات التي تعبر عن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر المراكز البحثية الجامعية، الرجاء الإجابة على فقرات الإستبانة بموضوعية، علماً بان المعلومات التي ستدلون بها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

هشام صالح محمد صالح

القسم الأول :- البيانات الأساسية

اسم المركز:.....
عنوان المركز الرئيسي:.....
المركز الوظيفي:.....
الدرجة العلمية:.....
عدد سنوات العمل في الوظيفة:.....

من فضلك ضع/ي دائرة حول رمز البند المناسب :

1- الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي:

أ. جامعة القدس.
ب. جامعة النجاح.
ج. جامعة بيت لحم .
د. جامعة الخليل.
هـ. جامعة بوليتكنك فلسطين.
و. الجامعة الأهلية – بيت لحم
ز. جامعة القدس المفتوحة.
ح. جامعة فلسطين التقنية.
ط. الجامعة العربية الأمريكية.
ي. جامعة بيرزيت.

2- العاملين في المركز البحثي:

الدرجة العلمية	العدد
دكتوراه	
ماجستير	
بكالوريوس	

3- مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز:

أ. علوم تطبيقية (هندسة، علوم طبيعية، تكنولوجيا معلومات،.....).
ب. علوم إدارية واقتصادية.
ج. علوم اجتماعية وإنسانية.
د. علوم بحتة.

4- مُعدّل الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنويا: (.....)

القسم الثاني : دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر المراكز البحثية الجامعية في الضفة الغربية.

ضع/ي إشارة (✗) أمام ما تجده مناسباً من الخيارات :

الرقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الأول : أهداف البحث العلمي الجامعي						
1	وضوح أهداف البحث العلمي لدى الباحثين.					
2	ارتباط أهداف البحث العلمي بمشكلات المجتمع.					
3	التركيز على البُعد التنموي في أهداف البحث العلمي.					
4	ممارسة البحث العلمي للتمكن من المعرفة في مجال معين.					
5	استخدام البحث العلمي لتعزيز المعرفة الإنسانية.					
6	تصميم الأبحاث العلمية وفق متطلبات حاجة الميدان.					
7	إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها القطاع الخاص.					
المجال الثاني : تخطيط البحث العلمي						
1	توجد جهات تعمل على تنظيم شؤون البحث العلمي.					
2	تتوافر جهات تعمل على تشجيع البحث العلمي.					
3	توجد إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الجامعة التي تعمل بها.					
4	يرتبط تخطيط البحث العلمي في الجامعة بالتطور العلمي.					
5	يرتبط تخطيط البحث العلمي في الجامعة بخطط الحكومة الفلسطينية.					
6	يتسم التخطيط للبحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي بالمركزية.					
7	تنشأ لجان بحث علمي متخصصة، وفق التعاقدات مع القطاع الخاص.					
المجال الثالث : دوافع البحث العلمي						
1	المبادرة الذاتية للباحثين.					
2	تحسين السمعة الشخصية للباحثين.					
3	تحسين السمعة الأكاديمية للمؤسسة.					

4	توفير فرص المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.					
5	توفير الفرص للترقية.					
6	توفير مكافآت مالية للباحثين.					
7	تطبيق نتائج البحث العلمي في مجالات عملية.					
المجال الرابع : دعم البحث العلمي						
1	يتم تشجيع نشر المؤلفات العلمية والبحثية.					
2	يتم توزيع مخصصات للبحث العلمي للقيام بأبحاث تطبيقية.					
3	تتوفر ميزانية مستقلة للبحث العلمي في جامعتك.					
4	يدعم القطاع الخاص أبحاث يستفيد منها.					
5	يوجد دعم للابتكارات الفردية.					
6	تسويق نتائج البحث العلمي محلياً ودولياً.					
7	دعم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.					
8	تمويل مؤسسات غير حكومية لمشاريع بحثية					
9	تمويل مؤسسات حكومية أجنبية لمشاريع بحثية					
المجال الخامس : معوقات البحث العلمي الجامعي التي يوجها الباحثون في الجامعات.						
1	قلة الأجهزة الفنية اللازمة لإجراء البحوث العلمية.					
2	ضعف امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمهارات البحث العلمي.					
3	قلة الموارد المخصصة لإجراء البحوث.					
4	عدم وجود حوافز معنوية تشجع على البحث العلمي.					
5	ضعف نظام الترقيات المعمول به لتشجيع إجراء الأبحاث العلمية.					
6	ندرة توفر البيانات اللازمة للقيام بالبحث العلمي.					
7	قلة الاهتمام بعقد المؤتمرات العلمية المتخصصة.					
8	صعوبة عملية النشر والتوزيع.					
9	يوجد تعقيدات إدارية لا تشجع على البحث العلمي.					
10	ضعف التعاون بين الزملاء في العمل.					
11	صعوبة الحصول على معلومات.					
12	مكان العمل لا يساعد على إجراء بحوث علمية.					
13	أوقات العمل لا يساعد على إجراء بحوث علمية.					
المجال السادس: الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية.						
1	طلب دراسات منشورة تم انجازها سابقا.					
2	الاتصال المستمر بشأن توصيات الدراسة.					
3	طلب إعداد دراسة مكملة لدراسة سابقة.					

4	طلب عقد دورات تدريبية للقطاعات الاقتصادية في الجامعة.					
5	طلب إعداد دراسات ضمن اهتمام القطاعات الاقتصادية.					
6	دعم القطاعات الاقتصادية للباحثين لحضور مؤتمرات متخصصة.					
7	تقديم حوافز مادية ومعنوية للباحثين.					
8	عقد دورات تدريبية للباحثين في الجامعات لدى المؤسسات الاقتصادية.					
9	تزويد المراكز البحثية بالمعلومات والبيانات.					
10	استخدام المكتبات (العادية والالكترونية).					
المجال السابع: ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية						
1	عدم مواءمة الأبحاث الجامعية المعدة لاحتياجات السوق.					
2	عدم قدرة الجامعات على نشر وتوزيع نتائج الأبحاث.					
3	ضعف وسائل وأدوات توصيل الأبحاث الجامعية للمحتاجين لها.					
4	انخفاض جودة الأبحاث.					
5	عدم الدعوة للمشاركة في ورش العمل.					
6	عدم الاستفادة من المشاركة في ورش العمل.					
7	عدم اهتمام الباحثين الجامعيين بآراء وتوجيهات القطاعات الإنتاجية.					
8	استخدام اللغات الأجنبية.					
9	استخدام الأسلوب الوصفي في الأبحاث.					
10	عدم استخدام الأسلوب التطبيقي في الأبحاث.					
11	يتركز النشاط البحثي بالجامعات في مجالات البحوث النظرية البحتة.					
12	افتقار نتائج الأبحاث في الجامعات للنواحي التطبيقية.					
13	صعوبة تطبيق التوصيات التي تخرج بها الأبحاث الأكاديمية.					
14	عدم توافر المعلومات الكافية لدى المراكز البحثية الجامعية عن الاحتياجات البحثية للقطاعات الإنتاجية.					
15	غياب المؤسسات الاستشارية المتخصصة بتحويل نتائج البحث العلمي الجامعي إلى قيمة اقتصادية يمكن توظيفها.					
16	عدم ملاءمة الأساليب البحثية للتوصل لحلول لمشكلات القطاعات الاقتصادية.					

17	عـدم إمكانيــة إجـراء أبحــاث مشــتركة بــين الجامعــات والقطاعات الاقتصادية					
18	التكلفة الباهظة للأبحاث الجامعية.					
19	الإجراءات المعقدة لانجاز الأبحاث الجامعية.					
20	عـدم الاقتنـاع بنتـائج البحـث العلمـي الجـامعي مـن قبـل القطاعات الاقتصادية.					

ملحق 5: الاستبانة المخصصة لمؤسسات سوق العمل

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

أخي الكريم /اختي الكريمة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان:

(نحو تفعيل دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر المراكز البحثية الجامعية ومؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة من جامعة القدس، وعليه فقد طوّر الباحث استبانه تكونت من قسمين، يمثل القسم الأول: معلومات خاصة بكم، ويمثل القسم الثاني: الفقرات التي تعبر عن دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر المراكز البحثية الجامعية، الرجاء الإجابة على فقرات الإستبانة بموضوعية، علماً بان المعلومات التي ستدلون بها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحث

هشام صالح محمد صالح

القسم الأول :- البيانات الأساسية

اسم المؤسسة :.....

عنوان المركز الرئيسي:.....

المركز الوظيفي:.....

الدرجة العلمية:.....

عدد سنوات العمل في الوظيفة:.....

من فضلك ضع/ي دائرة حول رمز البند المناسب :

2. **تبعية مؤسسة سوق العمل:**
   - **أ.** وزارة.
   - **ب.** **شركة مساهمة عامة.**
3. **عدد العاملين:**
   - **أ.** اقل من 50 موظف.
   - **ب.** من 50 إلى 100 موظف.
   - **ج.** من101 إلى 300 موظف.
   - **د.** أكثر من 300 موظف.
4. **يوجد قسم للبحث والتطوير في مؤسستك:**
   - **أ.** نعم
   - **ب.** لا
5. **طبيعة العمل:**
   - **أ.** إنتاج سلع.
   - **ب.** إنتاج خدمات.
6. **تم إنشاء الشركة:**
   - **أ.** قبل عام 1994م.
   - **ب.** بعد عام 1994م.

القسم الثاني : دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجه نظر مؤسسات سوق العمل في الضفة الغربية. ضع/ي إشارة (✗) أمام ما تجده مناسباً من الخيارات :

الرقم	الفقرة	درجة الاستجابة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
المجال الأول: الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل						
1	لتطوير مؤسستكم يتم الاستعانة بالأبحاث العلمية.					
2	توفر موازنة مخصصة للبحث العلمي.					
3	توفر كادر بحثي مؤهل للقيام بالأبحاث العلمية.					
4	الاستعانة بمراكز بحثية متخصصة من خارج المؤسسة.					
5	الحاجة للبحث العلمي في مجال عملكم.					
6	الاعتماد على أبحاث المؤسسات المماثلة في مجال العمل.					
7	مقارنة العوائد المتوقعة بالتكاليف.					
8	استيراد التكنولوجيا والمعرفة واستخدامها بدلا من إنتاجها.					
9	توفر مصادر الحصول على المعلومات.					
10	توفر الأجهزة والمعدات لأغراض البحث العلمي لدى مؤسستكم.					
المجال الثاني: مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها						
1	قسم البحث والتطوير في مؤسستكم.					
2	مراكز البحث في الجامعات الفلسطينية.					
3	مؤسسات بحثية محلية متخصصة.					
4	مؤسسات بحثية دولية متخصصة.					
5	وزارات السلطة الفلسطينية.					
6	مجلات علمية محكمة.					
7	مؤسسات حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.					
المجال الثالث: أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي						
1	تطوير الموارد البشرية.					
2	تطوير النظم الإدارية.					
3	استحداث منتجات جديدة.					
4	تحسين جودة المنتج الحالي.					

5	زيادة الحصة السوقية في السوق المحلي.					
6	زيادة الحصة السوقية في أسواق التصدير.					
7	الدخول إلى أسواق جديدة.					
8	الحصول على ابتكارات وتقنيات حديثة.					
9	تقليل التكلفة.					
10	معرفة موقف المستهلك من المنتج.					
المجال الرابع: الرضا عن البحث العلمي الجامعي						
1	قبول نتائج البحث العلمي الجامعي من قبل مؤسسات سوق العمل.					
2	توفر أدوات بحثية في المراكز البحثية الجامعية.					
3	نوعية البحوث التي تنتجها المراكز البحثية الجامعية تناسب احتياجاتكم.					
4	يمكن ربط نتائج البحوث بحاجة سوق العمل.					
5	قيام الأبحاث العلمية بناء على رغبة سوق العمل.					
6	توفر المراكز البحثية الأبحاث العلمية في الوقت المناسب.					
المجال الخامس: معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي						
1	عدم مواءمة الأبحاث المعدة لاحتياجاتكم.					
2	عدم قدرة الجامعات على نشر وتوزيع نتائج الأبحاث.					
3	ضعف وسائل وأدوات توصيل الأبحاث الجامعية للمحتاجين لها.					
4	انخفاض جودة الأبحاث.					
5	عدم الدعوة للمشاركة في ورش العمل.					
6	عدم الاستفادة من المشاركة في ورش العمل.					
7	عدم اهتمام الباحثين الجامعيين بآراء وتوجيهات القطاعات الإنتاجية.					
8	استخدام اللغات الأجنبية.					
9	استخدام الأسلوب الوصفي في الأبحاث.					
10	عدم استخدام الأسلوب التطبيقي في الأبحاث.					
11	يتركز النشاط البحثي بالجامعات في مجالات البحوث الأكاديمية البحتة.					
12	افتقار نتائج الأبحاث في الجامعات للنواحي التطبيقية.					
13	صعوبة تطبيق التوصيات التي تخرج بها الأبحاث الأكاديمية.					

14	عـدم تـوافر المعلومـات الكافيـة لـدى المراكـز البحثيـة الجامعية عن الاحتياجات البحثية للقطاعات الإنتاجية.					
15	غياب المؤسسات الاستشارية المتخصصة بتحويل نتائج البحـث العلمـي الجـامعي إلـى قيمـة اقتصـادية يمكـن توظيفها.					
16	عدم ملاءمة الأساليب البحثية للتوصل لحلول لمشكلات القطاعات الاقتصادية.					
17	عـدم إمكانيـة إجـراء أبحـاث مشـتركة بـين الجامعـات والقطاعات الاقتصادية					
18	التكلفة الباهظة للأبحاث الجامعية.					
19	الإجراءات المعقدة لانجاز الأبحاث الجامعية					
20	عدم الاقتناع بنتائج البحث العلمي الجامعي.					

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	عدد المراكز البحثية الجامعية في جامعات الضفة الغربية.....	109
2	أسماء الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية 2011.....	110
3	أسماء الوزارات في السلطة الوطنية الفلسطينية.....	112
4	أسماء المحكمين.....	113
5	الاستبانة المخصصة للمراكز البحثية.....	114
6	الاستبانة المخصصة لمؤسسات سوق العمل.....	120

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1.2	مصادر تمويل المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية.....	22
1.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجامعة التي يتبع لها المركز البحثي.	46
2.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز.....	47
3.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً.....	47
4.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل.....	48
5.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد العاملين في المؤسسة.....	48
6.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير في المؤسسة.....	49
7.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير طبيعة العمل.....	49
8.3	وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة.....	50
9.3	توزيع فقرات الاستبانة الأولى على المجالات الرئيسة لها.....	51
10.3	توزيع فقرات الاستبانة الثانية على المجالات الرئيسة لها.....	51
11.3	معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا على مجالات الاستبانتين وعلى الدرجة الكلية لكلاً منهما.....	52
1.4	معيار تقدير دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية.....	57
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال أهداف البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	58
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال تخطيط البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	59
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال دوافع البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	60

5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال دعم البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	62
6.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال معوقات البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	63
7.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال الطلب على البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	65
8.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال ربط مخرجات البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	66
9.4	ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية.....	69
10.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	71
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال مصادر الأبحاث مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	72
12.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	74
13.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	75
14.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية، لدور البحث العلمي الجامعي، في مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي مرتبة تنازليا حسب تقدير الدور.....	76
15.4	ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية	78

	الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل.....	
16.4	المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير الجامعة.....	80
17.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير الجامعة.....	81
18.4	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية، وفق متغير الجامعة.....	82
19.4	المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز..	84
20.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير مجال الأبحاث العلمية التي يقوم بها المركز	85
21.4	المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً..	87
22.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير عدد الأبحاث المنجزة من قبل المركز سنوياً.....	88
23.4	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، وفق متغير عدد الأبحاث المنجزة سنوياً.....	89
24.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير تبعية مؤسسة سوق العمل.....	91
25.4	المتوسطات الحسابية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية تعزى لمتغير عدد العاملين.....	92
26.4	نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية،	93

	تعزى لمتغير عدد العاملين.....	
27.4	نتائج اختبار شيفيه للمقارنة البعدية بين متوسطات مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي، والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، وفق عدد العاملين.....	94
28.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير توفر قسم للبحث والتطوير.....	95
29.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير طبيعة العمل.....	97
30.4	نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في متوسطات إجابات المبحوثين من حيث دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية، تعزى لمتغير تاريخ إنشاء المؤسسة.....	98

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
الإقرار	.....	**أ**
الشكر والعرفان	.....	**ب**
الملخص باللغة العربية	.....	**ج**
الملخص باللغة الإنجليزية	.....	**هـ**
الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها	.....	**1**
1.1	المقدمة.....	1
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	مبررات الدراسة	5
4.1	أهداف الدراسة.....	5
5.1	أسئلة الدراسة.....	6
6.1	فرضيات الدراسة.....	7
7.1	حدود الدراسة.....	8
8.1	مسلمات الدراسة	9
9.1	مصطلحات الدراسة.....	9
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	.....	**11**
1.2	الإطار النظري.....	11
.1.1.2	مفهوم البحث العلمي	11
.2.1.2	تطور البحث العلمي.....	13
.3.1.2	تقسيمات البحث العلمي.....	15
.4.1.2	معوقات البحث العلمي في فلسطين	17

5.1.2.	معوقات البحث العلمي في الدول العربية.....	18
6.1.2.	البحث العلمي في العالم العربي.....	19
7.1.2.	هجرة الخبرات والكفاءات.....	19
8.1.2.	أهداف المراكز البحثية.....	20
9.1.2.	الخبرات العالمية المعاصرة في تمويل المراكز البحثية.....	21
1.9.1.2.	الولايات المتحدة الأمريكية.....	21
2.9.1.2.	أستراليا.....	24
3.9.1.2.	إنجلترا.....	25
4.9.1.2.	الصين.....	26
5.9.1.2.	أوغندا.....	27
6.9.1.2.	تونس.....	28
7.9.1.2.	تمويل البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية.....	28
10.1.2.	مفهوم التنمية.....	29
1.10.1.2.	أنواع التنمية	30
11.1.2.	التنمية الاقتصادية.....	32
1.11.1.2.	أهداف التنمية الاقتصادية.....	33
2.2	الدراسات السابقة	34
1.2.2.	الدراسات العربية.....	34
2.2.2.	الدراسات الأجنبية.....	42
3.2.2.	تعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها.....	43

الفصل الثالث: منهجية الدراسة وإجراءاتها..... 45

1.3	منهج الدراسة.....	45
2.3	مجتمع الدراسة.....	45
3.3	عينة الدراسة.....	46
1.3.3.	عينة المراكز البحثية في الجامعات:.....	46
2.3.3.	عينة الدوائر والمؤسسات:	48
4.3	أداة الدراسة.....	50
1.4.3	الاستبانة.....	50

2.4.3 صدق الاستبانة..... 52
3.4.3 ثبات الاستبانة..... 52
5.3 تصميم الدراسة..... 53
6.3 خطوات تطبيق الدراسة..... 54
7.3 المعالجات الإحصائية..... 55

الفصل الرابع: نتائج الدراسة..... 56

1.4 نتائج الدراسة..... 56
1.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول..... 56
1.1.1.4 مجال أهداف البحث العلمي الجامعي..... 57
2.1.1.4 مجال تخطيط البحث العلمي..... 59
3.1.1.4 مجال دوافع البحث العلمي..... 60
4.1.1.4 مجال دعم البحث العلمي..... 61
5.1.1.4 مجال معوقات البحث العلمي التي يواجهها الباحثون في الجامعات.... 63
6.1.1.4 مجال الطلب على البحث العلمي الجامعي من قبل القطاعات الاقتصادية 65
7.1.1.4 مجال ربط مخرجات البحث العلمي الجامعي مع احتياجات القطاعات الاقتصادية..... 66
10.1.1.4 ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية..... 69
2.1.4 النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني..... 70
1.2.1.4 مجال الاقتناع بجدوى البحث العلمي لدى مؤسسات سوق العمل..... 70
2.2.1.4 مجال مصادر الأبحاث التي تم استخدامها والاستفادة منها..... 72
3.2.1.4 مجال أشكال الاستفادة من مخرجات البحث العلمي..... 73
4.2.1.4 مجال الرضا عن البحث العلمي الجامعي..... 75
5.2.1.4 مجال معوقات الاستفادة من البحث العلمي الجامعي..... 76
5.2.1.4 ترتيب المجالات والدرجة الكلية لدور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل..... 78
3.1.4 النتائج المتعلقة بفرضيات دور البحث العلمي الجامعي في التنمية 79

الاقتصادية من وجهة نظر المراكز البحثية الجامعية.....
1.3.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى..... 80
2.2.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية..... 84
3.3.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة..... 87
4.1.4 النتائج المتعلقة بفرضيات دور البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر مؤسسات سوق العمل..... 90
1.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى..... 90
2.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية..... 92
3.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة..... 95
4.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة..... 96
5.4.1.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة..... 98

الفصل الخامس: استنتاجات الدراسة وتوصياتها..... 100

1.5 استنتاجات الدراسة..... 100
2.5 توصيات الدراسة..... 101

قائمة المصادر والمراجع..... 103
فهرس الملاحق..... 125
فهرس الجداول..... 126
فهرس المحتويات..... 130